توجيه النفي

في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط

يعالج هذا البحث جوانب من إشكالية عامّة يُعبَّر عنها في الدراسات المنطقيّة واللّسانيّة بـ"حيّز النّفي"، وهي إشكالية تطرح بحدّة كلّما تعلّق الأمر بالنفي الذي اعتُبر "يضيق" أحياناً و"يتّسع" أحياناً أخرى، على وجه يجعله ملتبساً يعسر ضبط المقصود منه.

وقصدنا من هذه المعالجة أن نُسْهم في بناء حساب نحويّ لتعدّد احتمالات النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، وهي مكوّنات لغويّة إنشائيّة اعتنى بها المناطقة وفتّنوها على صورةٍ توافق صناعتهم أكثر مما اهتمّ بها اللّغويّون. ونحن إذ نتناولها فإنّنا نفترض أن حساب المناطقة الدلاليّ جزء من الحساب النحويّ على اعتبار أن المنطق تجريد لجزء من الأبنية النحوية.

ويُبْرز تنوّعُ الظواهر التي يؤدّي إليها تسلّط النفي على الجهات والأسوار والروابط ثراءَ ما يتيحه النظام اللغويّ للمستعملين من استلزامات واستدلالات تمكّن من التعبير عن المقاصد والأغراض في المقامات المخصوصة. ولكنّ هذا الاستعمال وإن بدا لدى التداوليّين رهين الإنجاز فإننا نفترض أنّ الأساس النحويّ هو الذي يسمح بالاستعمال البلاغي ويوفّر، بما فيه من تجريد، إمكانات التعبير عن اللطائف والدقائق المعنويّة.

الدكتور **شكري المبخوت**

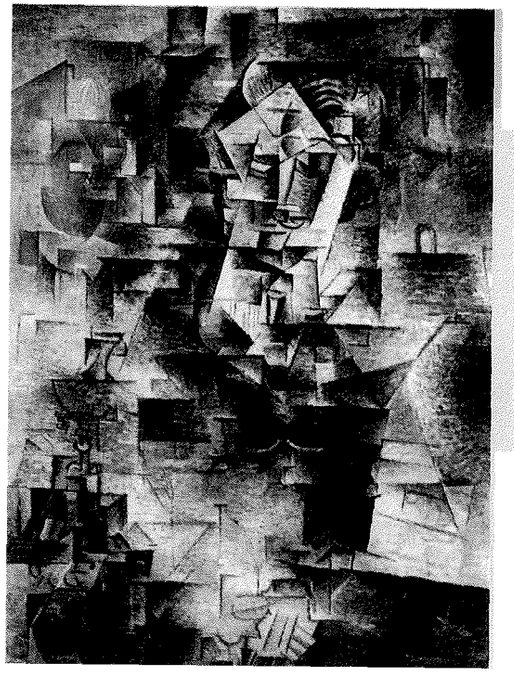

شكري المبخوت

أستاذ التعليم العالي بكليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، تونس.

متحصّل على دكتوراه الدولة في اللّغة العربيّة وآدابها.

من إصداراته:

- سيرة الغائب، سيرة الآتي – السيرة الذاتية في كتاب الأيام لطه حسين، دار الجنوب، تونس، 1992.
- جماليّة الألفة: النّصّ ومتقبّله في التراث النقديّ، بيت الحكمة، تونس، 1993.
- إنشاء النفي، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنّوبة، تونس، 2006.
- الاستدلال البلاغيّ، دار المعرفة، كلّية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، تونس، 2006.
- المعنى المحال، دار مرايا الحداثة، تونس، 2007.
- نظريّة الأعمال اللّغويّة، دار مسكلياني، تونس، 2008.
- ترجمة كتاب: الشعريّة لتزيفتان تودوروف، (بالاشتراك)، دار توبقال، الدار البيضاء، 1987. الطبعة الثانية عام 1990.
- ترجمة كتاب: تخييل الأصول: الإسلام وكتابة الحداثة لفتحي بن سلامة، دارالجنوب، تونس، 1995.
- ترجمة: المُعجم الموسوعيّ للتداوليّة لجاك موشلار و آن روبول، (بالاشتراك)، المركز الوطنيّ للترجمة، تونس، 2008.

البريد الإلكتروني: linguisticmeet@yahoo.com

توجيه النّفي
في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط

توجيه النّفي

في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط

شكري المبخوت

دار الكتاب الجديد المتحدة

توجيه النّفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط

شكري المبخوت

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2009
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد المؤلف

الطبعة الأولى
آذار/مارس/الربيع 2009 إفرنجي

موضوع الكتاب
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع ردّه

ردمك ISBN 978-9959-29-451-7
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2008/764

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + خليوي 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقّال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

«اعلم أنّ من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائقُ وخفايا لا إلى حدّ ونهاية وإنّها خفايا تكتم أنفسَها جهدَها لا يُتَنبّه لأكثرها ولا يُعلم أنّها هي وحتّى لا يزال العالمُ يعرض له السهوُ فيه وحتّى إنّه ليقصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يُوهم الخطأ كلُّ ذلك لشدّة الخفاء وفرط الغموض»

عبد القاهر الجُرْجاني

دلائل الإعجاز، ص285

قائمة الرموز والاختصارات

$\vdash$	الإثبات	[.....]	حدود المركّب/بنية نحويّة
$\neg$	النفي	[ج.....]	حدود الجملة
$\neg\neg$	نفي النفي	# ج #	حدود الجملة في النّصّ
$\wedge$ (أو &، ص86)	الوصل	(....)	موضع من الجملة قابل للملء
$\vee$	الفصل	{.....}	رمز المجموعة
$\leftarrow$	الاستلزام/ الشرط	ف	فعل
$\leftrightarrow$	التشارط	فا	فاعل
$\pm$	الإمكان	مف	مفعول
(+، -)	مقولتا الإيجاب والسلب/ التحقّق وعدم التحقّق	م إ	مركّب إسميّ
		م ع	مركّب بالعطف
$\forall$	سور كلّيّ	مج	مجموعة
$\exists$	سور وجوديّ	سو	سور
$\leqslant$	يساوي أو يفوق	ز1	زمان التكلّم
إإذا	إذا وفقط إذا	لا - ب	اسم غير محصّل
ج	جملة	(س، ص، ب...)	متغيّرات
؟ج	جملة مشكوك في مقبوليّتها	(ق، ض، ص...)	قضايا
*ج	جملة لاحنة		

المقدِّمة

1. موضوع البحث

نعالج في هذا البحث جوانب من إشكالية عامَّة يُعبَّر عنها في الدراسات المنطقية واللسانية بـ«حيِّز النفي». وأساس الإشكال الذي يثيره النفي أنّه «يضيق» و«يتَّسع» ممَّا يجعله مُلتبساً يعسر ضبط المقصود منه. فلدى المناطقة اعتُبر عامل النفي {لا، ne، not} محتملاً على الأقلِّ لقراءتَيْن لا يكشف عنهما التمثيل «الشّائع» للجملة المنفية بـ:

(1) ⌐ ق

فمنذ أرسطو يُؤوَّل (1) بطريقتَيْن (*Aristote*، *De l'interprétations* ص105؛ *Les premières analytiques*، ص194-203؛ انظر: ابن رشد، **القياس**، ص492-496؛ وابن رشد، **العبارة**، ص101).

(2) س (ليس ب)

(3) س هو (لا ـ ب)

(حيثُ (س) = موضوع و(ب) محمول و(لا ـ ب) اسم غير مُحصَّل)

فكل من (2) و(3) يوافقان في التمثيل دلالتَي (4) و(5):

(4) زيد ليس عادلاً

(5) زيد لا عادل (= غير عادل)

ومع تطوير منطق القضايا واعتبار فريغه (Frege، 1971) القضيَّة مُتغيِّراً لدالَّة النفي لم يَزُل الإشكال بما أنّ رسّل (Russel، 1905) مثلاً يجد في المثال الشهير «ليس ملك فرنسا أصلع» قراءتين مفاد الأولى تكذيب كامل القول (ليس

صحيحاً أن ملك فرنسا أصلع) ومفاد الثانية (ملك فرنسا ليس أصلع).

وبقطع النظر عن النقاش المهمّ الذي أثارته هذه المشكلة لدى المناطقة (مثلاً: Strawson، 1977؛ Zaslawsky، 1982؛ والعرض التأليفي المدقق لدى Horn، 1989) فإنّ التصوُّر اللِّساني لم يكن بعيداً عن هذه الثنائيات وإنْ على اعتبارات متعدِّدة مختلفة باختلاف المناويل اللسانية والدقائق المعنوية التي يثيرها النفي. فالمفيد أنّ النفي كثيراً ما يُقَسَّم بحسب حيِّزه (أو مداه) (Portée de la négation/Scope of negation) إلى ثنائيات من قبيل نفي الإسناد والنفي الخاص (Jespersen، 1917) أو نفي الجُملة ونفي المكوَّن (klima، 1964) أو النفي الوصفي والنفي غير الوصفي (Ducrot، 1972 و1980 و1984؛ Horn، 1989) إلخ...

ويثير مفهوم «الحيِّز» قضايا عديدة ليست دائماً محلَّ اتفاق نظري. لكن من ثوابت مفهوم الحيِّز (راجع: Quine، 1973، فصل 21؛ Lyons، 1978، ص125؛ Muller، 1991، ص101؛ وNølké، 1994، ص101) أنّه يتطلَّب: (أ) عاملاً ينسب إليه الحيِّز؛ (ب) مجالاً يعمل فيه العامل؛ (ج) قد يكون المجال، «مجال التعلُّق»، سابقاً على وجود العامل.

ولما كانت العوامل في المنطق تُمثِّل مُعجماً محدوداً وتقوم الأقواس أو ما يعوِّضها بدور هامٍّ في بيان الأحياز فإن إشكالاتها محصورة. لكنَّ اللُّغات الطبيعيَّة تتطلَّب إضافةً إلى المبادئ (أ ـ ج) أعلاه قيوداً أخرى وتدقيقات كثيرة. فهل تمثِّل العوامل في اللغة الطبيعيَّة قائمة؟ وما هي المكوِّنات التي يجدر أن نعتبرها عوامل؟

نلاحظ عموماً في ما يتَّصل بالنفي أنّ حيِّزه هو الكلام الذي يليه بمختلف مكوِّناته اللغويَّة وهو ما يعني أنّ مجموع هذه المكوِّنات هو معمول حرف النفي. إلّا أنّه نظرياً قد يكون المعمول عنصراً واحداً (أو مُركَّباً اسمياً) وقد يكون بِنيةً من العلاقات النحويَّة.

معنى ذلك أن جُملةً بسيطةً من قبيل:

(6) ليس زيد عادلاً

تحتمل نظرياً أن يتسلَّط فيها النفي على «عادلاً» أو «زيد» أو العلاقة الإسنادية أو على عنصرين من هذه العناصر الثلاثة معاً. وهذه احتمالات رياضيَّة بعضها أقرب إلى اللَّغو لكنَّه لغو قد يُحتاج إليه لضبط ما يُعرف «بالحالات المخالفة» والأمثلة التي كثيراً ما تقدَّم على أنّها من باب السلوك الفوضوي للنفي بحيثُ لا يفسَّر إلّا تداوليًّا في المقامات المخصوصة والحال أنّه عندنا مما تتكهَّن به البِنية النحويَّة للنفي (المبخوت، 2006).

والحاصل أن حيِّز النفي يثير فعلاً إشكالاً مبدئياً من جهة أنّنا نحتاج إلى قواعد دقيقة تُبيِّن لنا المكوَّن المرشح قبل غيره لأن يتسلَّط عليه النفي، إلّا أنّ الإشكال الذي نعالجه أشدُّ تعقيداً من هذا، فنحن ندرس صلة النفي بمعطيات لغوية أخرى تنشئ بدورها أحيازاً خاصة بها. وهذه أمثلة للتوضيح:

(7) أرى ليلى عسليَّة العينين

(8) «كلُّ قلوب الناس جنسيتي» (محمود درويش)

(9) جاء زيد وعمرو

ففي (7) نجد «الفعل القلبيَّ» «رأى» مقتضياً لمجال تعلُّق يعمل فيه (ليلى عسليَّة العينين) بما أنّ إسقاط «رأى» يُبرز إسناداً سابقاً، كما أنّ التركيب يحتمل الموصول {أنْ/أنّ، that، que} كما في قولك «أرى أنّ ليلى عسليَّة العينين».

ومن البيِّن في (8) أنّ مجال تعلُّق «كلُّ» هو المركَّب الإضافي «قلوب الناس» دون الخبر. وتثير الواو في (9) مشكلة قريبة من هذا. فإذا كان قولنا هذا قابلاً لأن يُؤَوَّل بـ«جاء زيد وجاء عمر»، فإنّ قولنا «جاء زيد وذهب عمرو» أو قولنا «جاء زيد والمطر يتهاطل» أو «سار والنيل» يكشف على أن «مجال تعلُّق» «الواو» مختلف في كل مثال من هذه الأمثلة. ولا يعود ذلك إلى أنّ الواو قد تغيَّرت دلالته من العطف إلى الاستئناف فالحال فالمعيَّة لأنّ الأصل ألا يكون للعنصر أكثر من قيمة دلاليَّة. ففي جميع هذه الحالات نجد دلالة الجمع تُصرَّف على وجوه مختلفة. وما يهمُّنا في هذا البحث أن للحرف الدال على العطف والربط حيِّزاً.

ويبرز الإشكال الذي نهتمُّ به في هذا البحث حين ننفي الأمثلة (7-9).

فمبدئياً نجد نفسنا أمام مُكوِّنين لغويين، على الأقل، هما النفيُ والفعل كما في (7) أو السور (على ما في (8)) أو الرابط في (9) ولكلٍّ منهما حيِّزٌ يعمل فيه.

وإذا عدنا إلى الاحتمالات النظرية للنفي، وقد بيَّنّا في (6) أعلاه جانباً بسيطاً منها، أصبح من المُمكن صياغة الإشكال على النحو التالي: ما الذي ينفيه عامل النفي حين يدخل على جُملة تتضمَّن عاملاً جهيًّا؟ كيف يتفاعل عامل النفي مع الأسوار {كل، بعض، جميع، . . .}؟ ما الذي ينفي النفي حين يوجد رابط داخل الجُملة؟

لتوضيح جانب من المشكلة نقدِّم المثال التالي:

(10) لم يجئ زيد وعمرو

فهل تعني (10) أن زيداً جاء وعمراً لم يجئ؟ أم تعني أن عمراً جاء ولم يجئ صاحبه؟ أم تعني أن كليهما جاء ولم يكن مجيئهما على التصاحب؟ أم تعني أن كليهما لم يجئ! وهذه التساؤلات وغيرها تكشف عنها بعض احتمالات استئناف الكلام.

(11) لم يجئ زيد وعمرو بل جاء زيد فحسب

بل جاء عمرو فحسب

بل جاء زيد أو عمرو

بل جاء زيد فعمرو

بل جاء زيد ثم عمرو

بل جاء عليٌّ وبكر. . . إلخ

وعلى هذا قياس القضايا في تعامل النفي والجهة والنفي والأسوار كما سنبيِّن بالتفصيل في فصول هذا البحث.

ونشير عموماً إلى أننا سنكتفي في معالجة قضية الجهة بجزء من قسم الأفعال الجهيَّة، وهي أفعال تقوم دلالتها العلائقية فتكوِّن ما يسمِّيه بعض المناطقة «المقامات الكثيفة» (contextes opaques) على نحوٍ يجعل الجُملة في وِزَان جُملتين إحداهما تعلِّق على مضمون الأخرى وجهاً من وجوه التعليق.

أمّا ما يسمِّيه المناطقة «التسوير» فقد عالجه اللسانيون من التوليديين خصوصاً وأخذوا به في اعتبارهم الدلالي عند تأويل الكلام، واهتمَّ به النحاة والبلاغيون عند دراسة التعريف والتنكير بالخصوص.

وليس من باب الصدفة أن يكون الحرفان الأساسيان من حروف العطف أي «الواو» و «أو» جزءاً من مجموعة الروابط التي درسها المناطقة أي {∧ ، ∨، ←، ↔} أي الوصل والفصل والشرط والتشارط.

2. المقترحات الأساسيَّة حول النفي

ننبِّه القارئ منذ البداية إلى أننا لا نعتبر النفي عاملاً منطقياً يدخل على القضية المُثبتة ليفيد كذبها إذا كانت هذه القضية المُثبتة صادقة أو صدقها إذا كانت كاذبة على أساس قاعدة حاصليَّة محصوليَّة في المنطق مفادها أن نفي الكاذب يستلزم صدق القضية ونفي الصادق يستلزم كذب القضيَّة. فالنفي في ما نتصوَّر عمل لغوي على ما تحمل عليه العبارة في نظريَّة الأعمال اللَّغوية (Austin، 1962–1970؛ Searle، 1969–1972).

وقد استدللنا في بحث سابق (المبخوت، 2006) على جُملة من القضايا في شأن عمل النفي وإنشائه نُجملها في النقاط التالية:

أ . يرتبط النفي بالإثبات ارتباطاً نظامياً يجعل كلَّ جُملة منفية ردًّا على جُملة مُثبتة سواءٌ أكانت هذه الجُملة المُثبتة قد قيلت أو تصوَّرها المتكلِّم النافي. وهو ما يعني أن بِنيتَي النفي والإثبات بِنيتان مترابطتان داخل النظام المجرَّد قبل الإنجاز ولا يفسَّر الإنجاز إلّا استناداً إلى هذا التشارط النظامي (الإثبات ↔ النفي)،

ب . يُبنى النفي على حسب الإثبات بناءً يُردِّد فيه النفي مضمون إثبات المُثبت ثم يَردُّه ويدحضه. وهذا الردُّ، بمعنييْه الترديد والدحض، يجعل النفي مقتضياً تخاطبياً للإثبات إضافةً إلى تشارطهما النظامي،

ج . تفرض هذه العلاقة الاقتضائية أن يكون القول المنفيُّ «متعدِّد الأصوات» بعبارة دكرو (Ducrot، 1984) رغم وحدة القائل النافي وسيطرة غرضه على بقيَّة الأقوال. وهو ما يرشح عمل النفي لغوياً للتعبير عن تعارض

الاعتقادات ووجهات نظر المتخاطبين. وهذا التعدُّد هو ما نسمِّيه التقاول الذي يفترض التأليف تركيبيًّا بين النفي والإثبات على وجه يجعل أحدهما منطوقاً مقولاً والآخر ضمنيًّا مقتضًى،

د . لئن كان تعجيم السلب مكوِّناً للنفي فإن تحقق النفي يقتضي شروطاً أبرزها وسم السلب في صدر الكلام بحرف من الحروف الموضوعة للنفي بما يعني أن صدر الكلام هو موضع تجلية قصد المتكلِّم وأن مؤشر قوَّة القول هو الحرف لا غير،

هـ . إذا كان اشتراط وسم الحرف لقوَّة النفي يثير إشكالاً هيِّناً في معالجة ما اعتبرته نظريّة الأعمال اللغوية في جميع توجُّهاتها مؤشراً للقوَّة عموماً ونقصد الفعل الإنشائي، فإنّ اشتراط أن يكون الصدر موضعاً لهذا الوسم يُثير مشاكل جدِّيَّة تتَّصل بدلالة ترتيب عناصر الجُملة المنفيَّة بما في ذلك رتبة عامل النفي. إلّا أنّ هذه المشاكل قابلةٌ للحلِّ في إطار تصوُّر للعلاقات بين التراكيب إعرابيًّا ودلاليًّا، وذلك بافتراض أبنية أساسية تُشتق منها الأبنية التي تتغيَّر مراتب العناصر فيها، من جهة، وبتحليل خصائص عملَي التوكيد والتخصيص، من جهة أخرى. فالمهمُّ أنّ ما يطرأ على الجُملة المنفيَّة من تغيير في ترتيب عناصرها إنّما هو أمر عائد إلى احتمالات بلاغيَّة تداوليَّة تتهيَّأ الجُملة نظاميًّا للتعبير عنها،

و . يكشف النظر في الشروط الدلالية لبِنية عمل النفي عن اختلاف بينها وبين شروط عمل الإثبات كما صيغت في تحاليل تداولية عديدة (Searle، 1969-1972؛ Moeschler، 1996) فَحُمِلت خصائص النفي وشروطه على خصائص الخبر عموماً، والإثبات على وجه التحديد، وشروطهما. والذي عندنا أنّ المحتوى القضوي للنفي هو مضمون الكلام الذي سبق إثباته إن صراحةً وإن افتراضاً، وأنّ شرطَيْه الأولين هما، من جهة معارضة النافي لرغبة صاحب الكلام المثبت في ألّا يُنفى كلامه، ومن جهة أخرى عدم تمثيل الكلام المنفي لمضمون يصف حالة الأشياء في الكون، وأنّ شرط الصدق فيه إعلان مخالفة المتكلِّم لاعتقاد المخاطب وأن الشرط اللازم فيه هو انتزاع النسب التي أوقعها المُثبت بين مكوِّنات الكلام،

ز . يعني ما سبق أن النفي يتميَّز بفراغه الإحالي بما أنّه لا يُخبر عن حاله أشياء في الكون فلا مضمون له إلّا ما يردِّده من مضمون الإثبات الذي يدحضه.

وإن هذا التصوُّر للنفي هو التصوُّر الذي يقودنا في معالجة العلاقات بين النفي والجهات والأسوار والروابط في هذا البحث.

3. المُقترحات الأساسية حول حيِّز النفي

إذا عدنا إلى المُعطيات التي قدَّمناها في الفقرة الأولى من هذه المُقدِّمة في شأن حيِّز النفي خصوصاً، فإن اللّافت للانتباه أن هذا الحيِّز حين يتجرَّد من الآراء المُسبقة لا يثير أيَّ إشكال! فقد قلنا إنّ حيِّز النفي هو المكوِّنات التي تلي حرف النفي وتتعلَّق به. إلّا أنّنا من جهة أخرى لاحظنا أنّ الجُملة المنفيَّة ذات احتمالات كثيرة تُسلِّط حرف النفي على مكوِّن من مكوِّناتها وهذا إشكال آخر يُبرز بعض الاحتمالات المتعدِّدة (عن المبخوت، 2006، ص392-403):

(12) أ . لم يشتر زيد سيارة فاخرة

ب . لم يشتر (بل استعار) زيد سيارة فاخرة

ج . لم يشتر زيد (بل عمرو) سيارة فاخرة

د . لم يشتر زيد سيارة (بل بغلاً) فاخراً

هـ . لم يشتر زيد سيارة فاخرة (بل شعبيَّة)

و . لم يشتر زيد سيارة فاخرة بل استعار عمرو بغلاً شعبياً!

ورغم غرابة الحالة (12 ـ و) فهي مُمكنة نظرياً على الأقلِّ. لكن ما يهمُّنا هو أنْ نلاحظ أنّ جميع المكوِّنات مُثبتة في ما يمكن أن يُستأنف به الكلام. ولهذا الأمر تفسيرات يضيق عنها هذا المقام.

فالأساسي الذي نريد أن نُنبِّه عليه لاتصاله بما سيأتي في هذا البحث هو أن بِنية الربط بين الجُملة المنفية والإضراب عنها بـ «بل» ما هي إلّا بِنية تحليله لِما تؤلف بينه بِنية الحصر من قبيل:

(13) لم يشتر زيد سيارة فاخرة بل عمرو ↔ ما اشترى سيارة فاخرة إلّا عمرو

(14) لم يشتر زيد سيارة فاخرة بل شعبيَّة ↔ ما اشترى زيد إلّا سيارة شعبيَّة

وهو ما يعني أنّ المكوِّن المحصور يُمثِّل العنصر البؤرة في الجُملة المؤكَّدة بـ «ما.. إلّا». ويفيدنا هذا الاختبار في التنبيه على أنّ مشكلة حيِّز النفي إنما هي مشكلة تحديد العنصر الذي يتسلَّط عليه النفي.

وإذا صحَّ هذا الافتراض فإنّ حيِّز النفي يُقصد به عمليًّا العنصر أو العناصر التي تُمثِّل البؤرة في الجُملة. وهذه البؤرة، بحسب قاعدة التشارط بين النفي والإثبات الذي ذكرناه في الفقرة 2. من هذه المُقدِّمة، هي نفس البؤرة التي تكون في الإثبات.

ويستلزم هذا الفهم أن النفي إذ يقبل رياضيًّا أن يُنْفَى أيّ عنصرٍ في حيِّزه فإنّه تخاطبيًّا لا يتسلَّط إلّا على عنصر واحد في الأغلب الأعمِّ من الجُملة، وهذا ما يفسِّر غرابة المثال (12 ـ و) أعلاه.

وللبؤرة قضاياها التي لا يسعنا هنا تحليلها ولكننا نلحُّ، عموماً، على أنّ البؤرة تتحدَّد تركيبيًّا بالعناصر التي تُمثِّل قيوداً على الإسناد ومُخصصات له (آخر عنصر على اليسار في الجُملة «العادية» أو المكوِّن المُغيَّر عن موضعه تقديماً وتأخيراً أو زحلقة إلخ...) وقد يعدل المتكلِّم في مقام المُشافهة عن هذه البؤرة التركيبيَّة إذا نَبَرَ صوتياً مكوِّناً آخر غير القيد أو المُخصَّص.

ومن فوائد هذا التصوُّر أنه ينبِّهنا إلى أنّ نفي الذوات، خصوصاً إذا كانت مبتدآت أو فاعلين لا يفسر إلّا بتغيير موضع الخبر في الجُملة لأسباب دلالية مقامية، وأن نفي الفعل لا يعني بالضرورة نفي مُتعلِّقاته رغم أنه رأس الجُملة في البِنية [ف فا مف] وأنه لا وجود لحيِّز واسع للنفي وآخر ضيِّق.

والأهمُّ من هذا بالنسبة إلى ما سيأتي في البحث أن تعدُّد احتمالات النفي نظرياً لا تعني أن للجُملة الواحدة أكثر من بؤرة بل نُسلِّم بأن «للجُملة الواحدة بؤرة واحدة»، والإشكال كامن في ما أسميناه «توجيه النفي» ونقصد به على وجه التحديد الوجه الذي لأجله وُجد النفي بما أنّ احتمالاته كثيرة. فإذا حدَّدنا، بحسابٍ نحويٍّ دقيقٍ، بؤرة النفي أمكننا أن نضبط المكوِّنات الأخرى التي لا يردُّها المتكلِّم النافي، فاعتقادنا أنه لا وجود لنفي مُطلق. ويدلُّك على هذا أن

كلَّ نفي إذا استأنفته استحال عليك ألّا تستعيد من القول المنفي بعض عناصره ومكوِّناته لتعيد إثباتها مُركِّزاً على تغيير مكوِّن واحد مبدئياً منها. أما بقية الاحتمالات النظرية فتحتفظ بها اللغة للتعبير عن الفُروق الدلالية من جهة ولمقتضيات المقامات التخاطبيَّة المُعيَّنة الخاصَّة إذا احتاج إليها المتكلِّم، من جهة أخرى. والبِنية اللُّغوية الكاشفة عن هذا «النفي النِّسبي» إنما هي بِنية الحصر وهي عندنا بِنية تقاوليَّة كذلك شأنها شأن بِنية النفي.

وقد وضعنا (المبخوت، 2006، الباب الثالث، الفصل الثاني) سُلَّميَّة في توجيه النّفي نورد هنا منها، لمقتضيات هذا البحث، قاعدتَيْن أساسيَّتَيْن:

أ. إذا تضمَّنت الجُملة عاملاً مُنشئاً لحيِّز توجُّه النّفي إلى ذاك العامل. وهذه قاعدة مفيدة لنا لأننا نتعامل في هذا البحث مع ثلاثة عناصر لغوية تكوِّن لنفسها أحيازاً وهي الجهات والأسوار والروابط.

ب. إذا لم يوجد عامل مُنشئ لحيِّز غير عامل النفي توجَّه النفي إلى القيد المُخصِّص، لكن إذا غيَّر المتكلِّم المُثبت موضع البؤرة تداولياً بنَبْر مكوِّن آخر غير ما يفرضه التركيب توجَّه النفي إلى ذلك الموضع الجديد.

وسنُبرز في أثناء التحليل دقائق أخرى من هذه السُّلَّميَّة؛ فما يهمُّنا بقطع النظر عن صدق القاعدتَيْن (أ) و(ب) هو مبدأ السُّلَّميَّة في تحديد ما يتوجَّه إليه النفي.

4. أهداف البحث

لهذا البحث هدفان أساسيان: أولهما، أن نستدلَّ على جانب من السُّلَّميَّة التي وضعناها لتحديد أولويات تعامل النفي مع العناصر التي تقع في حيِّزه خصوصاً على القاعدة (أ) التي ذكرناها أعلاه. وثانيهما، أن نساهم، من منطلقاتنا، في مشروع أكبر لوضع حساب نحوي بلاغي للدلالة بدأه الشريف (الشريف، 2002). وهو حساب لا يتوافق بالضرورة مع الحساب المنطقي سواءٌ افترضنا أن اللغة مُلْتَبِسةٌ خادعة على ما يزعم المناطقة أو افترضنا أن الحساب المنطقي ينبغي أن يكون جزءاً من الحساب النحوي على اعتبار أن المنطق تجريد لجزء من الأبنية النحويَّة.

الفصل الأول

تعامل النَّفي والأفعال الجهيَّة

نماذج من التركيب [ف (ج)]

«الأفعال الناقصة لا حصر لها»

الأَشتَرابـاذي، **شرح الكافية**، ج3، ص5.

1. خصائص التركيب [ف (ج)]

نُحلِّل في هذا الفصل تسلُّط النفي على الفعل. وهذه العلاقة بين النفي والفعل احتمال من الاحتمالات النظريَّة يَبرزُ بطريقَتَيْن أساسيَّتَيْن: أولاهما، أن تكون في الجُملة التي يتصدَّرها فعلٌ منفيٌّ بؤرة لكنَّ المتكلِّم يعدل عن توجيه النفي إليها فيسلِّطه على أصل الكلام أي الفعل، وهي حالة أساسها تعديل موضع النفي وبؤرة الكلام. ولا نعتبر هذه الحالة. وثانيهما، أن يكون الفعل نفسه بؤرة في الجُملة بحسب المقاييس النحوية الدلاليَّة التي حدَّدناها في بحث سابق (المبخوت، 2006). من ذلك أنّ الفعل في التركيب [ف فا] بؤرة على اعتبار أنّه محطُّ الفائدة والخبر الذي من أجله كان الكلام، وهي حالة يتطابق فيها المكوِّن المُقدَّم والخبر والمُحدَّث به، وتبدو لنا هذه الحالة بسيطة لا تتطلَّب استدلالاً إذا سلَّمنا بالمنطلقات النظريَّة في تحديد البِنية المعنوية للكلام وإذا لم يغيِّر المتكلِّم موضع البؤرة من [ف] إلى [فا].

لكن توجد أفعال في اللُّغة تمتاز بسلوك إعرابيٍّ ودلالي متنوِّع يختلف على

الأقل عن سلوك الأفعال العاديّة مثل {جاء، ذهب، فرح، نظر، كَرُمَ...}. ولعلّ أوضح ما في هذه الأفعال أنّها لا تكون إلّا رؤوساً لجُمل مُركَّبة أو «تدخل» على جُمل أخرى. ومعنى الدخول هنا أنّها تقتضي إسناداً سابقاً يَظهر إذا ما أسقطنا هذه الأفعال. وقد وصف النحاة العرب نماذج منها مثل النواسخ الفعليّة وأفعال القلوب.

فالتركيب العام الذي نهتمُّ به في هذا الفصل هو التركيب [ف (ج)] حيثُ تُمثِّل «ف» فعلاً و«ج» مضمون كلام[1] أو تركيباً إسنادياً كان مستقلاً قبل دخول «ف» فلما دخل الفعل وعمل فيه أصبح تركيباً مُدمجاً.

ويمكننا أن نعبِّر عن التركيب الذي ندرسه بـ«ق» التي ترمز إلى القضية بدل «ج» ويستقيم لنا الأمر في عمومه وإن كان يثير مشاكل إعرابية عديدة. إذ إن «ق» ترمز إلى المعنى الحَمْلي المُختزن في الإسناد الإعرابي المُكوِّن للجُملة «ج»، ولا يعتبر العنصر اللفظي من هذا الإسناد، وهو عنصر بدونه لا يكون حديث عن المعنى.

ونشير إلى أن وصفنا الأوَّليَّ لهذا التركيب غير دقيق لأننا لم نُحدِّد وظيفة «ج» الإعرابية بالنسبة إلى الفعل ولم نبيِّن أن بعض الأفعال وإن كانت تقتضي قبل دخولها وجود «ج» فهي بعد دخولها تُفقدها خصائصها التي تجعلها تركيباً إسنادياً تاماً، وسنوضح بعض المُعطيات ببيان الأفعال التي نقصدها.

وللأفعال التي سندرس نماذج منها خاصيات عديدة أبرزها:

أ. أن الحَدَثَ حَدَثٌ يُخبر به المتكلِّم عموماً عمّا «وقع عنده» (ابن السرّاج، **الأصول**، ج1، ص73) أي في نفسه. وما يقع في نفس المتكلم إنما هو موقف من مضمون ما أو اعتقاد من الاعتقادات أو حكم ذهني أو التعبير عن مظهر من مظاهر وجود الأشياء في الكون من وجهة نظر المتكلِّم. وتُقرِّب هذه الخاصية بين مجموعة كبيرة غير منسجمة من الأفعال منها ما

(1) نُشير إلى أن عبارة «مضمون الكلام» تعني التعبير عن معنى الكلام بتركيب إضافي يكون رأسه مشتقاً، فمضمون الجُملة «جاء زيد» هو «مجيء زيد» ومضمون الجُملة «زيد قادم» هو «قدوم زيد».

يُسمَّى بـ«أفعال المواقف» و«أفعال الإرادة» و«أفعال الرأي» و«أفعال المعرفة» و«الأفعال الإنشائية»[2].

ب. إن هذه التراكيب تقوم على كلامَيْن يُسبكان سبكاً واحداً بما أن الفعل يقتضي جُملة تكون عادةً في المعنى مفعولاً به لكنه لا يؤثِّر فيها على المعنى الذي جعله النحاة القدامى للتأثير.

ج. إن هذه الأفعال شأنها شأن الأفعال العادية تتطلَّب فاعلاً ومفعولاً وبعضها يتطلب مفعولَيْن. لكن جُزْأيْ الجُملة (أي «ج» في التمثيل أعلاه) سواءٌ أكانا اسماً وخبراً للفعل في الرأس أم «مف 1» و«مف 2» أم «فا» و«مف»[3] هما في تقدير جزء واحد (الأَسْتَراباذي، **شرح الكافية**، ج4، ص148)، ومن القرائن على ذلك جواز الموصول {أن، أنّ} بعد بعض هذه الأفعال الخاضعة للبِنية [ف (ج)] وهو ما يلاحظ كذلك في غير العربية حيثُ نجد الموصولات {that, que...} بعد بعض هذه الأفعال.

د. إن لهذه الأفعال دلالةً إنشائيَّةً حتى كادت بعض الأوصاف أن تختزلها في

(2) هذه نماذج من التسميات بعضها شائع وبعضها يُنسب إلى أعلام مثل نسبة الفعل الإنشائي إلى أوستين وأفعال الرأي إلى دكرو (Ducrot، 1972).

(3) من الحالات الموافقة لِما ذكرنا نجد «كان» و«أفعال القلوب»، ويذهب الأَسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج4، ص148) إلى أن «كاد» (وضمنيًّا أفعال الشروع) «ليست من الأفعال الداخلة على الجُملة بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة وأخبارها مفعولة» ومما يُؤوَّل به النواسخ الفعلية أي كان وأخواتها أن مضمونها فاعل للناسخ (كان زيد قائماً ↔ كان قيام زيد). ويعتبر أن المفعولين في أفعال القلوب مضموناً مفعولاً للفعل (علمت زيداً قائماً↔ علمت قيام زيد). ويذهب الشريف (2002) إلى أن مفعول فعل القلوب هو الإثبات على اعتبار أن قولك: «ظننت زيداً كذا» يُمثَّل له بـ «ظننت إثباتي أن زيداً قائم» (وهذا عنده مجرد تجسيد للبِنية لا غير). ويبدو لنا مقترح الأَسْتَراباذي أكثر انتظاماً بما أنه يجري على مختلف الأفعال التي تقتضي «ج». ثم إن الشريف في تمثيله لا يحتاج إلى الإثبات مفعولاً لفعل «ظن» بما أن الموصول يُنشئ علاقةً وهذه العلاقة وجودية إثباتية بالضرورة، لذلك يعسر علينا الأخذ برأيه في مجموعة أخرى من الأفعال الدالة على الاعتقاد وإن لم تكن من أفعال القلوب في التصنيف العُرفي مثل «أشك» و«أتصور». أما أفعال أخرى تقتضي «ج» فيعسر اعتماد التمثيل الذي اقترحه الشريف، ونقصد بالخصوص الأفعال الإنشائية غير الإثبات وأفعال المقاربة والشروع والأفعال الدالة على الوجوب والإمكان... إلخ.

ما تدل عليه الحروف. من ذلك أن «كان وأخواتها» في العربية عُدَّت أفعالاً ناقصة بسبب دلالتها الإنشائية الحَرفية، وعُدَّ بعض الأفعال في غير العربية أفعالاً مساعدة أي ناقصة {avoir, être} و {can, have, be, do}. وإن كان يقوم في كل تقليد نحوي من يعارض هذا الفهم لنقصان هذه الأفعال[4].

وإذا ربطنا هذه الخصائص الأربع بالشكل الذي ذكرناه (أي [ف (ج)]) بدت الأمور مبدئيًا أوضح. إلّا أننا نجد أفعالاً عديدة وأصنافاً منها كثيرة مرشحة للخضوع لهذا التركيب. ولعل أبرزها ما يُسمِّيه المناطقة بالجهات (Modalités). وإذا أخذنا الجهة في معناها المنطقي أي تحديد صلاحية دلالة القول بالنسبة إلى مجموع العوالم المُمكنة (Asher، 1994، ص2515)، فإننا نُخرج بذلك عديد الأفعال التي تقترب من الأفعال المُعبِّرة في اللغات الطبيعية عن الجهة أو ما هو قريب من الجهة مثل الأفعال الإنشائية والأفعال التي تدلُّ على أن «ج» واقعة متحققة[5]. بل إننا إذا أخذنا بتصنيف فون رايت (Von Wright) للجهات أي الجهة الصدقيَّة (alethic) والمعرفيَّة (epistimic) والإلزاميَّة (deontic) والوجوديَّة (existential) وجدنا أن ما يدلُّ على الجهة الرابعة لا يدخل في المنطق الجهي بل يرتبط بنظرية الأسوار (Palmer، 1990، ص6). لكن هذا التداخل بين الجهات والأسوار والأفعال ذات الدلالة الإنشائية الحرفية لا ينبغي أن نستغرب منه. والسبب في ذلك أن منطلق اللغويين في تحديد الأفعال الجهية غير منطلق المناطقة. فاللغويون يأخذون الجهة على أنها ما يُعبِّر عن رأي المتكلم ومواقفه وحالته الذهنية أو الشعورية أو الإرادية بإزاء حالة الأشياء في الكون، وهم في هذا كثيراً ما يخلطون كذلك بين المتكلِّم والمُسند إليه في الجُملة ويبرز هذا

(4) قام بهذه المهمة في العربية الأَسْتَراباذي مثلاً وفي غير العربية نجد مجموعة من الدارسين من أشهرهم روس (Palmer، 1990، ص200؛ ونقد Jackendoff، 1972، ص100؛ وWarner، 1993 في مواضع متفرقة).

(5) من وجوه التداخل والخلط أن لايكوف مثلاً (Lakoff، 1976، ص20) يضع بعد عبارة الفعل الإنشائي مُرادفاً بين قوسين هو التالي: («أو عامل جهيّ» = «ou opérateur modal»).

الخلط بالخصوص في الأفعال الدالة على الإرادة والقدرة على الفعل (Palmer، 1990، ص2)[6].

ويزداد الاضطراب قوَّةً حين نلاحظ أن التعبير عن الجهات لا يختص بالأفعال. فإذا أخذنا الإمكان مثلاً وجدنا أن العربية تُعبِّر عنه بأنواع مختلفة من الكلم. إذ نجد الأفعال (يُمكن، يُحتمل) والحروف (قد، ربما، لعلّ) إضافة إلى ما يحتمله اشتقاق الأسماء المتصلة بالأفعال من تعبير عن الإمكان في محلات إعرابية مخصوصة كمحلّي المفعول فيه والحال. وقس على الإمكان الوجوب والإلزام وغيرهما من الدلالات الجهية.

ومن وجوه التداخل والاضطراب أن بعض اللغات الطبيعية يقوى فيها الاعتماد على ضرب من الأفعال بصفة منتظمة للتعبير عن بعض ما تدلُّ عليه المقولات الجهية. فالإنكليزية مثلاً عند نحاتها تتنوّع فيها الأفعال المساعدة ويتعقد نظامها تعقداً ما زال يثير لدى واصفيها إشكالات كثيرة. وإذا أضفنا إلى هذا دور التعبير الزماني في الصيغ الاشتقاقية والأبنية الإعرابية في تحديد الجهة (Lyons، 1990، ص427-440) علمنا ما تخفيه الجهة من احتمالات قوية عند التعبير عنها لغوياً.

غير أن هذا التداخل يَبرز، أكثر ما يَبرز، عندما يريد الباحث وضع قائمة مفتوحة أو مُغلقة في صنف الأفعال المرتبطة بالتركيب [ف (ج)]. فعلى افتراض وحدة هذا التركيب وصلاحيته لوصف الأفعال التي نقصد إليها فإن ضبط الأفعال الدالَّة على الاعتقاد مثلاً يجعلنا نخرج من هذا الصنف إلى صنف قريب منه وهو

(6) من نماذج هذه الحيرة التي يُحدثها تصنيف اللغويين والمناطقة أن القائمات التي يضعونها للأفعال المُعبِّرة عن المواقف والاعتقادات وما إليها تدلُّ على اختلاف كبير وقد عرض بنور (Bannour، 1991) أهمَّ نماذجها محاولاً بدوره اختبار بعض المعايير (ص481) وهي ستة: (أ) التحقيق (ب) الإلغاء والتعليق (ج) إمكان أن يكون المفعول متناقضاً أو تحليلياً (د) قاعدة نقل النفي (هـ) التعميم (و) الاستبدال (أو التبسيط). لكنه أقرَّ في نهاية تحليله بصعوبة تحديد الأفعال الدالَّة على المواقف تحديداً إعرابيًّا ودلاليًّا؛ فالأرجح عنده أن قائمات هذه الأفعال هي قائمات موضوعة للغرض (ad hoc) على حدِّ تعبيره (ص510). وأقصى ما يُمكن استخلاصه هو وجود تشابه بينها في السلوك الإعرابي لا يطرد وبعض الخصائص التي تجمع أصنافاً منها دون أخرى.

الأفعال الإنشائية. فهل الفعل «أؤكد» مثلاً هو فعل اعتقادي أم إنشائي؟ وَهَبْ أنه إنشائي، فهل يمكن الفصل بين الإنشاء وصدوره عن اعتقادٍ ما أو حالة عرفانية مُحدَّدة؟ وإذا افترضنا أن شرط الفعل الإنشائي أن يكون مُعبِّراً عن دلالة حرف إنشائي كدلالة «آمر» على لام الأمر ودلالة «أنفي» على {لا، لم، لن، ما}. فهل تدخل «ألصق» مثلاً وهي تُعبِّر عن دلالة الباء في الجَرِّ في قائمة الأفعال الإنشائية؟ وإذا قيدنا ذلك بالوقوع في الصدر فإننا نجد أفعالاً إنشائية ولا شك لكنها لا تعبِّر عن حرف مثل «أدعو» في الدعاء و«أُرحِّب» و«أُسلِّم» في التحية... إلخ.

ورغم هذا فقد أنارت الدراسات الدلالية واللغوية جوانب عديدة من التركيب [ف (ج)]. وهذه الجوانب تتصل بالخصوص بالأفعال الدالَّة على الوجوب والإمكان والأفعال المعرفية سواءٌ في دراسات مفردة أو دراسات تأليفية (Bannour، 1986؛ Larreya، 1984؛ Lyons، 1990؛ Palmer، 1990) وحلَّلت جوانب كثيرة من تعامل النفي مع هذه الأنواع من الأفعال[7].

وفي اعتقادنا أن إعادة الحديث عن هذه الأفعال في العربية إنما يكاد يقتصر على اختبار الفرضيات الموجودة ومدى شمولها للغات التي لم تُحلَّل فيها والعربية، في ما نعلم، منها. ورغم أهميَّة مثل هذا الجَهْد فقد رغبنا عنه لننظر في ما نعتقد أن الفرضيات والنماذج الموجودة لا تساعد على إبراز خصائصه الدلالية[8].

فالتركيب [و (ج)] (حيثُ تدل «و» على الوجود وهو ما يعبِّر عن مجموعة كان وأخواتها) يرجع إلى الشكل الذي نُحلِّل نماذج منه في هذا الفصل وهو تركيب نظامي في اللغة العربية، ولعلَّه من أقوى التراكيب كشفاً عن خصائص

(7) نجد عند بالمر مثلاً (Palmer، 1990) نماذج من هذا التحليل في ص38-41، 60-62، 75-77، 91-92، 117-118، 126، 151-153 ومواضع أخرى متفرقة، وعند (Larreya، 1984)، في مواضع عديدة منها ص130-139، 162-166، 181-183... إلخ.

(8) من الأفعال التي نستثنيها من دراستنا هنا رغم أهميَّتها الفعل «قال» ومرادفاته، فلهذا الفعل استعمال قلبي ذكره النحاة (الأَسْتَراباذي، ج4، ص178؛ وابن يَعيش، ج7، ص79) وفي ما قاله ليونز (Lyons، 1990) والشاوش (2001) مُعطيات كثيرة مفيدة.

الشكل الأصلي الذي يعود إليه ولم نر في الدراسات اهتماماً بتعامل النفي مع هذه الأفعال.

أما التركيب [ك (ج)] (حيثُ تدلُّ «ك» على كاد وهو أهم فعل في المقاربة) فهو وجه من ظاهرة نظامية في تصوُّر الفعل خصوصاً إذا ربطنا بين أفعال المقاربة وأفعال الشروع أي التركيب [ش (ج)] (حيثُ تدلُّ «ش» على فعل الشروع).

وتقدم لنا أفعال القلوب وجهاً آخر من المسألة أساسه تنازع مقتضيات اللفظ ومقتضيات المعنى. فصِلة أفعال القلوب، وشكلها عندنا [ق (ج)] (حيثُ «ق» فعل من أفعال القلوب)، بالتركيب الذي ندرسه قوية. لكن أفعالاً كثيرة لها مدلول «ق» لا تخضع للقيود التي وضعها القُدامى عليه. وأبرزها فعل «شك» مثلاً، فهو قلبي معنىً غير قلبي من حيثُ سلوكه الإعرابي. وما يهمُّنا أكثر هو تبيُّن نظام الاعتقادات الذي تُعبِّر عنه أفعال القلوب وخصائص نفيها.

وقريبٌ من أفعال القلوب (أو الاعتقاد بعبارة الأَسْتَراباذي) الأفعال التي أسماها فلاسفة اللغة منذ أوستين أفعالاً إنشائيَّةً. وهو صنفٌ من الأفعال وإن لم يكن موضوع درس من النحاة فقد تناول البلاغيون جوانب منه لا تكفي لتكوين نظرية. لذلك سنعتمد في تحليلها ومناقشتها مواقف التداوليين وما اقترحه الدلاليون التوليديون في ما سُمِّي بالفرضية الإنشائية. ونُعبِّر عن هذا الصنف من التراكيب بالصيغة [إ (ج)] (حيثُ تمثِّل «إ» فعلاً إنشائيًّا).

إذن، عموم ما سندرسه في نفي الفعل هو أُنموذج النواسخ الفعلية (كان، كاد، شرع) وأفعال الاعتقاد والأفعال الإنشائية. لكننا نشير إلى أن أفعال الإرادة أو أفعال القدرة مثلاً وإن كانت تخضع إضافة إلى أفعال الوجوب والإمكان وأفعال الإلزام للتركيب [ف (ج)] فإننا لن نهتمَّ بها في هذا الفصل بما أن قصدنا العام هو التثبُّت من بعض ما ذكرنا في سُلَّميَّة تحديد البؤرة في النفي وقصدنا الخاص من دراسة نفي الدلالات الفعلية تُبيِّن جوانب من العلاقات اللزومية بين هذه الأفعال نفياً وإثباتاً.

2. النّفي والنواسخ الفعليّة

نوضح في رأس هذه الفقرة أن النواسخ الفعلية التي نقصدها هي مجموعة كان وأخواتها وأفعال المُقاربة والشروع. وقد دار نقاش لدى القُدامى من النحاة حول مدى اعتبار بعضها أفعالاً، والرأي الذي ساد أن النواسخ خصوصاً كان وأخواتها أفعال في اللفظ وليست أفعالاً حقيقية وذلك لاقتصارها على الدلالة الزمانية (ابن السرّاج، **الأصول**، ج1، ص73). ودار هذا النقاش أيضاً لدى اللسانيين المحدثين حول الأفعال المساعدة في الإنكليزية مثلاً (Larreya، 1984، ص13-14؛ Warner، 1993، الفصلان 1 و2 بالخصوص).

ونُسلِّم هنا، دون تحليل، بأننا نوافق القائلين بأن النواسخ الفعلية أفعال تدلُّ على ما تدلُّ عليه الأفعال من حدث وزمان (الأَسْتَراباذي، ج4، ص181-182).

غير أن لهذا الاختيار تأثيراً طفيفاً في تحديد وجه اعتبار الناسخ قيداً على الجُملة التي يدخل عليها. وقد ناقش البلاغيون المسألة وتردَّدوا بين اعتبار كان قيداً على الكلام (أي بؤرة في الجُملة) بما أنها تضيف عندهم دلالة الزمان، واعتبار خبرها قيداً بما أن الخبر هو محط الفائدة[9]. ومهما تكن نتائج هذا النقاش فإن التصوُّر الذي وضعناه لتحديد القيود في الكلام وضبط البؤرة يسمح في ظنّنا بتجاوز الإشكال خصوصاً في النفي. فإذا قارنَّا بين:

(1) زيد منطلق

(2) كان زيد منطلقاً

(3) أ . لم يكن زيد منطلقاً بل أصبح منطلقاً

ب . لم يكن زيد منطلقاً بل كان جارياً كالماء

فمن البيِّن أن (2) وزَانها وزَان (2 ـ أ) حتى في أضعف الفرضيات عندنا حول دَلالَة الناسخ كان أي الفرضية الزمانية:

(9) تكون الأمور أحياناً ذات أبعاد أخطر حين تتعلَّق المسألة بتحديد حيِّز النفي. من ذلك مثلاً إذا قلنا إن الناسخ يفرغ معناه في الخبر فإن ذلك يستلزم أنه حين ينفي سيُفرغ معناه في الخبر أيضاً، ولنا أن نتصور تبعات هذا الفهم وسنرى عند تحليل «كاد» أُنموذجاً من ذلك.

(2) أ . زيد منطلق أمس

فإذا سَلَّمنا بأن الظرف يُقيِّد الإسناد في الجُملة فعلينا أن نُسلِّم كذلك بأن «كان» التي دخلت على (1) تُمثِّل قيداً.

بناءً على هذا، فإن التأويل الزماني للناسخ «كان» (وأخواتها مبدئياً) يجعل النفي مُتسلِّطاً آليًّا على الناسخ وهو ما يَبرز في (3 ـ أ) حيثُ يدعم جواب النفي هذا الفهم. لكن في (3 ـ ب) نجد الاحتمال الثاني الذي يجعل البؤرة ظاهريًّا مُتمثِّلة في الخبر «منطلقاً» بما أن جواب النفي عند مقارنته بجُملة الإثبات (2) التي ترد عليها (3) ينفي الخبر فيعوض «منطلقاً» بمقابله الموجب «جارياً كالماء».

وليس في هذا أي تضارب. فنحن أمام جُملة إذا دخلها النفي وَجَدَ في حيِّزه مُكوِّناً إنشائيًّا مُرشَّحاً للتعامل مع حرف النفي. أما الخبر فهو واقع في حيِّز المكوِّن الإنشائي. فالإشكال مطروحٌ بالنسبة إلى تعامل الأحياز في ما بينها ولا يمكن للنفي أن يتجاوز مُكوِّناً إنشائيًّا ليتسلَّط على ما يدخل في ذلك الحيِّز إلّا إذا سَمَحَ له، بمقتضى مراتب تحديد الغرض من النفي وبؤرته، المُكوِّن الإنشائي.

1.2. نفي كان وأخواتها

تُمثِّل كان وأخواتها مجموعةً من الأفعال المُنظَّمة تنظيماً دقيقاً رغم أنها لا تكون مجموعة مُغلقة[10]. وبقطع النظر عن عدد أخوات كان فإنها جميعاً تتصل بالدلالات التالية:

(1) الحصول المُطلق أو الكينونة (كان)

(2) الانتقال (صار)

(3) الاستمرار (ظل)

(4) الانتفاء مُطلقاً (ليس)

(10) اكتفى سيبَوَيْه (**الكتاب**، ج1، ص45) بذكر «كان» و«صار» و«ما دام» و«ليس» وأردف كلامه قائلاً: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر». وقد ذهب الأَسْتَراباذي (ج4، ص183) إلى أنها غير محصورة في الظاهر وهذا ما جعل عددها ينقص ويزيد.

ونتبنّى هنا فرضيّةً تبدو لنا قويةً صاغها الأَسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج4، ص148) مفادها أن جميع هذه الأفعال الناقصة تجيء «بمعنى كان مع قيد آخر». والوجه في ذلك أن الانتقال يعني «كان بعد أن لم يكن» ويعني الاستمرار «كان دائماً» أما الانتفاء فيعني «ما كان».

ووراء هذه الفرضية إدراكٌ لِما تُقيمه «كان» من علاقات نظامية مع أخواتها بل إن الأخوية بينها أساسها هذه العلاقات، لذلك فإن الانتقال من أحد هذه النواسخ إلى الآخر مُسجَّل في البِنية النحوية على نحو يجعلنا ننتقل من (4) إلى (5) والعكس بالعكس انتقالاً يسيراً:

(4) كان زيد مريضاً

(5) صار زيد مُعافىً

فالقول (5) يقتضي عند تفصيل دلالة الناسخ «صار» وجود (4) على معنى قولك:

(5) أ . صار مُعافىً بعد أن لم يكن مُعافىً

وما يوافق «لم يكن مُعافىً» في الإيجاب إنما هو «كان مريضاً» تطبيقاً لقاعدة تضييق حيِّز النفي التي تجعل «لم يكن مُعافىً» توافق «كان غير مُعافىً»، وبموجب ما يكون في الحقل المُعجمي الواحد من علاقات توافق وتقابل يتمُّ على أساسها الانتقال من «غير مُعافىً» إلى «مريض».

إلّا أن (4) تحتمل بالاستلزام الربط إلى (5) ما لم يستأنف المتكلم بـ(4) بما يناقض هذا الربط وما يناقضه هو ديمومة الحصول أو الكينونة على نحو ما نجده في:

(4) أ . كان زيد مريضاً وظلَّ على حاله

وبنفس هذه العلاقات النظامية يمكننا تفسير التشارط بين (4) و(5 - ب):

(5) ب . لم يكن زيد مُعافىً

بحيثُ نتحصَّل على (6):

(6) كان زيد مريضاً ↔ لم يكن زيد مُعافىً

والمهمُّ من هذه الإشارات أننا أمام علاقات نظامية تُمكِّننا من الانتقال من ناسخ إلى آخر لنعبِّر عن الترابط بين مختلف الأفعال الناقصة:

(7) [. . . كان ← لم يصر ← ظلَّ ← صار ← لم يكن. . .]

فهذه السلسلة المفتوحة في بدايتها ونهايتها يمكن أن تصدق على أيِّ جُملة يتصدرها فعل ناقص. وما انفتاح السلسلة (7) إلّا إبرازٌ لدائريتها من جهة، وصِلة كلِّ بِنية فيها بأخرى من نفس جنسها من جهة أخرى.

وتفسيرُ هذه الظاهرة بسيطٌ مبدئيًّا. فسواءٌ اعتبرنا مجموعة الأفعال الناقصة منتهيةً أو غير منتهيةٍ فإنها تكون بِنية تقوم بين عناصرها علاقات لزوم مما يعني أن استعمال أيِّ فعل منها يلزم عنه مبدئيًّا وإجرائيًّا «استعمال» لبقية الأفعال. ومن البديهي أن أكثر هذه الأفعال الناقصة بروزاً إن صراحةً أي بوسمها اللفظي وإن ضمنيًّا أي دون وسم لفظي هو ألصقها بالفعل الذي اختاره المتكلم. فقولك «صار» يستلزم آلياً أقرب ناسخ منه وهو «لم يكن» على اعتبار أن «صار» تعني الانتقال والانتقال تُقابل بين ما لم يكن وما هو كائن. وقس على هذا استلزام «ظلَّ» لِـ«كان» على اعتبار أن الاستمرار حالةٌ كائنةٌ قبل زمان التكلم وتواصلت في زمان التكلم. ومثلما يقتضي الانتقال نفي الاستمرار فإن الاستمرار يقتضي نفي الانتقال (لم يصر) ونفي نقيض كان أي ليس. وبمثل هذه العلاقات اللزومية يمكننا استحضار الأفعال الناقصة جميعاً إثباتاً لبعضها بنفي بعضها الآخر أو إثباته.

واستناداً إلى هذا التصوُّر العام يمكننا أن ننظر في توجيه النفي إذا اتصل بكان أو إحدى أخواتها. ونستثني من أخوات كان «ليس» لدلالتها على الانتفاء. وهذه الدلالة هي التي تجعلها من واسمات النفي وتمنعها من أن تتصل بأخواتها بما أن دلالتها دلالة فعلية فتترك مهمة نفي بقية الأفعال الناقصة لأشبه الحروف بها أي «ما» مع احتمال هذه الأفعال لبقية حروف النفي. ونلخِّص دلالات الأفعال الناقصة في ما يلي على اعتبار أن (ج) مضمون الكلام:

أ . الكينونة: كون (ج)

ب . الاستمرار: استمرار (ج)

ج . الانتقال: انتقال (ج)

وما نحتاج إلى بيانه هو احتساب الاحتمالات المُمكنة عند دخول النفي على (أ ـ ج) أي:

د . ¬ كون (ج)

هـ . ¬ استمرار (ج)

و . ¬ انتقال (ج)

ولتوضيح هذه الصياغات الثلاث إثباتاً ونفياً نُقدِّم الأمثلة التالية:

(8) أ . كان زيد عاشقاً

ب . لم يكن زيد عاشقاً

(9) أ . ظلَّ زيد عاشقاً

ب . لم يظلَّ زيد عاشقاً

(10) أ . صار زيد عاشقاً

ب . لم يصر زيد عاشقاً

إذا صحَّ فهمنا للنواسخ فإنّ (8 ـ أ) المُثبتة تعني أنّ عشق زيد حالة حدثت وحصلت وليست استمراراً لحالة كائنة من قبلُ. ويفيدنا هذا الوصف في أنّ الكينونة تستلزم ضمنيًّا نفي الاستمرار. لكنَّها تسكت عن الانتقال، وتفسير هذا السكوت مرتبط في ظنّنا بأنّ الحدوث والكون والحصول في حدِّ ذاتها تُمثِّل انتقالاً من حال عدم إلى حال وجود وهي كون بعد أن لم يكن. وهذا ما يفسِّر بعض الاستعمالات القديمة التي ذكرها النحاة، ونقصد أساساً استعمال كان بمعنى صار. يقول ابن يَعيش (**شرح المفصَّل**، ج7، ص102): «أوقعوا كان (. . .) موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى لأنّ كان لما انقطع وانتقل من حال إلى حال (. . .) وصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال». ولئن كان كلام ابن يَعيش يدعِّم العلاقة بين الحدوث والانتقال فإنّ بين الأمرَيْن فرقاً

يتمثَّل في أنّ الكون والحدوث يقتضيان الانتفاء المُطلق في حين أنّ الانتقال يقتضي كوناً ما مغايراً. فهي سلسلة من الانتقالات مُنطلقها مُطلق الانتفاء. فقولك: «مرض زيد» يقتضي انتفاء المرض وهو انتقال من حال العدم إلى حال حَدَثَ فيها المرض، أمّا قولك: «تعافى زيد» فيقتضي حال المرض ولا يقتضي حال عدم التعافي إلّا على أساس العلاقة المُعجميَّة بين المتقابلات وهي علاقة تفترض أنّ نفي المُقابل يستدعي المُقابل. فالكون والحدوث من هذه الناحية من البسائط في اللُّغة وهي لا تتطلَّب أكثر من افتراض الانتفاء، أمّا الانتقال فهو يقتضي وجود حالة سابقة تُنْفَى. وهذا الفرق هو من باب الفرق في تصوُّرنا للعالَم بين «وُلِدَ زيدٌ» بعد أن كان منعدماً و«كَبُرَ زيدٌ» بعد أن وُلِدَ ووُجِدَ.

ولهذا فإنّنا نحتاج في نفس الأفعال الناقصة إلى التمييز بين الحدوث والانتقال على ما نجد في (8 ـ ب) والاستئناف المُمكن لهما. فهذا القول يحتمل نظاميًّا جوابَيْن أساسيَّيْن للنفي كما هو ظاهر في:

(8) جـ . لم يكن زيدٌ عاشقاً بل صار عاشقاً

د . لم يكن زيد عاشقاً بل ظلَّ عاشقاً

وإذا جرَّدنا المثال من خصائصه المُعجميَّة فإنّنا نجد قاعدةً أعمَّ نلخِّصها في (11):

(11) أ . لم يكن ← صار

ب . لم يكن ← ظلَّ

ومفاد هذه القاعدة أنّ نفي الكون يستلزم نظاميًّا إثباتاً أوضح مُقابلاً له وهو الانتقال، لكنَّه يستلزم أيضاً في درجة ثانية وعلى وجه الاحتمال إثبات الاستمرار بما أنّ دلالات الحصول والاستمرار والانتقال مترابطة داخل نظام الأفعال الناقصة.

وعلى هذا فمن قال (8 ـ ج) نفى حدوث اتِّصاف زيد بالعشق في الزمان المُنقضي ورأى هذه الصفة كائنةً بعد أن لم تكن. ومن قال (8 ـ د) نفى حدوث اتِّصاف زيد بالعشق في الزمان المُنقضي ورأى هذه الصفة في دوامها واستمرارها.

أمّا (9 ـ أ) المُثبتة لاستمرار اتّصاف زيد بالعشق فتعني أنّ عشق زيد حالةٌ كائنةٌ الآن ووُجدت قبل زمان التكلُّم ولم ينتقل إلى حال جديدة. فدلالة «ظلَّ» الأساسيَّة هي «وُجِدَتْ (ج) ودامت (ج)» وعلى هذا الأساس فإنّ نفيها في (9 ـ ب) يستلزم على التدرُّج:

(9) جـ . لم يظلَّ زيدٌ عاشقاً بل صار عاشقاً

د . لم يظلَّ زيدٌ عاشقاً بل كان عاشقاً

هـ . لم يظلَّ زيدٌ عاشقاً فهو لم يعشق أصلاً

وتجريد هذه الأمثلة يجعلنا أمام قاعدةٍ أعمّ مُلخَّصها:

(12) أ . لم يظلَّ ← صار

ب . لم يظلَّ ← كان

ونلاحظ هنا أنّ ردَّ المُتكلِّم النافي على المتكلِّم المُثبت تركَّز في (9 ـ ج) على نفي الاستمرار بإثبات أقوى ما يقابله أي الانتقال. فما يُنْفَى هنا إنّما هو دوام الحال وما يقتضيه الدوام من كينونة سابقة. فأن ننفي الاستمرار يعني مبدئيًّا إثبات الكينونة دون دوامها وهو ما تعبِّر عنه (9 ـ د) لكنَّ الانتقال ينفي هذا المُقتضى أيضاً.

ويُقدِّم لنا المثال (9 ـ هـ) حالةً أخرى مُفيدةً. فنفي الاستمرار في هذا القول يعود إلى نفي دلالة أساسيَّة تُكوِّن دلالة الاستمرار ونقصد بها أن تكون الحالة المستمرَّة موجودة قبل زمان التكلُّم. لهذا فإنّ النافي في (9 ـ هـ) نَفَى الاستمرار بسبب انتفاء حدوثه. وهو في عبارة التداوليِّين من باب نفي الاقتضاء الذي يُلغي شرطاً من شروط صدق الكلام. ثمَّ إنّ هذا الوجه في نفي الاستمرار وإن أَشْبَهَ من جوانب (9 ـ ج) فهو يختلف عنه في أنّه لا يُثبت انتقالاً بقَدْر ما يُرْجِعُ القول إلى مُقتضى كان أي الانتفاء المطلق.

وفي (10 ـ أ) نجد إثباتاً لانتقال زيد إلى حال العشق وهو ما يعني أنّ عشق زيد لم يكن حالةً موجودةً قبل زمان التكلُّم ولم يستمرَّ وجودها بداهةً بسبب

انتفاء حدوثها وهو حالة جديدة، فدلالة «صار» الأساسيَّة هي «وُجِدَتْ (ج) ولم تكن قبل ذلك موجودةً».

وبناءً على هذا فإنّ نفيها في (10 ـ ب) يستلزم على التدرُّج جوابَيْن للنفي هما:

(10) جـ . لم يَصِرْ زيدٌ عاشقاً بل كان عاشقاً

د . لم يَصِرْ زيدٌ عاشقاً بل ظلَّ عاشقاً

وهذان الاحتمالان نصوغهما في ما يلي:

(13) أ . لم يَصِرْ ← كان

ب . لم يَصِرْ ← ظلَّ

إنّ المتكلِّم بـ (10 ـ ج) إذ نفى الانتقال فقصده أن يصحِّح مُقتضىً من مقتضياته وهو أنّ الحالة التي زعم المُثبت أنّها جديدة إنّما هي حالةٌ كائنةٌ قبل زمان التكلُّم.

أمّا المتكلِّم بـ (10 ـ د) فإنّ إثباته في جواب النفي للاستمرار أقوى من جواب قائل (10 ـ ج) بما أنّ الاستمرار يقتضي الكينونة ودوامها اقتضاء «ظلَّ» لِـ «كان».

غير أنّ بين القولَيْن فرقاً في ما يحتمله كلُّ واحد منهما من تلميح وإشارة. فقولك: «لم يصر زيد عاشقاً بل كان عاشقاً» يَحتمل أن يلمِّح به المتكلِّم إلى انقطاع العشق بما أنّ زيداً عنده «صار غير مبالٍ بالنساء» وهو ما يستحيل في (10 ـ د) إلّا إذا كان الاستئناف على التراخي والمُهْلة في مثل قولك: «لم يصر زيد عاشقاً بل ظلَّ عاشقاً ثمَّ صار غير مبالٍ بالنساء».

وننبِّه هنا إلى أنّنا حلَّلنا أمثلةً تحليلاً سعينا فيه إلى عدم تكثير المتغيِّرات فتركنا (ج) على حالها دون تغيير للخبر أي دون تسليط النفي على الخبر. وهو أمرٌ مُمكنٌ دون أن يعني أنّ النفي لم يتسلَّط على الفعل الناقص. غير أنّ هذا التحليل المحدود الذي قدَّمنا يُنير لنا، في ما نعتقد، جوانب أساسيَّة من العلاقة النظاميَّة داخل النواسخ.

فإذا جمعنا أشباه القواعد في (11-13) أعلاه فإنّنا نجد أنّ نفي أيّ ناسخ يقيم علاقة بنفي ناسخ آخر وهي علاقات موزَّعة توزيعاً مُحكماً دقيقاً، بحيثُ:

- إنّ نفي الكون يحتمل في علاقته بنفي الاستمرار علاقةً تأليفيَّةً هي الانتقال.
- إنّ نفي الاستمرار يحتمل في علاقته بنفي الانتقال علاقة تأليفيَّة هي مُطلق الحدث.
- نفي الانتقال يحتمل في علاقته بنفي الكون علاقةً تأليفيَّةً هي الاستمرار.

وهذا ما يبرز بطريقة أوضح في التعبير حين نترجم (11-13) إلى الجُمل التالية:

- نفي الكينونة قد يعني الانتقال أو الاستمرار.
- نفي الاستمرار قد يعني الانتقال أو الكينونة.
- نفي الانتقال قد يعني الكينونة أو الاستمرار.

2.2. نفي أفعال المُقاربة وأفعال الشُروع

تخضع أفعال المقاربة أي كاد وأخواتها في برنامجها الإعرابيّ الدلاليّ للصيغة المُجرَّدة [ف (ج)]، وتطرح أفعال المقاربة مشكلة هيِّنة حول عدد الأفعال التي تنتمي إلى هذه القائمة تتَّصل بالخصائص الجامعة بينها.

فقد جُمِعَ تحت هذا الاسم «عسى» الدالّ على «الطمع والإشفاق» ـ بعبارة سيبَوَيْه، و«كاد» ومرادفاته أي {أوشك، كرب، هلهل، أولى} وأفعال الشروع أي {أخذ، شرع، طفق، أنشأ، أقبل، هبَّ، علق، جعل}. وبعض هذا الجَمْع يجد تفسيره في التشابه التركيبي كاقتضاء إعراب بعضها للمصدريِّ «أنْ» تصريحاً أو تقديراً والتعامل بينها كاستعمال «عسى» في معنى «كاد» ورجوع الجميع إلى المشابهة لأُمِّ الباب في الأفعال الناقصة «كان». والأرجح، من الناحية الدلاليَّة، إخراج «عسى» من باب المقاربة وإخراج أفعال الشروع منه لِما بينها من فروق (الأَسْتَراباذي، **شرح الكافية**، ج4، ص212). ولتبسيط عرضنا سنستغلُّ في تحليل تعامل النفي مع أفعال المقاربة والشروع وما يترتَّب على ذلك من علاقات دلاليَّة مِثالَيْ «كاد» و«شرع».

1.2.2. ما كاد يفعل

تختصُّ كاد باقتضائها لعدم حصول خبرها. فدلالاتها العامَّة في الإثبات هي «اقترب الفاعل من الفعل ولم يفعل الفاعل الفعل». فهي بهذا المعنى اختزالٌ

لجُملَتَيْن تكون ثانيتهما (مفعول «كاد») دائماً دالَّة على عدم الحصول. وقد ترتَّبت على هذا جُملةٌ من القيود أهمها قيدان أحدهما أن يكون خبرها مضارعاً والآخر جواز اقترانه بـ«أنْ» لدلالتها على عدم الوقوع، وهو ما يفسِّر استعمال السين في خبر «كاد» في بعض شواهد النحاة[11] (الأَسْتَراباذي، ج4، ص219، وابن يَعيش، ج7، ص119).

وفي ضوء الخصائص الأساسيَّة لـ«كاد» يُمكننا النظر في دلالة دخول النفي عليها. والأصل ألّا يكون في نفي «كاد» إشكالٌ، فهو يُنْفَى فيدلُّ على ما تدلُّ عليه الأفعال المنفيَّة. فقولك:

(14) كاد زيد يفعل

(15) ما كاد زيد يفعل

يعني في (14) أنّ زيداً قارب الفعل ولم يفعل، وفي (15) أنّ زيداً لم يقارب الفعل ولم يفعل. وهو ما نصوغه تجريداً على النحو التالي حيثُ «ك» رمزٌ للفعل «كاد» و«ف» رمزٌ للفعل في الخبر:

(14) أ . ك ∧ ⌐ ف

(15) أ . ⌐ ك ∧ ⌐ ف

وقد تناقش النحاة والبلاغيون والمفسِّرون[12] في دلالة نفي كاد بسبب آيَتَيْن من القرآن يبدو فيهما تفسير نفي كاد على ما ذكرنا أعلاه مُفضياً إلى التناقض. وهاتان الآيتان هما ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ و﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾. ومُلخَّص الآراء التي أفضى إليها النقاش هو:

أ . نفي كاد إثبات.

---

(11) الاستعمال الأكثر هو تجريد الخبر من «أن» لأنَّ المُراد بـ «كاد يفعل» هو قرب وقوع غير الواقع في الحال في حين أنَّ «أن» «تصرف الكلام إلى الاستقبال». (ابن يَعيش، ج7، ص119). ولكنَّ في إثبات «أن» علّةً تعود إلى أنَّ الصلة غير واقعة.

(12) سنذكر آراء النحاة والبلاغيِّين في المَتْن، أمّا المُفسِّرون فيظهر رأيهم عند تفسير الآية ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ بالخصوص. وأبرز مَنْ يُمكن العودة إليه منهم: الرازي، **مفاتيح الغيب**؛ وابن عاشور، **التحرير والتنوير**.

ب . إثبات كاد نفي.

ج . نفي كاد في الماضي والمستقبل إثبات.

د . نفي كاد في الماضي إثبات وفي المضارع نفي.

ولا يَخفى ما للآيَتَيْن المذكورتَيْن من دور في هذا الاضطراب والتفريع للقواعد والقيود. فالموقفُ (أ) اعتباطيٌّ مجعولٌ لتفسير ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ بما أنّها في الآية سُبِقَتْ بما يُثبت الفعل أي ذبح البقرة، ولتفسير ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾. والحال أنّ الاحتكام إلى القاعدة يُلزم بالقبول بأنّهم لم يقتربوا من الفعل ولم يفعلوا بقطع النظر عن «ذبحوها». ولا يعسر رغم هذا التناقض الظاهر تفسير الآية بما يُزيل التناقض. فالأَسْتَراباذي مثلاً يتَّخذ ما قبل الآية قرينةً ليستخلص أنّ المقصود هو «ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه» (**شرح الكافية**، ج4، ص224).

واختار الجُرْجاني قاعدةً بلاغيَّةً تداوليَّةً تُفسِّر الشبهة الواقعة. يقول (**دلائل الإعجاز**، ص275): «اعلم أنّ سبب الشبهة في ذلك أنّه قد جرى في العرف أن يقال ما كاد يفعل ولم يكد يفعل في فعل قد فُعِلَ على معنى أنّه لم يفعل إلّا بعد جهد وبعد أن كان بعيداً في الظنّ أن يفعله».

وإذا تجاوزنا الإشكال الذي يبرز في الآيَتَيْن واعتبرنا حلَّه واقعاً في مستوى الخطاب وتأويله دون حاجة إلى قواعد إضافيَّة لا سندَ لها في غير الآيتَيْن المعزولتَيْن عن سياقهما وهو ما يُسقط آليًّا الرأيَيْن (ج) و(د) أعلاه، فإنّ فكرة دلالة نفي كاد على الإثبات ودلالة إثبات كاد على النفي تحتاجان إلى نظر من زاوية أخرى.

ونُنبِّه هنا إلى أنّ الرأيَيْن (أ) و(ب) أعلاه غير دقيقَيْن (الأَسْتَراباذي، ج4، ص223) إذ هما لا يُحدِّدان موضوع النفي أو الإثبات أهو «ك» في البِنية [ك (ج)] أم «ف» التي في «ج» وهو ما يكوِّن لنا أربعة احتمالات نظريًّا:

(16) أ . ⊢ ك (ف) ← ⊢ ك ∧ ⌐ ف

(إثبات كاد يفعل يلزم عنه إثبات القُرب ونفي الخبر)

ب . ⊢ ك (ف) ← ⊢ ك ∧ ⊢ ف

(إثبات كاد يفعل يلزم عنه إثبات القرب وإثبات الخبر)

ج . ⌐ ك (ف) ← ⊢ ك ∧ ⌐ ف

(نفي كاد يفعل يلزم عنه إثبات القُرب ونفي الخبر)

د . ⌐ ك (ف) ← ⌐ ك ∧ ⊢ ف

(نفي كاد يفعل يلزم عنه نفي القُرب وإثبات الخبر)

وفي هذه الاحتمالات نجد أنّ (16 ـ أ) توافق ما يدلُّ عليه اللَّفظ إذا سلَّمنا بأنّ القُرب إذا ثَبُتَ يتنافى مع ثبوت الخبر. فخبر كاد غير حاصل ولا ثابت. و(16 ـ ب) تخالف اللَّفظ لأنّه يلزم عنها إثباتان للقُرب الحاصل في الإثبات ولخبر كاد الذي لا يُمكن أن يكون حاصلاً بحكم ما وُضِعَت له كاد وهو مقاربة الفعل دون تحقُّق الفعل. و(16 ـ جـ) تُخالف ما يقتضيه اللَّفظ لأنّ نفي القُرب لا دليلَ على أنّه ثابت أمّا انتفاء الخبر فممّا يقتضيه اللَّفظ؛ فالإشكال في الجمع بينهما، لأنّ النفي لا يقلب العلاقة الوضعيَّة بين فعل المُقاربة ومفعوله. و(16 ـ د) تُخالف كذلك ما يقتضيه اللفظ لأنّ النفي لا يمكنه أن يتخطَّى فعل المُقاربة ليتسلَّط على انتفاء الخبر فيقلبه بحكم قاعدة ثبوت ما ينفيه النفي وهي قاعدة يُجيزها المناطقة ولا نرى لها وجهاً في اللُّغة.

بناءً على هذا، لم تبقَ إلّا حالة واحدة لتحديد دلالة نفي فعل المُقاربة وهي الجمع بين نفيَيْن، فقولك في (15) يعني نفي القُرب من الفعل ونفي حصول الفعل.

وقد حدَّد النحاة دلالة هذا «النفي المزدوج» بأنّ «نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه» على حدِّ تعبير الأَسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج4، ص224)، ومثله في كلام الزمَخشَري وابن يَعيش، (**شرح المفصَّل**، ج7، ص124). والمقصود بالبلاغة هنا قوَّة التوكيد وهو توكيد مُتأتٍّ من تكرار النفي. فلمّا كانت (ج) في [ك (ج)] منفيَّة وضعاً فإنّ دخول النفي على «ك» يحصل منه تواجد نفيَيْن. أضف إلى ذلك أنّ الفعل إذا تصوَّرناه حدثاً يقبل جُملةَ من العلاقات كعلاقة «الحدث ـ الاقتراب من الحدث» أو «الحدث ـ الشروع في الحدث»... إلخ. وإذا أخذنا علاقة المُقاربة بين الحدث وما يقترب من الحدث فإنّ انتفاء الفعل لا يلزم منه انتفاء القرب منه، كقولك: «حاول أن يضربه

ولكنَّه لم يضربه»، في حين أنّ انتفاء القرب يلزم عنه انتفاء الحدث كقولك: «لم يحاول ضربه لذلك لم يضربه» وهو صِنْوُ «لم يقترب من ضربه أصلاً لذلك لم يضربه».

وإذا صحَّ هذا الوصف في عمومه، والقبول به غير بديهيٍّ ولا مُتَّفق عليه[13]، فإنّ الخلاف ينحصر في وقوع مفعول فعل المقاربة أو عدم وقوعه، أي بعبارة أخرى هل يجعل النفي مفعول كاد، خبَرَها، واقعاً؟ وانحصار المسألة في هذا يعود إلى أنّ انتفاء وقوع الخبر في الإثبات لا نزاع فيه.

وإذا عدنا إلى الصيغة المُجرَّدة (16 ـ د) أعلاه وأعدنا النظر فيها أمكننا أن نتصوَّر الأمور بطريقتَيْن على أقلِّ تقدير: الأولى، هل يمكن لفعل المُقاربة أن ينقل النفي إلى خبره؟ أو هل يمثِّل فعل المقاربة حاجزاً يمنع النفي من الانتقال إلى الخبر؟ ونقصد بهذا التساؤل إلى النظر في الإمكانيّات التالية: هَبْ أنّ النفي تسلَّط على فعل المقاربة فحسب، وهو في هذا كسائر الأفعال؛ لكن لنتذكَّر أنّ فعل المُقاربة في التصوُّر النحوي السائد ضربٌ من الأفعال المُشبَّهة بـ«كان» الناقصة، و«كان» هذه تُفْرِغ دلالتها الزمانيّة في خبرها؛ وقياساً عليه فإنّ النفي يتسلَّط على كاد ثمَّ تفرغ كاد المنفيَّة دلالتها على خبرها المنتفي أصلاً فتُطَبَّق هنا قاعدةُ نفي النفي إثبات. غير أنّ هذا التصوُّر يظلُّ رهين الإجابة عن تساؤلات أخرى لعلَّ أبسطها ما ذكرناه عن استحالة قانون نفي النفي المنطقيِّ في اللُّغة،

(13) يقول ابن يَعيش (ج7، ص125) مثلاً: «كاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا مقتضى اللفظ وعليه المعنى». لكنَّه لم يبيِّن القواعد التي تسوِّغ له القطع بوقوع الفعل عند نفي «كاد»، والذي يبدو لنا أنَّ ابن يَعيش من الذين يُقرُّون بالمشابهة بين «كاد» و«كان» فيعتبرون الفعلَيْن ناقصَيْن والنقص عندهم أن يُفرغ الفعل الناقص دلالته في الخبر. ويستلزم ذلك أنَّ نفي «كاد» يُفرغ دلالة النفي في الخبر ولمّا كان الخبر غير حاصل فوِزَانه وِزَان المنتفي ودخول النفي عليه يجعله في قوَّة الموجب. وإذا صحَّ تعليلنا لمذهب ابن يَعيش فإنَّه يسقط آليّاً إذا قلنا بفعليَّة «كاد» وتمامها الحدثيِّ على مذهب الأَسْتَراباذي، ونشير كذلك إلى أنّ هذا الحاصل الدلاليَّ الذي قال به ابن يَعيش شاركه فيه الشريف (2002) رغم أنَّه من القائلين بحَدَثية الأفعال الناقصة إذ يعتبر أنَّ «لم يَكَدْ يفعل» تعني تحقُّق الفعل ولعلَّه سَهْوٌ منه.

لكن لا ننسى أنّنا هنا أمام عمل نفي ودلالة السلب التي توجد في الخبر. لذلك نتساءل هل لنا أن نعتبر عدم الوقوع من الناحية اللُّغوية نفياً أو بمثابة النفي الذي يمكنه أن يتعامل مع واسم من واسمات النفي أي إذا سلَّمنا بانطباق قاعدة «نفي النفي إثبات» على اللُّغة فهل تقبل اللُّغة أن يكون بعض النفي موسوماً بالحرف وبعضه الآخر غير موسوم؟ وهل يسمح البناءُ العامليُّ للكلام بأن يتجاوز النفي في البِنية [ف (ج)] وصورتها التي تهمُّنا [ك (ج)] الفعل (ف) أو (ك) ليصل إلى الخبر؟

والأهمُّ من ذلك أنّنا إذا عبَّرنا عن الصياغة المجرَّدة في (16 ـ د) لغويًّا فإنّنا نجد (17):

(17) كاد لا يفعل.

فهل تساوي (17) (15) أي («ما كاد يفعل») وما علاقتها بـ (18) المشكوك في مقبوليَّتها حدسيًّا وإن كانت على القياس:

(18) ؟ ما كاد لا يفعل.

وأيُّ الصيغ توافق (18) أو تتكهَّن بها؟

والذي يبدو لنا هو أنّه من المُحال اعتبار مفعول فعل المقاربة واقعاً مهما يكن وجه الكلام على الإثبات أو النفي.

غير أنّ للمسألة وجهاً آخر يمكن أن يُحمَل عليه قول من قال: «نفيه إثبات وإثباته نفي». فقد نظرنا في ما سبق في إثبات فعل المُقاربة ونفيه واستخرجنا احتمالات تتَّصل بجانب من المسألة. وبقي احتمالٌ آخر يحتاج إلى نظر وإن لم يتعرَّض له النحاة القُدامى على ما نعلم ولم يحلِّله البلاغيُّون. فإذا افترضنا أنّ المقصود هو الفعل في الخبر أي مفعول كاد فإنّنا نكون أمام الحالَتَيْن التاليَتَيْن:

(19) أ . ك (ف) ← ⊢ ك ∧ ⌐ ف

ب . ك (⌐ ف) ← ⊢ ك ∧ ⌐ ⌐ ف ← ⊢ ك ∧ ⊢ ف

لا إشكال في (19 ـ أ) فهي توافق ما ذكرناه أعلاه، لكنَّ (19 ـ ب)، رغم ما فيها من تسوية بين النفي الموسوم والنفي المُقتضى دلاليًّا، أو لِنَقُلْ دلالة

السلب[14]، يُمكن إثباتها اختباريًّا، فأيُّ قولٍ من (20):

(20) أ . كاد زيدٌ ألّا يسافر

ب . كاد الرجل ألّا يفهم المسألة

ج . كادت الطائرة ألّا تُقلع

د . كاد السهم ألّا يصيب الغرض

يقتضي أنّ مفعول كاد واقع فهي لا تقال إلّا إذا سافر زيد وحصل الفهم وأقلعت الطائرة وأصاب السهم الغرض. وهذا يعني أنّ مقاربة عدم الوقوع تعني الوقوع كما أنّ مقاربة الوقوع تعني عدم الوقوع. وتفسير هذا مبدئيًّا بسيط فَلَكَ أن تتصوَّر الأمر على ما في الرموز الموجودة في (19 ـ ب) تصديقاً لقاعدة «نفي النفي إثبات» رغم ما يحتاج إليه تجاور النفيَيْن من مراعاة للمعنى دون اللَّفظ في توجيه الإعراب. وَلَكَ أن تتصوَّره على نحو آخر أقرب إلى الحدس اللُّغويِّ، من ذلك مثلاً أنّ الاقتراب والحصول متنافيان لأنّ «القريب ما لم يحصل بعد». (الأَسْتَراباذي، ج4، ص212). لكنَّ الاقتراب وعدم الحصول متنافيان أيضاً وبنفس القَدْر لأنّ القريب وإن كان ما لم يحصل بَعْدُ فهو كذلك ما لن يحصل. فثمَّة في الأمر دلالةٌ دقيقةٌ هي التوقُّع إذ يبدو لنا أنّ «كاد» لا تُسْتَعمل في الإثبات إلّا إذا كان خبرها الفعليُّ مُترقَّباً. لكن إذا كان هذا الخبر منفيًّا فإنّه غير مُترقَّب ويَتوقَّع المتخاطبان حصول خلافه.

بناءً على هذا، فإنّ إثبات الخبر يقتضي في البِنية [ك (ج)] عدم حصوله ونفي الخبر يقتضي في نفس هذه البِنية حصوله. فخلاصة دلالة [ك (ـــ ج)] هي «اقترب الفاعل من عدم الفعل وفعل الفاعل». وإذا صحَّ هذا أمكننا النظر في أشباه (18) أعلاه التي اعتبرناها غير مقبولة حدسيًّا:

(19) أ . ؟ ما كاد لا يفعل

(14) لا نُدَقِّق كثيراً في هذه المسألة على أهمِّيَّتها النحوية، لكن يبدو لنا حدسيًّا أنَّ الموصول المصدري «أن» بدلالته على عدم الوقوع أي السلب مقوليّاً يقوم لفظيّاً مقام وسم السلب. لذلك يكون مفعول «كاد» كما يَبرز في الأمثلة في المَتْن مُصدَّراً بـ «أن لا»، لذلك فربَّما كان إثبات الموصول المصدري في مفعول «كاد» المنفيِّ إجباريًّا لا اختياريًّا.

ب . ؟ ما كاد زيد ألّا يسافر

ج . ؟ ما كاد الرجل ألّا يفهم المسألة

د . ؟ ما كادت الطائرة ألّا تقلع

هـ . ؟ ما كاد السهم ألّا يصيب الغرض

لا نُطيل في تحليل هذه الأمثلة لكن ما يبدو غير سائغ فيها يحتاج إلى شيءٍ من البيان. فإذا سلَّمنا بأنّ نفي الخبر يعني في (18 ـ أ ـ هـ) ما يعنيه نفي الخبر في (20) أي الوقوع والحصول، وإذا سلَّمنا بأنّ حدث الكود إذ يُنْفَى فهو يدلُّ على ما يدلُّ عليه نفي سائر الأفعال بمعنى أنّ دلالته هي «لم يقترب» نتحصَّل بالجمع بين هذين المعْطيَيْن الثابتَيْن على الصيغة التالية التي نحاكي بها دلالة (18 ـ أ): «لم يقترب الفاعل من عدم الفعل وفعل الفعل»، واستناداً إلى هذا التمثيل فإنّ (18 ـ ب) مثلاً تُحلَّل إلى جُملتَيْن «لم يقترب زيدٌ من عدم السفر وسافر» وقياساً عليهما يكون تمثيل (18 ـ د) «لم تقترب الطائرة من عدم الإقلاع وأقلعت». وبضرب من تفسير الماء بالماء فإنّ انتفاء اقتراب الطائرة من انتفاء الإقلاع يعني بحسب العلاقة المذكورة سابقاً بين «الحدث ـ الاقتراب من الحدث» تشارطاً بين نفي الحدث ونفي الاقتراب منه. فما يقع هنا هو إلغاءٌ آليٌّ للحدث بموجب إلغاء مُقاربته اعتماداً على قاعدة «نفي المقاربة أبلغ من نفي الفعل»، لكنَّ الجُملة الثانية التي نستأنف بها الكلام أي «أقلعت» تناقض ما سبق لأنّها إثبات للحدث الذي انتفت مقاربته فما بالك بوجوده.

وإذا صحَّ وَصْفُنا هذا فإنّ (18) تبدو غير سائغة لِما فيها من تناقض. ويتدعَّم هذا بصورة أخرى تكون عليها «كاد يفعل»، فمن الطريف أنّنا إذا جعلنا الفعل في الأمثلة (20) في المضارع ونفينا الخبر (المفعول) تحصَّلنا على شيءٍ آخر مختلف (21):

(21) أ . يكاد زيدٌ ألّا يسافر

ب . يكاد الرجل ألّا يفهم المسألة

ج . تكاد الطائرة ألّا تقلع

د . يكاد السهم ألّا يصيب الغرض

فمفعول «يكاد» غير محدَّد فلا نعرف أهو حاصل واقع أم لا. ويحتمل كلا الوجْهَيْن. ولا شكَّ في أن لدلالة المضارع على الحال دخلاً في ذلك فنحن أمام فعلَيْن (ك) و(ف) مضارعَيْن ثانيهما منفيٌّ. وقد سلَّمنا بأنّ الفعل في الخبر حينما يكون موجباً ويكون فعل الكود مضارعاً مُثْبتاً يجعل الجُملة لا تختلف عن حالة كون فعل كاد في الماضي. ووجه الالتقاء بينهما يكمن في أنّ المفعول غير حاصل. لكنَّ وجود النفي في الخبر أي (¬ ف) يجعل مبدئيًّا المفعول مُقتضياً للحصول. والحالة التي تهمُّنا هنا تُوجِدُ ضرباً من التعامل بين دلالة كاد في المضارع على عدم الانقضاء ودلالة (¬ ف) على اقتضاء الحصول. وجِماع هاتَيْن الدلالَتَيْن هو عدم انقضاء ما يُقْتَضَى حصوله. وعدم الانقضاء هذا هو الذي يجعل اقتضاء الحصول إمكانيًّا. ولذلك تحتاج أشباه التراكيب (21) إلى قرينة مقاليَّة أو مقاميَّة تدعم أحد الإمكانين. ويدلُّك على هذا أنّ للمُخاطب أن يقول مثلاً:

(22) أ . يكاد زيدٌ ألّا يسافر

ب . نعم! أعتقد أنّه لن يسافر

(23) أ . يكاد زيدٌ ألّا يسافر

ب . أعتقد أنّه سيسافر

وهاتان المحاورتان مستحيلتان لو كان فعل كاد في الماضي. وإذا ثَبُتَ ما نقول فإنّ حديث بعض القدماء عن نفي كاد أو إثباتها في الماضي والمضارع لا يخلو من قيمة.

وعموم ما توصَّلنا إليه في شأن تعامل النفي مع البِنية [ك (ج)] وبالخصوص «ف» التي في (ج) أنّ:

- إثبات (ك) في الماضي أو إثبات (ف) يعني الاقتراب من الحدث مع عدم تحقُّق الحدث.
- إثبات (ك) في المضارع ونفي (ف) يعني الاقتراب في الحال من انتفاء الحدث مع إمكان تحقُّق الحدث.
- إثبات (ك) ونفي (ف) يعني الاقتراب من انتفاء الحدث مع تحقُّق الحدث.
- نفي (ك) في الماضي أو المضارع وإثبات (ف) يعني انتفاء الاقتراب من

الحدث في الماضي أو الحال وعدم حصول الحدث.

- نفي (ك) في الماضي أو المضارع ونفي (ف) يؤدّي إلى التناقض لذلك لا يُسوَّغ استعمالهما.

وخلاصة ذلك أنّ مُقتضى «كاد» يمكن أن يكون بحسب المتغيِّرات التي عرضناها في دَرْجِ التحليل:

أ . عدم الحصول

ب . الحصول

ج . إمكان الحصول

وإذا سلَّمنا بهذا فإنّ بعض التراكيب المُتَّصلة بالبِنية [ك (ج)] تطرح إشكالاً في خصوص مُقتضاها، وأبرز هذه التراكيب أشباه (24):

(24) أ . ما كاد زيد يدخل البيت حتَّى قُدِّمت له الهديَّة

ب . ما كادت الأمطار تنحبس حتَّى ذبل الزرع وما كادت تتهاطل حتَّى اقتلعته من جذوره.

والإشكال هنا يبرز في التساؤل التالي: هل دخل زيد إلى البيت فتحصَّل على الهديَّة في البيت أم تحصَّل عليها عند الاقتراب من الدخول؟ وهو تساؤل لا معنىً له في (24 ـ ب) لأنّ المُخاطَب العادي سيفهم لا محالةَ أنّ المطر انحبس فعلاً فذبل الزرع وتهاطل فعلاً فاقتلع الزرع. وموطن الإشكال هو في التضارب بين مُقتضى المعنى ومُقتضى اللَّفظ. ونقصد بذلك أنّ قولنا «كاد زيد يدخل إلى البيت» أو «ما كاد زيد يدخل إلى البيت» أو «كادت الأمطار تنحبس» أو «ما كادت الأمطار تنحبس» تقتضي جميعاً نفياً وإثباتاً عدم الوقوع بل إنّ عدم الوقوع في «ما كاد ـــ» أقوى بناءً على أنّ نفي الكود أبلغ من نفي الفعل. فكيف نوفِّق بين هذا الذي يقتضيه اللَّفظ وما ذكرناه بخصوص المعنى الدالِّ على الوقوع؟

نُنبِّه قبل الإجابة إلى أنّ التركيبَ الأساسيَّ في (24) هو «ما... حتَّى...» وهو تركيب لا نعرف له شبيهاً، إذا اعتبرنا «ما» نفياً إلّا في التراكيب التي يجوز فيها نصب المضارع بعد حتَّى وهو شَبَهٌ شكليٌّ، لأنّ «حتَّى» في التركيب الذي يعنينا جاء الفعل بعدها ماضياً فصورته العامَّة هي:

(25) ما (كاد يفعل) حتَّى (فعل ماضٍ)

وإضافةً إلى قيد الصيغة (الماضي) فإنّ ما بعد حتَّى يكون بالضرورة لاحقاً، أضف إلى ذلك أنّ هذا التركيب لا يقبل حذف «ما» إذ لا معنى لقولك:

(24) جـ . *كاد زيد يدخل البيت حتَّى قُدِّمت له الهديَّة

د . #؟ كادت الأمطار تنحبس حتَّى ذبل الزرع # و #*كادت تتهاطل حتَّى اقتلعتها من جذورها #

وقد لاحظنا أنّ الجُملة الأولى من (24 ـ د) مُمكنةٌ بتأويلٍ يجعل حتَّى تفيد الغاية بمعنى أنّ الأمطار وإن اقتربت من الانحباس ولم تنحبس فإنّ الزرع ذبل. وهو معنىً مُمكنٌ بحكم أنّ حتَّى هنا يمكن تعويضها بـ «إلى أن» وهو ما لا يُسوَّغ في بقيَّة الجُمل.

وهذه الخصائص تُقرِّب بين (25) وتركيب القصر «ما . . . إلّا . . .» فـ «إلّا» التي لا يتقدَّمها «ما» إمّا أن تُخرج ما بعدها ممّا دخل فيه ما قبلها فتكون للاستثناء وإمّا أن تجعل الكلام لاحناً في مثل قولك: «*ضرب زيد إلّا عمراً». وليس في الأمر غرابةٌ بما أنّ «حتَّى» في نظام الحروف أخت «إلّا»، فمثلما تُخرج «إلّا» ما يُتوقَّع دخوله فإنّ «حتَّى» تُدخل ما يُتوقَّع خروجه كما يَبرز في المثالَيْن التالِيَيْن:

(26) أ . دخل اللّاعبون إلى الملعب إلّا زيداً

ب . دخل اللّاعبون إلى الملعب حتَّى زيدٌ

فزيد في (26 ـ أ) كان من المُنتظر دخوله مع اللّاعبين لكنَّه لم يدخل، وزيد في (26 ـ ب) لم يكن من المُترقَّب دخوله مع اللّاعبين لأنّ الأخبار تحدَّثت عن إصابته البالغة مثلاً، ولكنَّه دخل.

بناءً على هذا، فإنّ «ما» هنا جزء من تركيب يسمَّى في بعض النماذج مُتقطِّعاً وليس نفياً خاصًّا بالبِنية [ك (ج)]. ومن الشائع أنّ حتَّى إذا استُعملت بعد نفي فإنّها لا تخلو من الدلالة على السببيَّة أو انتهاء الغاية على ما نعرف من دلالة «حتَّى» التي يليها المضارع. وهذان المعنيان كنّا قد لاحظناهما بالنسبة إلى (24 ـ ب) حيثُ ذبول الزرع أو اقتلاعه كانا بسبب انحباس الأمطار أو تهاطلها لكنَّهما

لا يوجدان في (24 ـ أ) حيثُ كان تقديم الهديَّة بعد دخول زيد البيت، لكنَّ الدخول ليس سبباً في تقديم الهديَّة ولا غايةً وهو أقرب إلى التركيب بـ «إذا» الدال على الفُجائِيَّة. فقوله «ما كاد زيد يدخل البيت حتَّى قُدِّمت له الهديَّة» شبيهٌ جدًّا بقولك «دخل زيد البيت فإذا بي أُقدِّم له الهديَّة». وفي هذا التعبير بعض التصرُّف لأنّ «إذا» تقتضي الجُملة الاسميَّة بعدها عكس حتَّى التي تقتضي في التركيب الذي ندرسه الجُملة الفعليَّة. إلّا أنّ معنى الفُجائيَّة الذي قد يُحْدَس من [ما (كاد يفعل) حتَّى (فعل ماض)] ضعيف وإن كان تفسيره مُمكناً كما سنبيِّن. وأقرب ما يمكن أن يقارن به هذا التركيب هو قولك:

(27) أ . ما إن دخل زيد البيت حتَّى قُدِّمت له الهديَّة

ب . ما إن انحبست الأمطار حتَّى ذبل الزرع وما إن تهاطلت حتَّى اقتلعته من جذوره.

بل إنّ الدلالة التي تُدرَك من التركيب (25) هي ما ندركه من الأمثلة (27) غير أنّ ما يحتاج إلى تدقيق هو هل «ان» بعد «ما» في (27) مفتوحة الهمزة أم مكسورة؟ وقد سمعنا من زملائنا وطلبتنا الاثنين مع غلبة لـ «إنْ» المكسورة. وبعض زملائنا حين طرحنا عليهم الإشكال اختاروا «أَنْ» المفتوحة.

يوضِّح لنا ابن هِشام (**مُغني اللَّبيب**، ج1، ص25) أنّ «إن» هذه تقع زائدة: «وأكثر ما زيدت بعد ما النافية إذا دخلت على جُملة فعليّة (. . .) أو اسميّة (. . .) وقد تُزاد بعد ما الموصولة الاسميّة (. . .) وبعد ألا الاستفتاحيّة (. . .) وقبل مدّة الإنكار»، وإذا صحّت فرضيّة زيادتها فهي تفيد التوكيد لأنّ الزائد في عبارة النحاة يكون توكيداً.

ويُثير كلام ابن هِشام مشكلةً أخرى فهل «ما» في مثل (27) حرف نفي أم موصول[15]؟ من الواضح أنّ «ما» هنا موصول وتتقوَّى هذه الدلالة الموصوليَّة في

(15) ذَكَرَ ابنُ هِشام في الشاهد الذي أثبتناه أنّ «إن» تضاف بعد «ما» حين يكون موصولاً اسميّاً لكنَّه في الفصل المُخصَّص لـ «ما» نجده يَذْكُر مرَّةً أخرى في «ما الحرفيّة» اتّصالها بـ «إن» لذلك غضضنا الطرف عن هذا الاختلاف ولعلّه سهوٌ من ابن هِشام. (**مُغني اللَّبيب**، ج1، ص304).

اختصاص هذا التركيب «ما إن... حتّى...» بالدلالة على شيء قريب من التزامن كشدّة اتّصال الحدث الثاني بالحدث الأول. وهو بعض ما يفسّر «الشعور» بوجود السببيّة والمفاجأة. وهذا المعنى الزمانيّ ممّا أشار إليه النحاة في تقسيمهم الموصول الحرفيّ. وإمكان أن تكون دلالة ما المصدرية دلالة زمانيّة (ابن هشام، **مُغني اللّبيب**، ج1، ص303-304).

وإذا عدنا إلى التركيب الذي يهمُّنا (أي «ما (كاد يفعل) حتّى (فعل ماض)») وأعدنا التساؤل عن دلالة «ما» فيه أهي دلالة نفي أم دلالة موصول فإنّنا نجد نفس الإشكال، فقياسنا لـ «ما... حتّى...» على «ما... إلّا...» يجعلنا أقرب إلى التسليم بدلالتها على النفي ودلالة اتّصال الحدث الثاني بالأوّل اتّصالاً يُقرِّبهما من التزامن ويجعلنا أميل إلى القول بدلالتها على الموصول الحرفيّ الزمانيّ.

لكن لـ «ما إن...» بدلالتها الزمانيّة سواءٌ أكانت موصولاً أم حرف نفي استعمالات مشابهة أبرزها «لمّا أن...» وهو استعمال شائع في العربيّة ووظيفة «أن» في هذا التركيب كوظيفته في التركيب السابق إذا قرأناه بفتح الهمزة. فهو صلة تؤكّد وتدلُّ على التجاور بين الحدثَيْن وتلمّح إلى المفاجأة.

وسواء أخطأ المتكلّمون الذين أخبرونا في اختيار «ما إن...» أو «ما أن...» فإنّ الخطأ إن وُجِدَ يمكن تفسيره بما بين «أن» و«إن» من صلات متينة بحكم تواردهما على المحلّ الواحد ومجيء الفاء بعدهما (ابن هِشام، **مُغني اللّبيب**، ج1، ص35). وممّا يدعم ذلك أنّ لـ «أن» المفتوحة معنى «إذ» كما أنّ «إن» يكون لها هذا المعنى[16].

إنّ ما نخرج به بعد هذه المُقارنة بين «ما كاد... حتّى...» و«ما... إلّا...» و«ما إن/أن... حتّى...» و«لمّا أن...» أنّ (24) تدلُّ:

أ. على ضربٍ من شدّة اتّصال الحدث الثاني بالأوّل اتّصالاً قريباً من التزامن.

ب. على ارتباط وقوع الحدث بعد «حتّى» بوقوع ما قبل «حتّى»، وهو مصدر «الشعور» بوجود معنى السببيّة.

(16) لابن هِشام موقفٌ مخالفٌ في شأن دلالة «أنْ» على معنى «إذ». (**مُغني اللّبيبُ**، ج1، ص35). إذ يعتبرها مصدريّةً.

والقضيّةُ الآن بعد هذا التوضيح: كيف نوفّق بين دلالة البِنية «كاد يفعل» على عدم الحصول سواءٌ اعتبرنا «ما» في رأس التركيب حرف نفي أو حرفاً مصدريًّا وإدراك معنى الحصول الذي ترتّب عليه الفعل الواقع بعد حتّى؟

إنّ الحلّ الذي نقترحه يقوم على ما يلي:

أ. تدلُّ «كاد يفعل» في «ما (كاد يفعل) حتّى (فعل ماض)» على ما تدلُّ عليه خارج هذا التركيب أي أنّ مفعول «كاد» غير واقع.

ب. لا يمكن أن يكون مدلول «كاد يفعل» داخل التركيب المذكور إلّا وقوع الفعل الواقع مفعولاً لـ «كاد».

وما يجري هنا إنّما هو استدلال بالقرينة المقاليّة على وقوع خبر «كاد»، فمعنى تحقُّق مفعول «كاد» لم يُسْتَمَدَّ إلّا ممّا يوجد بعد حتّى وما بعد حتّى فعل ماضٍ منقضٍ واقع لا يتحقّق إلّا إذا تحقّق ما قبله في ضرب من العلاقة الشرطيّة والتلازم بين الجُملَتَيْن. أضفْ إلى ذلك شدّة الاقتراب من وقوع خبر «كاد» والتباس الاقتراب من الحدث بوقوع الحدث يسمحان باعتبار ما يقترب وقوعه بمثابة الواقع. لكنّ هذا التفسير لا يستقيم إلّا إذا كان «ما» في التركيب غير دالٍّ على النفي. أمّا إذا اعتبرناه دالًّا على النفي فإنّ التأويل المُمكن هو أن نعتبر الأمر عائداً إلى قاعدة بلاغيّة تجعل ما كاد يفعل تُقال على فعل قد فُعِلَ كما بيَّن الجُرْجاني (**الدلائل**، ص275) على اعتبار أنّ المقام يجعل فاعل ما بعد «حتّى» يترقّب قيام الفاعل في «كاد يفعل» بالفعل. يقول الأَسْتَراباذي في هذا المعنى مفسِّراً تجرُّد أخبار أفعال المُقاربة من «أن» مثل أفعال الشروع مع جواز اقترانها بها: «...لكونها من شدّة القرب الذي فيها كأنّها للانتقال والشروع أيضاً». (**شرح الكافية**، ج4، ص222).

بناءً على هذا، فإنّنا نكون داخل سُلَّم متدرِّج من التراكيب التي تفيد التزامن وشبه التزامن:

(28) أ. دخل زيد وقدّمت له هديّة

ب. لمّا أنْ دخل زيد قدّمت له الهديّة

ج. ما إن دخل زيد حتّى قدّمت له الهديّة

د . ما كاد زيد يدخل حتّى قدّمت له الهديّة

فالفعل بعد «حتّى» في (28 ـ د) وقع ولم يتمّ الفعل الأوّل في حين أنّ الفعل الأوّل في (28 ـ ج) من الأرجح أنّه تمّ أو على الأقلّ شُرِعَ فيه، كما أنّ الفعل الأوّل في (28 ـ ب) كان متزامناً مع الفعل الثاني لكنّ هذا التحليل يَضعف إذا جعلنا «كاد» مضارعاً منفيًّا، فقولك «لا يكاد زيد يدخل حتّى تقف له الجماعة» لا يثير مشكلة «ما» النافية أو «ما» المصدريّة الزمانيّة. ورغم ذلك، فإنّ القول السابق يُدْرَكُ منه ما ندركه من قولنا «كلّما دخل زيدٌ وقفت لتحيّته الجماعة». فمصدر هذه الدلالة الزمانيّة إذَنْ ليس هو الحرف. ومن هنا فإنّ النظر إلى مثل هذه التراكيب من جهة الدلالة الزمانيّة الجهويّة ضروريٌّ لتبيُّن تنوُّع طُرُق التعبير عن الزمان نحويًّا وتداخلها وتعقُّدها، وما أثرناه لا يعدو أن يكون مجرَّد مدخل من بين مداخل أخرى للعناية بهذا التعقُّد عند احتساب الدلالة النحويّة والبلاغيّة.

2.2.2. ما شرع يفعل

يتوفّر إخراج الأَسْتَراباذي لأفعال الشروع من باب المُقاربة على قَدْر كبير من الوجاهة. ولا يعود ذلك إلى الفرق الدلاليّ بين «قارَب» و«شَرَع» بمعنى أنّ مُقاربة الشيء تختلف عن الأخذ فيه، فهذا أمر بيِّنٌ لكنّه يعود بالخصوص إلى أنّ مفعول «شرع» عكس مفعول «كاد» يقتضي الوقوع. وربّما كانت علّة الربط بين «كاد» و«شرع» هي نفس علّة الربط بينهما وبين «عسى» ونقصد بذلك خضوعها للبِنية [ف (ج)]. ولأفعال الشروع صلة بـ «كان» قويّة. فمجموعة {طفق، أخذ، أنشأ، أقبل، قرَّب، هَبَّ، عَلِقَ، جعل} التي ذكرها الأَسْتَراباذي (ج4، ص221) أخبارها في الحصول كأخبار كان فاستعملت استعمال كان أي أُضمر ضمير الشأن فيها. وأصل استعمالها كما نبَّه الأَسْتَراباذي «أن يقال طفق زيد في الفعل وأخذ في الفعل وجعل الفعل (. . .) و(. . .) أنشأ الفعل وأقبل على الفعل وقرّب الفعل وهبّ في الفعل». (**شرح الكافية**، ج4، ص221).

لكنّ أهمّ خصائص فعل الشروع أن يكون خبره مضارعاً مجرَّداً عن «أن». فهو لا يقبل الاسم ولا الماضي ولا المضارع المقترن بـ «أن». وعلّةُ ذلك حسب الرَّضِيّ أنّ «المضارع المجرّد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال (. . .) فهو

من حيثُ الفعليّة يدلّ على الحدوث دون الاسم (. . .) ومن حيثُ ظهوره في الحال يدلّ على كونه مُشْتَغَلاً به دون الماضي» (**شرح الكافية**، ج4، ص222). فمعنى الحدوث ينبغي أن يُلازمه معنى عدم انقضاء الحدث في الزمان أي معنى استمرار الانشغال بالفعل.

بناءً على هذا، فإنّ دلالة [ش (ج)] تتّصل بجملَتَيْن إحداهما بمنزلة قولك: «يفعل» لتدلّ على أنّ الفاعل في حالة فعل والأخرى بمنزلة قولك: «بدأ في الشيء» «لتحقيق الدخول فيه» (ابن يَعيش، **شرح المُفَصَّل**، ج7، ص127). وقد اخترنا فعل «شرع» أُنموذجاً في التحليل رغم أنّ النحاة لم يذكروه. لكنّ القائمةَ كما نبَّهنا مفتوحةً واستعمال «شرع» للشروع بيِّنٌ لا يحتاج إلى استدلال، فهو الفعل الذي استقرَّ في العربيّة الحديثة إضافةً إلى «بدأ» مع استعمالٍ قليل لـ «جعل».

ولتحديد خصائص نفي فعل الشروع نحتاج هنا إلى تصوُّر عامٍّ للفعل يناسب الحديث عن الشروع وغير الشروع من الأفعال ذات الدلالة الإنشائيّة الحرفيّة القويّة.

وتوحي إلينا أصنافُ كثيرٍ من الأفعال المُتعلِّقة بالبِنية [ف (ج)] التي ندرس بعض تشكُّلاتها في هذا الفصل بأنّ الفعل لغويًّا على الأقل إن لم نقل عرفانيًّا يمكن تصوُّره على أنّه «مسار»[17]. فإذا أردنا بناء سُلَّميّة مفترضة للأحوال التي يكون عليها الحدث في «المسار» الذي يمثِّله فإنّنا نجد:

(28) أ . يبدأ المسار بمقاربة الفعل (كاد).

ب . بعد المُقاربة يكون الانتقال من العدم إلى الوجود، أي (كان) الدالّة على مُطلق الوجود والكينونة هنا افتراضيّة لأنّها تتطلّب مجرَّد الوقوع في لحظة زمانيّة خاطفة تكاد لا تُدْرَكُ.

ج . إذا كان الحدث كان وجودُه متّصلاً بالشروع فيه (شرع).

(17) في أعمال الباحثين ما يدعم هذه الفكرة من ذلك ما افترضه ليونز (Lyons، 1990، ص116) في دراسة العلاقات التي يُنشئها الفعل مع الأشياء والكائنات من ديناميّة، لذلك ميَّز مقوليّاً بين الوضعيّات الساكنة والوضعيّات الحركيّة على أساس أنّ الأولى تحدث وتوجد وتستمر في حين أنّ الثانية تحدث وتوجد وقد تكون دائمةً أو مؤقّتةً وقد يكون لها زمانيّاً أوْجُهٌ كثيرةٌ. ونُنَبِّه إلى أنّ قصد ليونز هو التمييز بين جُملة من المفاهيم التي لا نشتغل عليها هنا مثل الحدث والعمل والنشاط. . . إلخ.

د . إذا شُرِعَ في الحدث وكان الحدث يقبل الامتداد في الزمان كان الاستمرار (ظلَّ).

هـ . للحدث الذي يُشْرِعُ فيه فيستمرُّ الانشغالُ به أن يُفْرَغَ منه ويتمَّ. ولم تُخَصِّص اللُّغة فيما نعلم للفراغ من الفعل فعلاً خاصًّا[18] وإن أمكن أن نعبِّر عن هذا التمام بالصيغ الصرفيَّة (الماضي) أو بالفعل نفسه (كتب بمعنى أتمَّ الكتابة وصلَّى بمعنى أتمَّ الصلاة) أو بجعل الحدث اسماً مفعولاً لفعل «تمَّ» أو «فرغ من ـــ» أو «انتهى من ـــ». ثمَّ إنّ دلالة الكينونة تجمع مبدئيًّا بين الشروع والفراغ في الأفعال النقطيَّة التي تقع دفعةً واحدةً مثل {سقط، وخز، لطم}[19]. وعلى هذا الأساس فإنّ الفراغ من الفعل أمرٌ يفترضه منطق النظام الذي خُصِّص للحدث الشروع فيه.

و . إذا كان الفعل بمعنى وُجِدَ فتمَّ كان الانتقال وهو حدث كون جديد يختلف عن (28 ـ ب) في أنّه يقتضي كوناً سابقاً يجيء الانتقال بخلافه في حين أنّ الكون الأوَّل يقتضي العدم. ويمكن التمثيل لهذا المسار بالرَّسم التّالي:

(29)

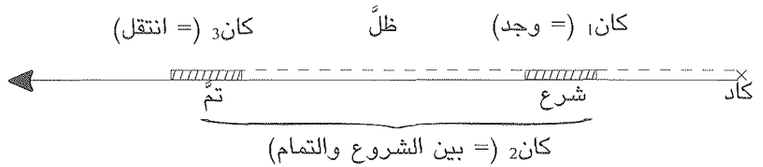

(18) يُمكننا أن نختار موقفاً آخر فنعتبر أنّ الفعل «تمَّ» فعلاً ناقصاً وكذلك («كمَّل») وهو الموقف الذي اتَّخذناه باعتماد «شرع» أصلاً لباب أفعال الشروع ولسنا في هذا الموقف بمُبتدعين بما أنّ «الأفعال الناقصة لا حصر لها» كما نبَّهنا الأَسْتَراباذي (ج3، ص5) وكتب شرحاً لقول ابن الحاجب: «الموصول ما لم يتمّ جزءاً إلّا بصلة وعائد»، موضّحاً: «... فمعنى يتمّ جزءاً يصير جزءاً تامّاً وكذا تقول كان تسعةً فكمّلتها عشرة أي صيّرتها عشرة كاملة» وإذا أخذنا بهذا الرأي فإنّنا نجد في نظام النواسخ الفعليَّة مُقابلاً لـ «شرع» هو «تمَّ». والعربيَّةُ، اليوم تستعمل كثيراً تمَّ وما في معناه للدلالة على الفراغ من الفعل.

(19) يُمكن للأفعال النقطيَّة أن تتكرَّر فتوحي بدلالة الاستمرار فيها، لذلك يمكن أن نقول: «ظلَّ زيدٌ يلطم أخاه ساعتَيْن».

ونشير إلى أنّ هذا التصوُّر يحتاج إلى تدقيقات نكتفي منها في هذا المقام بتدقيقَيْن أساسيَّيْن: أوَّلهما، أنّ هذا النظام انعكاسيٌّ بمعنى أنّ الأفعال فيه يمكن أن ينطبق عليها مبدئيًّا التصوُّر نفسه إلّا إذا وُجِدَتْ قيود تمنع ذلك. فالاستمرار مثلاً (ظلَّ) يُمكن أن يُقارَبَ وأن يُشرَعَ فيه وأن يُنْتَقَلَ منه. وهو أمر متوقَّعٌ بما أنّ (ظلَّ) في حقيقة دلالتها كونٌ دائم. لكنَّ (كاد) مثلاً لا يمكن أن تُقارَبَ ولا أن يُشرَع فيها، ولا شكَّ في أنّ لمثل هذه الظواهر تفسيرات دلاليَّة تفتقر إلى نظر. وثانيهما، وهو الأهمُّ أنّ بين هذه الدلالات علاقات لزوميَّة وقد بيَّنّا هذه العلاقات في البِنية [و (ج)] ونُضيف هنا أنّ هذه العلاقات في (28) و(29) يُفترض أنّها اقتضائية بحيثُ يكون المعنى الموالي مُقتضياً لسابقه ومُحتمِلاً على وجه الاستلزام لِما بعده. والفرق هو أنّ الاقتضاء يكون مبدئيًّا لأقرب معنى إليه أي ما يكون قبله مباشرةً، أمّا الاستلزام وهو احتماليٌّ فيمكنه أن يتجاوز ما يليه مباشرةً. وهذا التوضيح ستبرز قيمته عند دراسة نفي [ش (ج)] فإذا قلنا:

(30) أ . شرع يكتب قصيدته العصماء

ب . ما شرع يكتب قصيدته العصماء

فإنّ (30 ـ ب) تحتمل ضروباً من الاستئناف كثيرةً جواباً على النفي من قبيل:

(31) أ . ما شرع يكتب قصيدته العصماء بل فرغ منها (أو كتبها)

ب . ـــــــــــــــــــ بل صار مُغرماً بالرسم على الحرير

ج . ـــــــــــــــــــ بل بلغ منتصفها

د . ـــــــــــــــــــ بل كاد يكتب قصيدته العصماء

إنّ هذه الاحتمالات في جواب النفي، وقد أهملنا فيها عديد الإمكانات المُتَّصلة خصوصاً بنفي «كتابة القصيدة العصماء» مُركِّزين على نفي فعل الشروع، تبيِّن لنا عند قراءتها من خلال الرسم (29) أنّ أقرب جواب لنفي فعل الشروع هو (31 ـ أ) أو (31 ـ د) مع ترجيح الأوَّل. والسبب في ذلك أنّ نفي الشروع يقتضي بحكم التلازم بين المتقابلات إثباتَ التمام. والتعبيرُ عن التمام يكون إمّا بالفعل المُعبَّر عنه «فرغ من ـــ» أو «انتهى من ـــ» وإمّا بجعل مفعول فعل

الشروع في صيغة الماضي عند جواب النفي. لكن يمكن أن يكون نفي فعل الشروع دالًّا على مقاربة الفعل دون الشروع فيه.

ونجد في درجة ثانية دلالة نفي الشروع على الانتقال (31 ـ ب) أو ما يشبه الاستمرار بـ (31 ـ ج). ولئن كانت الدلالة على الاستمرار مُمكنة فإنّها ضعيفة جدًّا بعكس الدلالة على الانتقال، فالانتقالُ حين يدلُّ عليه نفي الشروع ملازمٌ لأوَّل احتمال من احتمالات النفي أي (31 ـ أ) بدلالته على الفراغ من الفعل وإتمامه، أي دلالة ما أسميناه في الرسم (29) (كان$_2$). فالعُرف يقتضي أنّ الفراغ من الفعل مستلزمٌ للأخذ في غيره فتصوُّرنا للحدث باعتباره مساراً لا يختلف عن تصوُّرنا للحركة في الزمان باعتبارها سلسلةً متتابعةً من الأحداث التي يبدأ أحدها ما إنْ نفرغ من الآخر.

ونشير في هذا السياق إلى أنّ تعامل «شرع» مع مجموعة الأفعال الحرفيَّة الإنشائيَّة {كاد، كان، ظلَّ، صار، «أتمَّ»} عند النفي وهو ما أبرزناه في الأمثلة (31 ـ أ ـ د) كان على ضربَيْن: أحدهما، حافظ على اقتضاء «شرع» لحصول مفعولها ووقوعه (أي 31 ـ أ و31 ـ ب و31 ـ ج). والآخر: قلب الحصول إلى عدم حصول بحكم وجود «كاد» التي تخالف في مُقتضاها مُقتضى «شرع». وهذا جانب ممّا يفسِّر قوَّة التقابل بين الشروع والفراغ من الفعل من جهة، وبين الشروع في الفعل ومُقاربته من جهة أخرى. لذلك اعتبرنا الجوابَيْن (31 ـ أ و31 ـ د) أقرب الأجوبة إلى المقصود بالنفي. فردُّ كلام من أثبت الشروع يكون إمّا لانقضاء الحدث وتمامه وإمّا لعدم الأخذ فيه. ورجَّحنا الأوَّل لأنّ نفي المُقتضى أعسر في القبول من نفي اللّازم إلّا إذا كان المتكلِّم المُثبت للشروع ينطق عن الهوى.

وإذا ثَبت تحليلنا السابق ولو في عمومه فإنّ لأفعال الشروع دلالةً نظاميَّةً تربطها ببقيَّة الأفعال ذات الدلالة الإنشائيَّة الحرفيَّة أو بمجموعة كبيرة منها على أقلِّ تقديرٍ. وهو نظام مُغلق تسمح فيه العلاقات اللُّزوميَّة القائمة بين مُكوِّناته باحتساب دلالة نفي أيِّ عنصر فيه ولو على وجه الترجيح. ومأتى الترجيح هو وجود سُلَّميَّة مُتدرجة إذا أردنا التدقيق. وهذه السُّلَّميَّة تعود إلى المبدأ الذي سبق أن ذكرناه، والقائل بأنّ نفي أيِّ عنصرٍ من مجموعةٍ ما،

أي عناصر ذات خصائص مشتركة، يلزم عنه إثبات عنصر من العناصر الأخرى سواءٌ كانت هذه المجموعة حقلاً مُعجميًّا أو دلاليًّا أو مجموعة الأفعال الناقصة أو غيرها من المجموعات المُمكنة بحسب المستويات اللُّغويَّة.

3. نفي أفعال الاعتقاد

نستعمل عبارة أفعال الاعتقاد، مُتَّبعين الأَسْتَراباذي، للدلالة على ما يُسمِّيه النحاة العرب بأفعال القلوب. وهي أفعال وظيفتها بالنسبة إلى مفاعيلها من الجمل، بما أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، «تعيين الاعتقاد الذي هي عنه (...) صادرة». (الأَسْتَراباذي، **شرح الكافية**، ج4، ص153). وقد حدَّدها العُرف النحويُّ (ابن يَعيش، **شرح المُفَصّل**، ج7، ص64) بسبعة أفعال تكوِّن المجموعة: {حسبت، ظننت، خِلت، علمت، رأيت، وجدت، زعمت} على نحو تدلُّ فيه الثلاثة الأولى على الظنِّ والثلاثة الثانية على اليقين والفعل السابع على العلم والظنّ. إلّا أنّ هذه القائمة ذَكَرَ جميع أفعالها سيبَوَيْه (**الكتاب**، ج1، ص39-40) على سبيل التمثيل دون تحديد لانغلاقها أو انفتاحها وانتهت مع الأَسْتَراباذي، مرَّةً أخرى!، إلى ضرب من الانفتاح جعلها تتَّسع إلى مثل «حجا» بمعنى ظنَّ و«هَبْ» و«عَدَّ» و«جعل» و«أَلْفَى».

ولعلَّ الإشكال الأهمَّ من إحصاء الأفعال هو التنبيه إلى أنّ تحديدها يخضع لمعيارَيْن إعرابيٍّ ودلاليٍّ مُعجميٍّ لا يتوافقان دائماً[20]، فإذا أخذنا المدخل الدلاليَّ المُعجميَّ فإنّ قائمة الأفعال أوسع ممّا استقرَّ عليه العُرفُ النحويُّ وأوسع ممّا ذكره الأَسْتَراباذي. من ذلك أنّنا لا نجد عنده أفعالاً مثال {اعْتَقَدَ، شَكَّ، توهَّم، جهل، وعى، تفطَّن، رجَّح، تصوَّر، تأكَّد، تحقَّق، ثَبَتَ (له أنّ...)، بدا (له...)، ظهر (له...)، تقرَّر (عنده...)} ودلالتها على الاعتقاد واضحة فهي أفعال لا تدلُّ على «علاج» و«غير مؤثِّرة» ولا واصلة و«إنّما تنبئ من الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقّنه» (ابن السرّاج، **الأصول**، ج1، ص73؛ وابن يَعيش، **شرح المفصّل**، ج7، ص62-63).

(20) حول مشكلة المعايير ومدى التوافق بين المجموعات التي يختارها الباحثون راجع الهامش 6.

غير أنّ خضوع هذه الأفعال المُعجميَّة لهذه الخصائص الدلاليَّة وإن كان شرطاً ضروريًّا، فهو غير كافٍ، بما أنّ السلوك الإعرابيَّ لأفعال القلوب يُنبئ بأنّ دخولها على جُزأي الجُملة الاسميَّة يجعل «مصدر الثاني مضافاً إلى الأوَّل» مفعولها الحقيقيّ (الأَسْتَراباذي، **شرح الكافية**، ج4، ص148-149) ممّا يعني جواز إسقاطها، فتعود الجُملة إلى الابتداء والإخبار (ابن يَعيش، ج7، ص64). وهذا الشرط هو الذي منع فعل «عَرَفَ»، وهو مرادف لـ «عَلِمَ»، من أن يكون فعلاً من أفعال القلوب. فهو لا ينصب الجُزأَيْن («*عَرَفتُ زيداً قائماً») وإن كانت تقتضي أحياناً «أنَّ» في مفعولها وهو ما يجوز في أفعال القلوب.

إنّنا أمام ضغطَيْن أحدهما ضرورة أخذ بعض الأفعال التي لا تنتمي إلى مجموعة أفعال القلوب وإن كانت تدلُّ على الاعتقاد بعين الاعتبار لفائدتها في بيان جوانب من النفي، ونقصد بالخصوص فعلَيْن هما «شكَّ» و«اعتقد» بدلالته العامَّة المرتبطة بـ «علم» تضمُّناً ولزوماً؛ وثاني الضغطَيْن التنبُّه إلى السلوك الإعرابيّ لهذه الأفعال في اقتضائها للمفعول وخصائصه الإعرابيَّة الدلاليَّة. فلأفعال القلوب معنىً آخر يتعدَّى إلى مفعول واحد كدلالة «ظنَّ» على اتَّهم و«رأى» على الرؤية بالجارحة و«وجد» على إصابة الشيء وهي في هذا لا تُعيِّن اعتقاداً.

والذي يبدو لنا أنّ تحديد أفعال الاعتقاد بما يشمل أفعال القلوب ويوسِّعها في آنٍ واحدٍ ينبني على:

أ. تحديد ما توفِّره اللُّغة «مقوليًّا» من إمكانات في التعبير عن الاعتقادات. وهو ما يتطلَّب منّا ضبط هذا النظام ولو بصفة أوليَّة مؤقَّتة قد لا تُرْضي الفلاسفة من دارسي الاعتقادات. ولا ننتظر من هذا إلّا قائمةً تضمُّ الأفعال الأساسيَّة، فجمع قائمات عملٌ عبثيٌّ في ظنِّنا عملاً بالمبدأ القائل بأنّ تحديد خصائص المجموعات أهمُّ من ضبط عناصرها.

ب. النظر في الاختلافات بينها انطلاقاً من علاقاتها بمقتضياتها، والذي يدفعنا إلى هذا أنّ القاعدة السائدة في تحديد الاقتضاء أساسها وحدةُ المُقتضى بين الجُملَتَيْن المُثبَتَة والمَنفيَّة بقطع النظر عمّا يمكن أن يُقال في هذه القاعدة (Ducrot، 1972، وGazdar، 1979 وLevinson، 1983) وهو ما يُمكن التعبير عنه بـ (30):

(30) ق تقتضي ض إذا

أ. إذا كانت ق صادقة فإنّ ض صادقة

ب. إذا كانت ~ ق صادقة فإنّ ض صادقة

وسنرى أنّ تعامل النفي مع هذه الأفعال في صلتها بمُقتضياتها كفيلٌ بالكشف عن بعض الظواهر المفيدة.

ج. استخلاص العلاقات اللُّزوميَّة المُمكنة بين إثبات هذا الفعل ونفي الآخر.

1.3. نظام الاعتقادات

تَدلُّ أفعال القلوب على الاعتقادات التي يصدر عنها المتكلِّم وقد حدَّدها سيبَوَيْه (**الكتاب**، ج1، ص40) في «اليقين» و«الشكّ»، وليس في اليقين مبدئيًّا تفصيلٌ لكنَّ الشكَّ استدعى من ابن يَعيش تدقيقات على مذهب المناطقة والمُتكلِّمين والأُصوليِّين جعلته يميِّز بين العلم وهو «القطع على شيء بنفي أو إيجاب» «عن دليل من غير معارض» (**شرح المُفَصَّل**، ج7، ص78)، والشكُّ وهو «وجود معارضٍ من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء»، والظنُّ وهو الراجح من أحد الدليلَيْن والوهم وهو المرجوح من أحد الدليلَيْن.

وهذا النظامُ الرباعيُّ المتكوِّن من {عَلِمَ، شكَّ، ظنَّ، وَهِمَ} يبدو مخالفاً للأفعال السبعة. فإن أمكننا أن نجد ما يوافق العِلمَ والظنَّ وأمكننا أن نُلحق الوَهْمَ بالظنِّ لشدَّة اتِّصالهما فإنّ الشكَّ لا يجدُ ما يوافقه. ولنا هنا إجابتان مُمكنتان إحداهما أن نعتبر «زَعَمَ» مُعبِّرة عن الشكِّ وهو اختيار ضعيف لأنّ السياق يجعل «زعم» مرشَّحاً للتعبير عن اليقين والعلم، أو الظنَّ ويعسر أن يتواجدا. والإجابة الثانية أن نعتبر الشكَّ متجسِّداً إعرابيًّا في بِنية الاستفهام ومُعجميًّا في الفعل «شكَّ» ولا حاجة للمتكلِّم في أن يُعجِّم اعتقاد الشكِّ بفعل قلبيّ ما دام ظنَّ موجوداً.

وعلينا هنا أن ننتبه إلى أنّ بعض الأفعال السبعة، إضافة إلى وجود دلالة أخرى غير قلبيَّة لها، قد تدلُّ على معنَيَيْن متناقضَيْن من الاعتقادات التي تعبِّر عنها هذه الأفعال. من ذلك أنّ «رأى» القلبيَّ يدلُّ أحياناً على اليقين (أرى زيداً عالماً

جليلاً) وأحياناً أخرى على الحسبان والظنّ (أرى الوحدة العربيَّة قادمةً) على معنى أُرَجِّحُ ذلك وأميل إلى الاعتقاد فيه والقول به. وهذا ما ينطبق أيضاً على «وجد». وسنرى أنّ لهذا التعدُّدِ الدلاليِّ قيوداً.

بيد أنّ الأَسْتَراباذي (ج4، ص149-152) دقّق تعبير أفعال القلوب عن الاعتقادات بما يسمح لنا باستخلاص نظام أوليٍّ لمراتب الاعتقاد. فبين اليقين الذي تُعبِّر عنه «رأى» والظنِّ المُطلق الذي يُعبِّر عنه «حسب» ومرادفاته نجد سلسلةً من الحالات بعضها أقرب إلى اليقين أو الظنِّ من بعضها الآخر. ويمكننا أن نُمثِّل لهذه الاعتقادات المختلفة في علاقتها بأفعال القلوب كما عرضها الأَسْتَراباذي بحسب «قوَّة الاعتقاد»:

1. علم: اليقين
2. وجد: «إصابة الشيء على صفة»
3. رأى: «الاعتقاد الجازم في شيء على أنّه صفة معيّنة سواء كان مطابقاً أو لا»
4. زعم: «للقول بأنّ الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق»
5. ظنّ: «الظنّ في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين»
6. عَدَّ: «اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق»
7. حسب: الظنّ.

والإشكال الذي يُطرح مُتَّصل بتحديد مفهوم «قوَّة الاعتقاد». فاليقينُ والظنُّ عندنا متساويان في القوَّة وإن اختلفا في الاتِّجاه ونقصد بالاتِّجاه علاقة مضمون الكلام بالخارج. فلئن كان العلم يدلُّ على يقين أي اعتقاد جازم في مطابقة مضمون الكلام لحالة الأشياء في الكون، فإنّ الظنَّ والحسبان يدلّان على اعتقاد جازم في انتفاء هذه المطابقة. أمّا بقيَّة الحالات أي «وجد» و«رأى» و«ظنّ» و«زعم» و«عَدَّ» فبينها فروق في التعبير عن هذه العلاقة وهي فروق تقوم على مدى القُرب من العلم أو من الحسبان. وما نحتاج إليه هو بناء هذَيْن المفهومَيْن: قوَّة الاعتقاد والاتجاه على أُسس دقيقة لتبيُّن الصلات بينهما في تكوين مراتب الاعتقاد والبناء عليها في استخلاص الاستلزامات المُمكنة إثباتاً ونفياً بالخصوص.

2.3. الفروق بين أفعال الاعتقاد

تتدخَّل مُعطيات عديدة في تحديد دلالة أفعال الاعتقاد وأبرزها (أ) الضمير الذي يُسْنَدُ إليه فعل الاعتقاد و(ب) الصيغة التصريفيَّة التي يكون عليها (ماض/ مضارع) و(ج) علاقة المتكلِّم بمضمون كلامه (التزام/عدم التزام) و(د) الاقتضاء[21].

ولعلَّ أبرزَ مقياس يُمكن الانطلاق منه هو مقياس الاقتضاء وقد أصبح من المعلوم بعد دراسة كيبارسكي وكيبارسكي (Kiparsky & Kiparsky، 1971) أنّ بعض الأفعال تقتضي تحقُّق مفعولها، وبعضها الآخر لا يقتضي تحقّقه، وهي فكرة مهمَّة جدًّا في دراسة الأفعال رغم النقد الذي سُلِّط عليها وبقطع النظر عن التطويرات التي لحقتها. وقد افترض ليونز (Lyons، 1990، ص414) نقداً للعمل السابق وتطويراً له وجود ثلاث صور يكون عليها مفعول الأفعال وهي: (أ) أن يقتضي الفعل تحقُّق المفعول، (ب) أن يقتضي عدم تحقُّق المفعول، (ج) ألّا يُعيِّن مُقتضى هذا المفعول تحقُّقاً أو عدم تحقُّق. وهو مقترح يمثِّل تصريحاً بمتضمِّنات مقترح كيبارسكي وكيبارسكي.

ومن هذه الزاوية في النظر يمكننا أن نصنِّف أفعال الاعتقاد إلى ثلاثة، وهي:

أ. الأفعال التي تقتضي تحقيق مفعولها دائماً وهو ما نجده في «علم» و«وجد».

ب. الأفعال التي لا تُعيِّنُ عموماً تحقُّق مفعولها دائماً وهي «حسب».

ج. الأفعال التي لا تُعيِّنُ عموماً تحقُّق مقتضاها أو عدم تحقُّقه وتتضمَّن {رأى، زعم، ظنّ، عَدَّ}.

غير أنّ هذا الصنف الثالث بمثابة «سلَّة المهملات» التي ألقينا فيها ما لا يُمثِّل «يقيناً صافياً» أو «ظنًّا محضاً». وتشمل هذه السلَّة ثلاثة أفعال مُجمع عليها

(21) من المُمكن لأبحاث أدقّ في هذا الباب أن تختبر مقاييس أخرى منها العلاقة بالاستفهام والمظهر (انقضاء/عدم انقضاء) والجهة (وجوب/إمكان) والزمان والعلاقة ببعض التراكيب كالشرط وما إلى ذلك.

ورابعها من خارج القائمة الرسميَّة العُرفيَّة. وضمن هذا الرباعيِ يرتبط «رأى» بـ«ظنّ» من جهة الاقتضاء فكلاهما يقتضي [± تحقُّق]. فـ «رأى» حسب تعبير الأَسْتَراباذي يُمثِّل اعتقاداً جازماً بقطع النظر عن صحَّة المطابقة أو عدمها، أمّا «ظنّ» فهو للظنّ في الظاهر «مع احتماله (. . .) لليقين». وفي عبارة الأَسْتَراباذي ما يكفي للربط بينهما لولا تدقيقان: أحدهما يتَّصل بأنّ «رأى» أقرب في الاتِّجاه إلى اليقين في حين أنّ «ظنّ» أقرب في الاتِّجاه إلى الحسبان. والآخر أنّ مصادفة الرأي للمطابقة كمصادفة الظنّ لليقين لا تكون واضحةً إلّا مع المتكلِّم في الحال أمّا مع غير المتكلِّم فإنّنا إذا لم نترك الأمر على عدم اليقين فالمُرجَّح هو عدم تحقُّق مضمون الكلام وسنزيد المسألة تدقيقاً في ما سيأتي.

ويرتبط من جهة الاقتضاء الفعلان المُتبقِّيان «زعم» و«عدَّ»، وقد ذهب الأَسْتَراباذي إلى أنّ كليهما يُعبِّر عن اعتقاد كون الشيء على صفة لكنَّه اعتقاد لا «يستند إلى وثوق» في «زعم» وهو غير مطابق في «عَدَّ»[22]. وتوجد قيود على «زعم» في اقتضائها للتحقُّق سنُبرزها في موضعها لكن لتوضيح العلاقة بين الفعلَيْن نستحضر مفهوم التشبيه البلاغي وصِنْوه الاستعارة. فقولك عن فلان تشبيهاً أو استعارةً «إنّه بحر أو غمامة أو ذئب» يقتضي أنّك تعلم أنّه ليس بحراً ولا غمامةً ولا ذئباً. فأنت تعدُّه كذلك ويقتضي قولك عدم انطباق هذه الصفة عليه وهذا معنى أن تعدَّ الشيءَ على صفة وتعتقد في ذلك اعتقاداً غير مطابق. وفي غير التشبيه عددنا نحن في هذا الفصل الفعل الناقص فعلاً تامًّا لمُقتضيات التحليل وبحساب الربح والخسارة النظريَّيْن والإجرائيَّيْن وإن كنّا نعلم أنّ بين «كان» و«ذهب» فُروقاً تمنع التسوية بينهما، وإذا عدنا إلى التشبيهات السابقة فإنّها أقوال لا نملك عليها دليلاً في الخارج وإنّما أساسها ما تصوَّرناه على وجه الإجمال والعموم من صلات بين المُشبَّه والمُشبَّهات بها. وهذا هو الزعم فأن تزعم أنّ زيداً ذئب يقتضي أن تعتقد في صفة ما وإلّا كنت كاذباً وانعدم التشبيه.

(22) لعلّ في هذه العلاقة الممكنة مقوليّاً ما يفسّر أنّنا نجد عند الأَسْتَراباذي «عدَّ» في أفعال القلوب فيبدو أنّه استعمل المدخلَ الإعرابيَّ شأنه شأن النحاة لكنَّه توسَّل بالدلالات المقوليَّة في تحليل الاعتقاد ليجد موافقاً لـ «زعم» في النظام المُفصَّل الذي وضعه. وربَّما يسَّرت له بعض الاستعمالات للفعلَيْن «عَدَّ» و«جعل» هذا الإدراج. ومهما يكن من أمر، فإنّ في ما نقول إذا صحَّ ما يدعِّم رأيَ الأَسْتَراباذي.

والمهمُّ أنّ اعتقاد اتِّصاف شيء بصفة اعتقاداً غير مُطابق يجعل «عدَّ» مُتَّجهاً نحو الحسبان، أمّا اعتقاده من دون دليل فيجعله متَّجهاً نحو العلم واليقين وإن لم يكن العدُّ ظنًّا مُطلقاً ولا الزعم يقيناً مُطلقاً.

وإذا كانت مراتب الاعتقاد على هذه الدقَّة إن ثَبُتَ تحليلنا فَلِمَ نجد في الأفعال التي تقتضي تحقيق مفعولها فعلَيْن هما «وجد» و«علم» لا يُعتبران مترادفَيْن ترادف «خال» و«حسب»؟. نُذكِّر بأنّ «وجد» ليس من القائمة العُرفيَّة لأفعال القلوب وننبِّه إلى أنّ عبارة الأَسْتَراباذي توحي بأنّه ليس من أفعال القلوب يقول: «وجد وألفى (. . .) عُدّا من أفعال القلوب» (**شرح الكافية**، ج4، ص151) وفي الصفحة نفسها فسَّر أنّ الاعتقاد الذي يصدر عنه المتكلِّم الذي يستعمل فعل «عدَّ» اعتقاد غير مطابق. ممّا يدعونا إلى أن نستنتج أنّ «وجد» و«ألفى» وإن أثبت البعض أنّهما من أفعال القلوب فإنّ هذا الإثبات غير مُطابق. لكنَّنا نعلم من جهة أخرى أنّ «وجد» و«ألفى»[23] فعلان يُعبِّران عن الاعتقاد مُعجميًّا، وهما غير مؤثِّرَيْن لا واصلَيْن وإن كان لهما استعمال غير قلبيٍّ في «وجدتُ المحفظة الضائعة» و«لفا زيدٌ اللَّحم عن العظم» بمعنى قشره. ولهذا نفترض أنّ «وجد» من أفعال القلوب في المعنى القويِّ لهذا الباب وما يهمُّنا هو الفرق بينه وبين «علم» بما أنّهما يقتضيان التحقيق.

ونُضيف هنا دقيقةً أخرى في الربط بين الفعلَيْن فكلاهما يُمثِّل انتقالاً من حالة إلى أخرى، فالعلم يكون في الذهن بعد أن لم يكن، والوجود القلبيُّ يقع بعد أن لم يكن. فبينهما ضربٌ من التلازم بحيثُ إنّك تعلم اتِّصاف الشيء بصفة بعد أن تجده عليها ولم تكن تعلمها من قبلُ. وهنا يبدأ الفرق في البروز، فوجودُ الشيء على صفة أعمُّ من العلم بها إذ العلم وجودٌ في الذهن للشيء يضاف إليه التزام المتكلِّم بتحقُّق مضمون الكلام وهذا الالتزام أضعف إن لم يكن منعدماً في «وجد» و«ألفى» خصوصاً إذا أُسنِدَ إلى غير المتكلِّم. يدلُّك على هذا أنّك تقول:

(23) وربَّما صدق هذا على «صادف» و«أصاب» على ما زعم ابن درستويه. (الأَسْتَراباذي، **شرح الكافية**، ج4، ص152).

(31) أنت تجد الرواية فلسفيَّة وأنا أجدها وجدانيَّة

لكنَّك حين تُغيِّر «وجد» بـ «علم» فإنّ الربط لا يُسوَّغ إلّا بجَهْدٍ تأويليٍّ يتطلَّب إدخال مُعطيات أخرى في الحسبان تُضعف من دلالة العلم على اليقين. و«وجد» في هذا شبيه بـ «أعتقد» في دلالتهما العامة ودرجة الالتزام بمضمون الكلام. فلئن كان العلم يقتضي الاعتقاد من حيثُ يلتزم المتكلِّم بصدق ما اعتقده وإلّا كان كاذباً أو متوهِّماً أو مدَّعياً... إلخ. فإنّ الاعتقاد لا يلزم عنه العلم بالضرورة. ومبدئيًّا فإنّ من يقول: «أعتقد أنّ ق» يلتزم بصدق «ق» (Lyons، 1990، ص412) لكنَّه لا يلتزم ضرورةً بذلك إذا أخبر عن غيره (Martin، 1987، ص44).

ومقياس قوَّة الالتزام أو ضعفه أساسيٌّ في تحديد أفعال القلوب، والمقصود بالالتزام أنّ (أ) المتكلِّم يصدر عن اعتقاد مطابق للخارج على ما في هذه العلاقة بين الكلام والاعتقاد والخارج من مشاكل، فقد يعتقد في أمر أو في خلافه لكنَّ الواقع يكون بضِدِّ هذا أو ذاك[24]؛ و(ب) للمتكلِّم ضمانات وأدلَّة ليُبرهن بها عند الاقتضاء على صدق أقواله رغم نسبيَّة هذه الضمانات والأدلَّة؛ و(ج) يعتبر المتكلِّم بموجب (أ) و(ب) أنّ مضمون اعتقاده غير قابل للشكِّ والطعن بل يُحبِّذ تبنِّي الآخرين له.

وبحسب هذا المقياس، فإنّ أفعال الاعتقاد وأُنموذجها هنا أفعال القلوب تنقسم إلى الأصناف التالية:

أ. يلتزم المتكلِّم بتحقيق مضمون كلامه في اليقين وبعدم تحقُّق هذا المضمون في الحسبان والظنّ وإذا كان مُخبراً عن غيره.

ب. يلتزم المتكلِّم بصدق مضمون كلامه إذا أخبر عن نفسه أي [أنا ع(ج)] ولا يلتزم به إذا كان مُسنداً إلى غيره مُخاطباً وغائباً وهي حالة الفعل «وجد».

ج. يلتزم المتكلِّم بصدق مضمون كلامه إذا أخبر عن نفسه في الحال فحسب، أمّا عند الإخبار عن غيره فلا التزام وهي حالة الفعلَيْن «ظنّ» و«رأى».

(24) مثل هذه القضايا الدقيقة طرحها البلاغيُّون بوضوح في الأبواب الأولى من كتب البلاغة، ونجد نقاشاتٍ مُهمَّةً في شأنها لا يسعنا في هذا العمل عرضها ومناقشتها.

د. لا يلتزم المُتكلِّم بصدق كلامه ولا بصدق كلام غيره وهي حالة الفعلَيْن «زعم» و«عدَّ».

ونلاحظ هنا التوافق بين التصنيف الذي قدَّمناه على أساس الاقتضاء وهذا التصنيف القائم على الالتزام بصدق مضمون الكلام. أمّا انفراد «وجد» بالحالة (ب) فيُبرِّره ما سبق لنا أن بيَّنّاه من اختلاف بينه وبين «علم» لكنَّنا حين نوسِّع مجموعة الأفعال على أساسٍ دلاليٍّ سنجد في الحالة (ب) الفعل «أعتقد» مثلاً.

ويكشف لنا تحليلنا المُقتضب لمقياسَيْ الاقتضاء والالتزام دور الإسناد إلى المتكلِّم وإلى غيره ودور الصيغة التصريفيَّة في تحديد خصائص هذه الأفعال وسلوكها. فالمفيد من هذَيْن المقياسَيْن الإسناد إلى المتكلِّم ويرتبط ذلك بقوَّة الالتزام عنده وبتحديد زمان التكلُّم (الحال) ويرتبط كذلك بعدم انقضاء الحدث سواءٌ طابق الخارج أم لم يُطابق.

وأهمُّ ما يكشفه لنا هذان المقياسان هو تفسير السبب الذي جعل النحاة يتحدَّثون في «زعم» عن دلالته في آن واحد على العلم والظنّ بمعنى الحسبان أو على إمكان تعبيره عن التحقيق (ابن يَعيش، ج7، ص69؛ الأَسْتَراباذي، ج4، ص151) ويَرَوْنَ في «ظنّ» احتمالها لليقين، أي استعمالها استعمالاً قريباً من «علم». والاختيار هنا بحسب هذا التردُّد يكون على وجهَيْن:

إمّا أن نعتبر وجود مدخلَيْن لـ «ظنّ» و«زعم» ينضافان إلى المداخل الأخرى غير القلبيَّة وهو حلٌّ ضعيفٌ لأنّه يمنح العنصر الواحد أكثر من قيمة، وإمّا أن نردَّ الأمرَ إلى أصلٍ تداوليٍّ يرتبط بالاستعمال وتكون التداوليَّة هنا بالمعنى التهجينيِّ الذي جعلها مجمع ظواهر استعصى حلُّها إعرابيًّا أو دلاليًّا.

غير أنّ في وصف «ظنّ» و«زعم» داخل مراتب الاعتقاد ما يفسِّر احتمال الفعلَيْن للاستعمالَيْن؛ فكلاهما، كما بيَّنّا، يتَّجه نحو اليقين لكن بدرجات. فـ«ظنّ» أقرب إلى علم و«زعم» أبعد. وإذا ربطنا هذا بأنّ إمكان تعبير «زعم» و«ظنّ» عن التحقُّق يقتصر على حالة الإسناد إلى المتكلِّم وفي زمان التكلُّم تبيَّن لنا أنّ الحلَّ التداوليَّ يُصبح حلًّا مُمكناً شريطة النظر إليه على أُسس نحويَّة باعتباره إنجازاً نظاميًّا مُمكناً من إنجازات «ظنّ» أو «زعم» يحتمل مقاميًّا أن يدلَّ على شيءٍ قريبٍ ممّا تدلُّ عليه «علم» أو «وجد».

3.3. استلزامات نفي أفعال الاعتقاد

إذا صحَّ وصفنا السابق لنظام الاعتقادات والفُروق بين أفعال الاعتقاد فإنّنا ننظر في أمرَيْن: أحدهما، تأثير النفي في مُقتضيات أفعال الاعتقاد. وثانيهما، تحديد المقصود بنفي هذا الفعل أو ذاك، أي ما يؤدِّي إليه نفيه من احتمالات في التأويل الدلاليّ.

وقد قادنا اختبارنا لِما ينجرُّ عن نفي الجُملة المُثبتة المَبنيَّة بفعل الاعتقاد إلى النتائج التالية:

أ ـ يُحافظ النفي في الفعل المعبِّر عن اليقين المُطلق (علم) على اقتضاء هذا الفعل لتحقق مفعوله. فسواءٌ قلت (32 ـ أ) أو (32 ـ ب)[25]:

(32) أ . أَعْلَمُ أنَ المصعد مُعطَّبٌ

ب . لا أَعْلَمُ أنّ المصعد مُعطَّبٌ

فالجُملتان تقتضيان مضموناً مُتحقِّقاً واقعاً هو تعطُّب المصعد.

ب ـ فعل «وجد» وهو أخو «علم» الذي يقتضي في الإثبات التحقُّق ينقلب مُقتضاه في النفي إلى عدم التحقُّق، فالقولان في (33) يقتضيان أنّ المصعد غير مُعطَّب عند النفي وأنّ المصعد مُعطَّبٌ عند الإثبات.

(33) أ . أجد المصعد مُعطَّباً

ب . لا أجد المصعد مُعطَّباً

وتفسير هذا الاختلاف يعود إلى ضعف التزام المتكلِّم بـ «وجد» في شأن مضمون كلامه مقارنةً بـ «علم» على ما سبق بيانه. فـ «وجد» محايدة إن صحَّ التعبير مقارنةً بـ «علم». وهذا السلوك الذي يسلكه «وجد» في النفي والإثبات نظيره سلوك «أعتقد» وهو صِنْوُ «وجد» في الخصائص الدلاليَّة. فإثبات «أعتقد» يقتضي التحقيق ونفيه يقتضي عدم التحقيق كما هو بيِّنٌ في المثالَيْن التاليَيْن:

(25) نُقدِّم الأمثلةَ مُسنَدَةً إلى المتكلِّم المُفرد في المضارع بالخصوص نظراً إلى أنَّ الحالات التي تبدو استثنائيَّةً توجد في هذه الصيغة كما ذكرنا في التحليل.

(33) ج . أعتقد أنّ المصعد مُعطَّب

د . لا أعتقد أنّ المصعد مُعطَّب

ج ـ ينقلب عدم التحقُّق في الحسبان الذي يقابل اليقين إلى نقيضه عند دخول النفي وهو التحقُّق، وذلك بصفة نظاميَّة؛ فإذا كان الحسبان يجعل تعطُّل المصعد من باب الخطأ في المُطابقة مع الواقع فإنّ نفي الحسبان يقتضي أنّ المصعد فعلاً مُعطَّبٌ على ما نجد في:

(34) أ . أحسب أنّ المصعد مُعطَّبٌ

ب . لا أحسب أنّ المصعد مُعطَّبٌ

وهذا الاختلاف في علاقة الإثبات والنفي بالمُقتضى تحقُّقاً وعدم تحقُّق بين الأفعال الدالة على اليقين والأفعال الدالة على الظنّ والحسبان ليس غريباً، فإذا كان اليقين يتعلَّق بالمُتحقِّق وبغير المُتحقّق على حدٍّ السواء فإنّ الحسبان لا يكون إلّا لغير المُتحقِّق. لذلك فإنّ نفيه يعني بالاستلزام نفياً لعدم التحقُّق، لكن ليس نفياً منطقيًّا يتَّصل مباشرةً بالمُقتضى من خلال حسابٍ دلاليٍّ صناعيٍّ بل هو نفيٌ بلاغيٌّ نحويٌّ يجعل الجُملة المُثبَتَةَ المبدوءَةَ بـ «حسب» والتي تردُّ عليها تنتفي دلالتها على صدور كلامك أو كلام غيرك عن ذلك الاعتقاد غير المُطابق. وإذا لم يكن الاعتقاد غير مُطابق فإنّه سيكون مطابقاً ولا ثالث بينهما حدسيًّا في السلوك اللُّغويِّ للمتخاطب.

د ـ أمّا الحالات الاعتقاديَّة الأربع المتبقِّية التي تُعبِّر عنها الأفعال {ظنّ، رأى} و{زعم، عدَّ} فلها صورتان بحسب ما ذكرناه في تحليلها عند الإثبات. وقد بيَّنّا أنّ هذه الأفعال لا تُعيِّن مُقتضيات مفاعيلها من حيثُ التحقُّق وعدم التحقُّق، وذكرنا أيضاً أن وجود هذه الأفعال مُسنَدةٌ إلى المتكلِّم في الحال تقتضي تحقُّق مفعولها. وعند دخول النفي وجدنا ما ننتظره حسابيًّا؛ فالتحقُّق ينقلب بموجب النفي إلى اقتضاء لعدم التحقُّق، وهذا منتظر بما أنّ «وجد» القريبة في اليقين من «علم» قد انقلب التحقُّق فيها عند النفي إلى ضِدِّه، وبما أنّ «حسب» الدالَّة على عدم التحقُّق انقلب فيها هذا عند النفي إلى ضِدِّه، وهذه أمثلة للتوضيح:

(35) أ . {أظنّ، أرى، أزعم، أَعُدُّ} (أنّ) المصعد مُعطَّباً

ب . لا {أظنّ، أرى، أزعم، أَعُدُّ} (أنّ) المصعد مُعطَّباً

حيثُ تقتضي (35 ـ أ) على وجه الترجيح «المصعدُ مُعطَّبٌ» لكنَّ (35 ـ ب) تقتضي «المصعد غير مُعطَّب». أمّا المُقتضى غير المُعيَّن في هذه الأفعال الأربعة أي ما يمكن أن نعبِّر عنه [± تحقّق] فيجعله النفي مُقتضًى غير متحقّق أو إن شئت [ـ تحقّق]. وهذا أيضاً مُنتظرٌ من نواحٍ عديدة أبرزها أنّ هذه الأفعال الأربعة وإن كان بعضها أقرب إلى اليقين وبعضها الآخر أقرب إلى الحسبان، فهي في عمومها لا تخرج، شأنها شأن الحسبان، عن دائرة الشكّ.

وهو ما يُستخلص منذ البداية حين حدَّد سيبَوَيْه الاعتقاد الذي تعبِّر عنه أفعال القلوب بعبارتَي اليقين والشَّكّ. ومن الأرجح أن نتحدَّث عن درجات الشَّكّ ما دام اليقين كما ذكرنا إما أن يوجد وإما ألّا يوجد.

وهذه أمثلة عمّا كنّا نقول:

(36) أ . {ظنّ، رأى، زعم، عدَّ} (أنّ) المصعد مُعطَّباً

فالمجموعةُ المُثبتة في (36 ـ أ) تترك المُقتضى قابلاً لأن يكون مُتحقّقاً أو غير مُتحقّق لكن النفي يجعل المُقتضى غير متحقّق.

والناتج عن هذا التحليل يمكن التعبير عنه إذا ما اخترنا لمجرَّد الصياغة دوران الأمر على إيجاب التحقُّق (+) وعدمه (−) وعدم تعيينه (±) بما يلي، حيثُ الصيغة الأولى تُعبِّر عن إثبات والثانية عمّا لزم عن النفي (37):

(37) أ . [+ تحقُّق] ← [+ تحقُّق] {علم}

ب . [+ تحقُّق] ← [− تحقُّق] {وجد، أنا الآن (أظنّ، أرى، أزعم، أعدّ)}

ج . [− تحقُّق] ← [+ تحقُّق] {حسب}

د . [± تحقُّق] ← [− تحقُّق] {(أنا ـ قبل ـ الآن، أنت، هو) ظنّ، رأى، زعم، عدّ)}

غير أنّ هذه النتيجة تتطلَّب تدقيقات أخرى تتَّصل أساساً بمدى التزام المتكلِّم بصدق مضمون كلامه، وهنا نلاحظ بيُسرٍ أنّ هذا الالتزام لا يكون إلّا مع «علم» أي عند اليقين حيثُ يحافظ النفي على ما كان يقتضيه الإثبات. أمّا في بقيّة الحالات فلا يلتزم المتكلِّم بشيءٍ وإنّما هو يردُّ الإثبات السابق. أضف إلى

هذا أنّ الحالة (ج) أي نفي الحسبان قد توحي بأن المتكلِّم يلتزم بمضمون كلامه بما أنّ المفعول المُقتضى متحقّقٌ. وهو وَهْمٌ، لأنّ مثل هذا الالتزام لو فرضناه لا يُجْبِرُ المتكلِّم النافي على أن يكون المضمون المنفيُّ مطابقاً للخارج ولاعتقاده، وينجرُّ عن هذا أنّه ليس في حاجة إلى البرهنة على صدق أقواله بما أنّه ينفي صدق القول الذي يردُّ عليه. ولبيان هذا نذكر تمثيلاً ما يُمكن أن نستأنف به نفي الحسبان:

(38) أ . لم يحسب أنّ المصعد مُعطَّب بل ألفاه (وجده) مُعطَّباً

ب . لم يحسب أنّ الأفعال الناقصة تامَّة بل عدَّها تامَّةً

ج . لم يحسب أنّ الديك حمارٌ بل رآه كذلك

فإذا تساءلنا عمّا نفاه المتكلِّم في (38) وما حدَّده منه جواب النفي فإنّنا نجد أنّ القصد من نفي الحسبان:

أ . نفي الظنّ لإثبات أمر لا يصل إلى اليقين بما في اليقين من التزام بمضمون الكلام بل يكتفي بـ «إضافة الشيء على صفة» ممّا يقتضي وجود تلك الصفة وتحقُّقها كما في (38 ـ أ). وهنا لم نخرج من اقتضاء «المصعد مُعطَّب» سواءٌ في جُملة النفي أو في جُملة الجواب؛ ونشير إلى أنّ هذا الالتقاء في تحقيق المُقتضى لم يبلغ درجة اليقين في جواب النفي. فنحن لم نُخرج بذلك حالات الاعتقاد التي تقابل اليقين وقد رأينا أنّها درجات عديدة.

ب . نفي الحسبان في (38 ـ ب) عقبه إثبات لاعتقاد غير مُطابق. ولئن كان نفي الحسبان يقتضي أنّ «الأفعال الناقصة تامَّة» فإنّ جواب النفي يقتضي أنّ الأفعال الناقصة غير تامَّة، وهنا يبرز التقابل أقوى بين الجُملتين بموجب تقابل المُقتضيات. والفرقُ المعنويُّ الذي يُبرزه هذا المثال يعود إلى أنّنا لا نستطيع أن نستلزم من نفي «أحسب» أنّني أعلم لأنّ اليقين حين يُثْبَتُ هو غير الحسبان حين يُنْفَى بدليل أنّ المُقتضى المُتحقّق فيه «لم أحسب» هو غير المُقتضى المُتحقّق في «أَعْلَمُ». ففي هذا المثال بالذات يقتضي الحسبان كما ذكرنا «الأفعال الناقصة تامَّةً» ويقتضي نفيه عكسها، أمّا «تعلم أنّ الأفعال الناقصة تامَّةٌ» و«لا تعلم أنّها تامَّةٌ» فتقتضيان أنّ «الأفعال الناقصة تامَّةٌ». فالتشابه بين «لم يحسب» و«يعلم» واقع في المُقتضى لا

غير، وهو لا يسوّغ الانتقال من أحدهما إلى الآخر نظراً إلى اختلاف اتّجاههما في الاعتقاد. فنفيُ الحسبان لا يُخرجه إلى اليقين بل يظلُّ مجرَّد درجة في سُلَّم الشكِّ بما أنّ اليقين لا درجات فيه وإلّا أصبح نفي أيِّ فعلٍ واقعٍ في دائرة الشكِّ مُفضياً آليًّا إلى اليقين وهو ما لا يقول به عاقل ويُبرِّره الاختبارُ الواقعيُّ.

ج . نجد في (38 ـ ج) مثالاً آخر شبيهاً بالمثال السابق من حيثُ أنّ نفي الحسبان لا يُفضي إلى اليقين بل ينزل، أو يرتفع بحسب الاتِّجاه، درجةً في سُلَّم الشكِّ على نحوٍ تكون فيه الرؤية «أقلَّ شكًّا» من الحسبان.

والذي نستخلصه من هذه الأمثلة أنّ التصنيف الأصدق للمُقتضيات عند نفي أفعال الاعتقاد إذا ربطناه بدرجة التزام المتكلِّم واقع بين اليقين الذي يتجسَّد فيه التزام المتكلِّم وهو واحد لا يتجزَّأ ولا يتدرَّج، فإمّا أن يوجد وإمّا أن ينعدم وبين عدم اليقين، أو الشكِّ، الذي لا يتجسَّد فيه التزام المتكلِّم بما أنّه يتدرَّج قوّةً وضعفاً، وفي هذا التقسيم يندرج «وجد» و«ألفى» عند نفيهما في باب عدم اليقين على أنّهما أقصى ما يصلُ إليه نفيُ اعتقاد غير اليقين.

بناءً على هذا، فإنّ دلالات أفعال القلوب ما عدا «أَعْلَمُ» إذا نُفيت فإنّها تنفي ذلك الضرب المخصوص من عدم اليقين، لكن لا يمكن أن نجد لها مُرادفاً إثباتيًّا. معنى هذا أنّ التقنية التي تسمح لنا بالانتقال مثلاً من «لا يحبُّ زيدٌ ليلى» إلى «يحبُّ زيدٌ امرأةً أخرى غير ليلى» بحسب مبدأ تضييق حيِّز النفي، إلى «يُحبُّ زيدٌ عزَّةَ»، بحسب مبدأ تكوين الحقول المُعجميَّة وتعامل عناصرها في ما بينها، لا يمكن تطبيقها على أفعال القلوب خصوصاً وأفعال الاعتقاد عموماً. ولذلك لم تَخْلُ الأمثلة (38) التي صنعناها من بعض التكلُّف وإن كانت مقبولةً، ولعلَّها من الحالات التي تُخبِّئها لنا اللُّغة للاستعمال عند الحاجة ومن هذه الحاجة هذا التحليل! فالفُروق بين معانيها دقيقةٌ لطيفةٌ دِقَّة الفُروق بين أفعال القلوب ولطفها بحيثُ لا يرى بينها المتخاطبون، ما لم تُنجز، علاقات لزومٍ، وهم لا يَرَوْنَ ذلك لأنّهم في المقامات العاديَّة لا يحتاجون إلى تلك الفُروق.

ورغم ذلك فإنّنا نشير إلى أنّ جدول أفعال القلوب باعتباره أُنموذجاً من أفعال الاعتقاد يخضع للمبدأ نفسه الذي لاحظناه عند تناول أفعال الشروع، وهو

المبدأ القائل بأنّ نفي عنصرٍ ما في سُلَّميَّة ما يستلزم إثباتَ ما يقتضيه أو ما يستلزمه والأولويَّة للمُقتضى. معنى هذا أنّ نفي «عدَّ» مثلاً يحتمل إمّا «حسب» وإمّا «ظنّ»، ونفي «ظنّ» يحتمل إمّا إثبات «حسب» عند تقوية الظنّ وإمّا «رأى» أو «وجد» عند إضعاف الظنّ وهكذا دواليك؛ إذ لا فائدة من تعداد هذه الاحتمالات لأنّها جميعاً يُمكن اختصارها مُعجميًّا في مقابل «أعلم» ومقوليًّا في دلالة الشكِّ.

وإذا كان الأمر على ما صوَّرنا فإنّ التساؤلَ الأهمَّ يتعلَّق بالحاجة إلى نفي فعل الاعتقاد. فمن البيِّن أنّ عملية الانتقال من «أعلم أنّ ج» إلى «لا أعلم أنّ ج» تسمح لنا بالوصول أحياناً على سبيل الأولويَّة إلى «أجهل أنّ ج»، ومن البيِّن كذلك أنّ هذه الآليَّة في الانتقال من المنفيِّ إلى مُوافقه الموجب تكاد تكون منعدمةً في الأفعال الدالَّة على غير اليقين. والقضيَّةُ الآن تكمن في تحديد الفُروق بين:

(39) أ . المصعد مُعطَّبٌ

ب . {أظنّ، أعلم} أنّ المصعد مُعطَّب

ج . لا {أظنّ، أعلم} أنّ المصعد مُعطَّب

د . المصعد مُعطَّب أظنّ

هـ . المصعد مُعطَّب لا أظنّ

تطرح (39) مسألتَيْن على أقلِّ تقديرٍ: تتَّصل إحداهما بالفرق بين وسم الاعتقاد نفياً وإثباتاً وعدم وسمه، وتتَّصل الثانية بعلاقة أفعال القلوب بالإلغاء والتعليق.

نُسلِّم بأنّ هذه الجمل في تنغيمها تُنغَّم عاديًّا بما يقتضيه الإثبات أو النفي ونمنع فيها لمُقتضيات التحليل إمكان التنغيم الاستفهاميِّ الإنكاريِّ بالخصوص وما يقترب منه كالتعجُّب والسخرية... إلخ.

ويفترض الإثبات في (39 ـ أ) شرطاً لتحقُّق هذا العمل أن يكون المتكلِّم صادراً عن اعتقاد يقين وملتزماً بصدق قوله وقادراً عند الحاجة على تعليله. وإذا سلَّمنا بهذه المعاني في (39 ـ أ) فإنّ (39 ـ ب) يُثير المشكلة التالية بسبب وسمه للاعتقاد: هل يُمثِّل وسم اعتقاد اليقين بـ«أعلم» تكراراً لِما يوجد ضمنيًّا في

(39 ـ أ)؟ ووجه التكرار هنا أنّ «أعلم» يُصرِّح باليقين والالتزام بتحقيق المفعول وصدقه، وحين نُدقِّق التساؤل أكثر فالمطروح هو تحديد دلالة التصريح بالاعتقاد إذا كان يقيناً.

قبل الإجابة نشير إلى أنّ وسم الاعتقاد غير اليقيني «أظنّ» في قراءتَيْه المُمكنَتَيْن تحقيقاً وعدم تحقيق تضيف شيئاً أساسياً وهو عدم التزام المتكلِّم بمُقتضاه في المفعول. لذلك إذا قال أحد: «أعلم» وتبيَّن خطأ مضمون علمه وقال الآخر: «أظنّ» وتبيَّن خطأ مضمون ظنّه لم يتساويا في حُكم الناس عليهما وهو حُكم يتوازى طرداً وعكساً مع درجة الالتزام. وما يهمُّنا هو أنّ «أظنّ» وما يدلُّ على غير اليقين عموماً لا يُشعر بوجود تكرار لأنّه لا يقوم على التزام ولا يصدر عن يقين فالذي يُستغرب حينئذٍ أن يقول الظانّ (39 ـ أ) (المصعد مُعطَّب) ووجه الاستغراب أنّ شروط الإثبات ومُقتضياته لا توافق اعتقاد غير اليقين.

إنّ ما يهمُّنا هو تحديد الدلالة التي يضيفها وسم اعتقاد غير اليقين وهي دلالةٌ موجودةٌ في ما كنّا نقول، فالمتكلِّم إذا قال: «أظنّ» مثلاً فهو يفيد المخاطَب أنّه لا يُقدِّم قوله على أنّ مفعوله مُتحقّقٌ ومن ثمّة لا يضمن صدق هذا المفعول ولا يلتزم به. فإذا ثَبُتَ بدليل آخر أنّ المفعول غير مُتحقّق يكون قد برَّأ ذمَّته وإذا ثَبُتَ أنّه مُتحقّق فهو لن يكون مُخطئاً تماماً. ويمكن إجراء هذه الطريقة في تحديد دلالة أفعال الاعتقاد بحسب كلِّ فعلٍ فعلٍ أو بحسب مجموعات من الأفعال المشابهة، وإذا صغنا هذا صياغةً أبسط فإنّ إثبات اعتقاد الشكِّ إعلامٌ للمخاطب بانعدام اليقين وقياساً عليه فإنّ إثبات فعل «أعلم» لا يُمثِّل تكراراً للضمنيِّ في الإثبات العاديِّ بل هو إعلام للمُخاطب بانعدام الشكِّ. وعموم هذا أنّ إثبات فعل الاعتقاد يفيد ما يفيده إثباتُ أيِّ حدث لكنَّه يفيد في الآن نفسه نفي ضِدِّه، فنحن أمام حالة من الحالات التي يصحُّ فيها الحديث عن التقاول ويصحُّ الحديث فيها عن أنّ «إثبات الشيء نفيٌ لضِدِّه» بحسب المبدأ الذي تَناقشَ فيه الأصوليُّون[26]. أمّا وجه التقاول فيعود إلى أنّ من يقول (39 ـ ب) يقول جُملتَيْن يُحيل إليهما كلَّ فعل من الفعلَيْن «ظنّ» و«علم». ففي الظنّ كأنّ القائل

(26) يقول ابن يَعيش: «إذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب أنّه ليس عندك يقين وإذا قلت عَلِمْتُ فقد أخبرت أنّه ليس عندك شكٌّ». (شرح المُفَصَّل، ج7، ص83).

قال: «أُثبت شكّي في ج» و«أُنفي يقيني في ج»، وعند العلم كأنه قال: «أُثبت يقيني في ج» و«أُنفي شكّي في ج». والنفي الثاني الذي مثَّلنا به مضمونه هو قولٌ قاله المُخاطَب أو وهمٌ توهَّمه فيردُّ عليه المتكلِّم على سبيل الترديد أو الاستباق.

ويتدعَّم ما ذهبنا إليه بما نجده في (39 ـ د) من إلغاء لعمل الفعل القلبيِّ «ظنّ»[27]. وقد تأوَّل النحاة مثل هذه الحالات على الظرفيَّة بمعنى أنّ «أظنّ» بعد جُملة مثبَتَة في تقدير «في ظنّي» كأنّه قال: «المصعد معطّب في ظنّي» (ابن يَعيش، ج7، ص85؛ والأَسْتَراباذي، ج4، ص156). نشير إلى أنّ هذه الملاحظة مُهمَّةٌ جدًّا لأنّها تُمثِّل مدخلاً أساسيًّا لتوسيع مجال التعبير عن الاعتقاد لغويًّا بغير الفعل كالظروف والأحوال {من المؤكَّد، من حسن الحظ، حقاً، بصراحة، بداهة، حتماً، احتمالاً...} والمصادر القائمة مقام أفعال الاعتقاد كما تسمح نظريَّة فعليَّة الحرف بالخروج إلى مجموعة {قد، لعلّ، ربّما، ليت...}، ولكن ما يعنينا في هذا الموضع هو تفسير الأثرِ الدلاليِّ لهذا الإلغاء. وقد اختار بعض النحاة أن يَرَوْا في مثل (39 ـ د) بناءً للكلام على مرحلتَيْن أو إن شئنا على اعتقادَيْن. فالجُملة المُلْغَى عنها أي «المصعد مُعطَّب» بُنيت على اليقين ثُمَّ عَرَضَ الشكُّ فأثبت المتكلِّم فعل الظنّ، وقد نقد الأَسْتَراباذي (ج4، ص156) هذا الفَهْم مُحتجًّا بتقدير معنى الظرف على ما ذكرنا أعلاه، وهذا التقدير يفترض أنّ الكلام بُنِيَ بناءً واحداً وكان التعليقُ النحويُّ فيه دفعةً واحدةً. أضف إلى ذلك أنّ الفعل المُلْغَى لم يكن إلّا بياناً للاعتقاد الذي صدرت عنه الجُملة السابقة[28]. ولعلَّ هذا الاختلاف بين تصوُّر الأَسْتَراباذي وتصوُّر من نَقَدَهُ من النحاة يعود إلى النظر إلى مثل (39 ـ د) على أنّها جُملة واحدة تأخَّر فيها فعل الاعتقاد أو جُملتان يربط بينهما معنويًّا رابطٌ ما. ويمكن التوسُّع في هذا لضبط ما نحتجُّ به على

(27) بابُ الإلغاء والتعليق في علاقته بأفعال القلوب بابٌ أساسيٌّ لكنّ هذا الموضع من عملنا يمنعنا من التوسُّع في دراسة العلاقة بين الإلغاء والتعليق ووسم الاعتقاد، لذلك فنحن نكتفي بجزءٍ يسيرٍ من الظاهرة غاضِّين الطرف عن الإشكالات الكثيرة التي تطرحها.

(28) حدَّد أرمسون Urmson، (عن Lyons، 1990، ص357) وظيفة الأفعال القابلة للإلغاء والتعليق (verbes parenthétiques) بتغيير أو إضعاف ادِّعاء الحقيقة الذي يتضمَّنه الخبر المحض.

الفصل وما نحتجُّ به على وحدة البناء. وإجمالاً، فالذي يبدو لنا أنّنا سواءٌ قرأنا الكلام في (39 ـ د) على أنّه كلام واحدٌ أو كلامان فإنّ في النحو والبلاغة أصلاً مهمًّا هو «تنزيل الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالاً» منزلة الجواب. فكأنّ المتكلِّم قال: «المصعد مُعطَّب». وتصوَّر مُخاطَبَه يسأله: «أمتيقِّنٌ أنت أم لا؟» فأجاب بحسب الاعتقاد الذي صدرت عنه تلك الجُملة مبدئيًّا وهو أمرٌ مستبعدٌ إلى حدٍّ ما، أو بحسب ضَرْبٍ من الاستدراك أو الشكِّ العارض أو ما أشبه هذا. وهذا التفسير التقاوليُّ ينطبق على القول بالجُملتَيْن كما ينطبق على القول بالظرف. وممّا قد يُبرز هذا التفسير جواز المُحادثة التالية:

(40) – صعدتُ الطابق الخامس مترجِّلاً فالمصعد كان مُعطَّباً

\+ أَكُنْتَ متأكِّداً من تعطُّبه؟

أ . ظننتُ ذلك

ب . حسبتُه كذلك

هذا على وجه الإجمال تصوُّرنا للفرق بين الإثبات المحض ودلالة دخول فعل الإثبات على الجُملة إثباتاً وإلغاءً[29]، وإذا سلَّمنا بهذا الفَهْم أمكننا أن نبني عليه دلالة النفي في (39 ـ ج) و(39 ـ هـ). وهي دلالة لا تخرج عن الأصل الذي اعتمدناه في هذا البحث وهو اعتبار النفي داخلاً على كلام سابق يردده المتكلِّم ثمَّ ينفيه. ويعني هذا أنّ العلاقة بين (31 ـ أ) أي «المصعد مُعطَّب» و(39 ـ ج) أي «لا {أظنُّ، أعلم} أنّ المصعد مُعطَّب» تمرُّ عبر الجُملة الإثباتيَّة (39 ـ ب) أي «{أظنُّ، أعلمُ} أنّ المصعد مُعطَّب». لذلك فإذا قلتَ: «لا أعلمُ أنّ ج» وهي تقتضي أن «ج» صادقة وتبيَّن كذب «ج» لم تكن مخطئاً، وإذا قلتَ: «لا أظنُّ أنّ ج» وهي تقتضي أنّ «ج» كاذبة وتبيَّن صدق «ج» فلا لوم عليك.

وكلُّ هذا لأنّك في نفي أفعال الاعتقاد لا تصرِّح باعتقادك بل تردُّ على من جعل لك اعتقاداً أنت لا تصدر عنه وهذا ما يفسِّر أنّ قولك: «لا أعلم أنّ ج» لا يعني بالضرورة يقينك في تحقُّق «ج» كما لا يعني شكّك فيها. وقولك:

(29) ننبِّه إلى أنَّ للتعليق والإلغاء قيوداً أخرى وسياقات مختلفة تُدخل على التحليل السابق بعض التدقيقات ولكنَّها تدعِّمه.

«لا أظنُّ أنّ ج» لا يعني يقينَك في كذب «ج» ولا شكَّك فيها. وهذه الجُملة المستأنَفَة تدلُّ على ما نقول:

(41) أ . تعلم أنّ المصعد مُعطَّب

. لا أعلم أنّ المصعد مُعطَّب فقد أصلحته بيديَّ

ب . تعلم أنّ المصعد مُعطَّب

. لا أعلم أنّ المصعد مُعطَّب ويبدو لي أنّه سليم

ج . تظنُّ أنّ المصعد مُعطَّب

. لا أظنُّ أنّ المصعد مُعطَّب بل أنا متأكِّدٌ من ذلك

د . تظنُّ أنّ المصعد مُعطَّب

. لا أظنُّ أنّ المصعد مُعطَّب فقد استعملته منذ حين

والذي حدث سياقياً هو أنّ المُقتضى المُعجمي النحوي لنفي العلم وهو التحقُّق ولنفي الظنِّ وهو عدم التحقُّق أصبحا بموجب أجوبة النفي إمّا غير مُتحقِّق (41 ـ أ) وإمّا غير مُعيَّن (41 ـ ب) في حالة الجواب على نفي العلم وإمّا مُتحقِّقاً في حالة الجواب على نفي الظنِّ (41 ـ ج) و(41 ـ د). مع الانتباه هنا إلى أنّ التحليل لا ينظر إلى جواب النفي في علاقته بما كان مُقتضىً في النفي.

وإذا كان سلوك النفي مع أفعال الاعتقاد على هذا القَدْر من التنوُّع بسبب كون نفيها لا يُبرز لنا حالةً واحدةً يُمكن أن يلتزم فيها المتكلِّم النافي بمضمون نفيه فإنّ نفي فعل الاعتقاد وإلغاءه كما في (39 ـ هـ) (؟المصعد مُعطَّب لا أظنُّ) يبدو غير سائغ في مقام يتطلَّب أن يكون الإلغاء من باب الجواب عن سؤال مُقدَّر. وأقصى ما يمكن أن نتصوَّره لتمشية مثل هذا الإلغاء لفعل اعتقادٍ منفيٍّ شيءٌ شبيهٌ بما نجده في المحادثة التالية:

(39) و . – المصعد مُعطَّب

\+ أتظنُّ ذلك؟!

– لا أظنُّ بل أنا (متأكِّد/ متيقِّن/ ثابت عندي. . .)

ولا يسوِّغ هذا الجواب ردًّا على استفهام المُستفهم في مثل المُحادثة التالية:

(39) ز . – المصعد مُعطَّب

\+ أَمُتَأَكِّدٌ؟

– *لا أظنُّ

ولعلَّ هذه الصورة المُمكنة نظريًّا وهي إلغاء فعل الاعتقاد المنفيّ وربَّما تعليقه في حاجة إلى تدقيق نظريٍّ وتصديقٍ اختياريٍّ خصوصاً أنّنا لم نَرَ النحاة قد نظروا فيه ولم يعترضنا حديثٌ عنها لدى اللُّغويِّين المحدثين[30]. (يُراجع مثلاً Lyons، 1990، ص357-358؛ وBannour، 1991، ص621-635؛ والفاسي الفهري، 1985).

4. نفيُ الفعل الإنشائيّ

بين الفعل الإنشائي وأفعال القلوب تشابهٌ كبير. فلئن كانت أفعال القلوب وسماً لِما يصدر عنه المتكلِّم من اعتقاد مع إمكان إضماره وحذفه فإنّ الفعل الإنشائيّ وسمٌ للقوَّة التي تُسيِّر الجُملة وتُحدِّد غرض المتكلِّم من كلامه وهي قوَّة تكون أحياناً صريحةً وأخرى ضمنيَّةً (أي إنشاءً أوّليًّا بعبارة أوستين). وهذا التشابه يَبرز من بين ما يَبرز في أنّ تمثيل كلا الصنفين من الأفعال يقتضي «محتوىً قضويًّا» (أو جُملة فرعيَّة) وهو ما يسمح لنا بتمثيل البِنية التي ندرسها مجرَّد تمثيل لا يناسب دائماً خصائص التعبير في العربية وغير العربيَّة على النحو التالي [إ(ج)]. حيثُ ترمز الهمزة إلى الفعل الإنشائيّ و«ج» إلى المحتوى القضوي أو الجُملة الفرعيَّة. وتَدين الدراسة اللُّغويَّة لفلاسفة اللُّغة بالتنبيه إلى أهميَّة الفعل الإنشائيّ. وأصلُ المسألة عندهم ترتبط بتحديد القوَّة الإنشائيَّة تصريحاً وإضماراً (Austin، 1971، ص62-63)[31]. وترتَّب على هذا التمييز

(30) ننبِّه إلى أنَّ وحدة الظاهرة بين التعليق والإلغاء في العربيَّة وإلغاء بعض الأفعال في غير العربيَّة لا يعني أنَّ القيود واحدة، فالأفعال القابلة للإلغاء في الفرنسية مثلاً تقتضي أن يكون الفعل مُسنداً إلى المتكلِّم في الحال، أمّا في العربيَّة فهو يتصرَّف مع الضمائر المختلفة في الحال وغير الحال.

(31) يستعمل أوستين تعبيرَيْن لبيان هذا التقابل الإنشاء الصريح والإنشاء الضمني (Austin، 1971، ص62)، والإنشاء الصريح مقابل الإنشاء الأوَّلي (ص63) وهو السائد عنده. أمّا سورل فالرائج عنده هو التمييز الأوَّل.

اعتماد الفعل المسند إلى المتكلِّم المفرد في المضارع المرفوع المبني للمعلوم (Austin، 1971، ص85) أي صيغة «أَفْعَلُ» لاختبار الإنشاء الضمنيّ وتحديد القوَّة اللّاقوليَّة. وأدَّى هذا إلى جعل الأفعال أدوات لتسمية القوَّة الإنشائيَّة عند تصنيفها (Austin، 1971، المحاضرة الأخيرة) لكنَّ الخطوة الأهمَّ في تنظيم هذه الظاهرة وإسنادها طابع القاعدة العامَّة هي التي قام بها سورل حين افترض أنّ جميع الأعمال اللُّغويَّة تعود إلى صيغة عامَّة أساسها قوَّةٌ ومحتوًى قضويٌّ (Searle، 1969، ص31). وبهذا أصبح تحليل العمل اللُّغويّ متركِّزاً على التمييز بين ما يعبِّر عن القوَّة وما يعبِّر عن القضيَّة. ولمّا كان التصريح بالقوَّة الإنشائيَّة يعني تسمية العمل المُنجز بالكلام أو الحدث الذي أوقعه المتكلِّم وكان الفعل أوضح ما يدلُّ على الحدث كانت الأفعال أوضح صيغة لغويَّة لتسمية القوى الإنشائيَّة. ومن هنا، في ظنِّنا، تتأتَّى المكانة التي أولاها فلاسفة اللُّغة للأفعال.

بيد أنّ الأفعال مختلفة الدلالة يصلح بعضها لتسمية قوَّة من القوى الإنشائيَّة ولا يصلح بعضها لذلك. وهذه «الصلاحية» لا تُفسَّر مُعجميًّا، فالأفعال في المُعجم سواسية لكنَّنا نجد رغم ذلك بعض الأفعال المرشَّحة لأن تكون إنشائيَّة. ويعود ترشُّحها إلى أنّها أفعال تعبِّر عمّا يقع في النفس فلا هي مؤثِّرة ولا هي واصلة بعبارة النحاة القدامى كالأمر والاستفهام والتمنِّي والتحذير والتحيَّة والمدح والذمّ... إلخ. غير أنّ للمواضعة الاجتماعيَّة دوراً في ترشيح أفعال أخرى لأداء هذه المهمَّة. ففعل «فتح» أو «باع» لا يتمتَّع بالخصائص الدلاليَّة التي تجعله معبِّراً عن عملٍ لغويٍّ. لكنَّ الإنجاز التاريخيَّ فرض الحديث عن فتح الجلسة وإتمام العقد بمجرَّد إطلاق لفظ البيع مُصرَّفاً على نحوٍ ما وقِسْ على هذا الطلاق والقبول والإيجاب في الصِّداق... إلخ.

وقد تلقَّف اللُّغويُّون في إطار المدرسة التوليديَّة بالخصوص ومن القائلين بالدلالة التوليديَّة على وجه التحديد هذه الفكرة وعملوا على إكسابها طابعاً نحويًّا يقصدون منه إلى غايات لا تهمُّنا كثيراً في هذا المقام[32]. وهذا المسعى هو ما

(32) نُنزِّل محاولة بعض الدلاليِّين في إطار تقديم تصوُّر مغاير للعلاقة بين التركيب والدلالة قاصدين إقحام الدلالة في النحو، وقد ذكر ذلك بوضوح لايكوف وقدَّم روس أربع عشرة حُجَّةً للاستدلال على رأيه.

يسمَّى في الدراسات بالفرضيَّة الإنشائيَّة أو التحليل الإنشائيّ للجُمْلة (Levinson، 1983؛ وLyons، 1990). ودون تفصيل، بما أنّنا لا نقصد إلى عرض هذه الفرضيَّة، يُمكن إجمال أبرز عناصر القول بالفرضيَّة الإنشائيَّة في ما يلي (عن Gazdar، 1979، ص18 بتصرُّف؛ وLevinson، 1983، ص250):

- لكلّ جُملة مركَّب رأسه فعلٌ إنشائيٌّ في البِنية العميقة أو الأصليَّة.
- الفاعل في هذا التركيب هو «أنا» والمفعول به هو «أنت» ويكون الفعل في المضارع المرفوع المبنيّ للمعلوم.
- يُمكن حذف هذا التركيب لكنَّ الحذف لا يُغيِّر معنى الجُملة.
- لا يكون للجُملة الواحدة إلّا تركيب واحد رأسه فعلٌ إنشائيٌّ.
- يُمثِّل الفعل القوَّة اللّاقوليَّة للجُملة.

إنّ هذه النقاط هي أهمُّ ما في مقترح روس (Ross، 1970) الذي يتمثَّل دوره أساساً في تعميم الافتراض الإنشائيّ على الجُملة الخبريَّة[33] في سياق تناولٍ لغويٍّ للقوَّة الإنشائيَّة يُفسِّرها دلاليًّا ينضاف إلى التناول الفلسفي الذي يُفسِّرها استناداً إلى نظريَّة العمل. وبناءً على هذا فإنّ الجُمل جميعاً تكون بحسب الفرضيَّة الإنشائيَّة مشتقَّةً من أصلٍ دلاليٍّ ـ تركيبيٍّ واحدٍ يُمكن التمثيل له بالصيغة التالية:

(43) [أنا فعل إنشائي أنت (أنْ/أنَّ) ج]

مع التذكير بأنّ الصيغة الأمثل للفعل الإنشائيّ هي «أَفْعَلُ» وقد يُصرَّحُ به وقد يقدَّرُ. أمّا الموصول الموضوع بين قوسين إضافةً إلى كونه غير لازم في جميع الصيغ فهو التعبير عن الموصولات في غير العربيَّة (que, that) التي تربط الجُملة الأصليَّة ذات الرأس الإنشائيّ بالجُملة الفرعيَّة التي تُمثِّل المحتوى القضويَّ.

(33) لهذا المُقترح أصولٌ بطبيعة الحال في التحليل التوليديّ نفسه، وهو تطوير من بعض النواحي لمقترح تشومسكي القديم في اشتقاق الاستفهام والأمر من جُملة إثباتيَّة أصليَّة بوساطة التحويلات واقتراح كاتز وبوستال (Katz & Postal) حول مؤشِّرَيْ الأمر والاستفهام وقد نبَّه إلى هذا غازدار (Gazdar، 1979، ص16).

وقد مثَّل لايكوف (Lakoff، 1976، 21) لهذا بحسب المحمول والموضوع بجعل الفعل الإنشائيّ محمولاً ذا ثلاثة موضوعات: اثنان يُمثِّلان طرَفَيْ التخاطب، والثالث المحتوى القضويّ أو الجُملة الفرعيَّة:

(44)

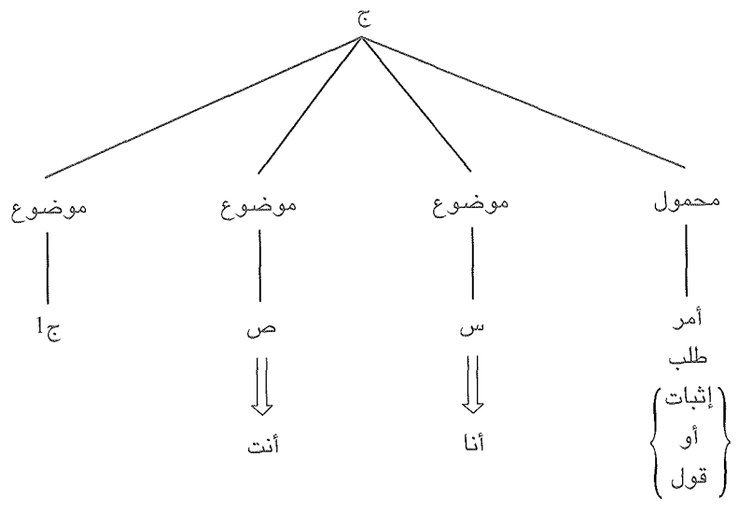

وليس القصد هنا أن نعرض الحجج الداعمة لمثل هذا التحليل ولا المطاعن الموجَّهة إليه[34]. لكنَّنا سنعرض بعض الملاحظات حول هذه الفرضيَّة نعتقد أنّ لها صلةً بما سنقول عن نفي الفعل الإنشائيّ. نشير بدءاً إلى أنّ تعميم الإنشاء مُمكنٌ نظريًّا ومفيدٌ في التحليل الإعرابيّ الدلاليّ، لكن ينبغي في اعتقادنا ألّا يكون سبباً في محو الفُروق بين إظهاره في بعض الأقوال وإضماره في بعضها الآخر وإلّا انعدمت الفُروق والوجوه بين الاستعمالات المختلفة. فالمطلوب هو تحديد وظيفة إظهار هذا الضرب من الأفعال ووظيفة إضماره. فنحن أمام صورة من صُوَر تعامل اللَّفظ والمعنى. واختيارنا المبدئيُّ هو إمكان تعبير اللَّفظ عن

(34) راجع في ذلك Lyons، 1990 وLevinson، 1992 وGazdar، 1979 والشريف، 2002، وميلاد، 2001، وردّ سورل على روس بالخصوص في Searle، 1982، الفصل السابع.

معنى لفظ آخر كما يُعبِّر الحرف عن معنى الفعل من قبيل دلالة «إنّ» على «أؤكِّد» و«لكنَّ» على «أستدرك» و«الواو» على «أجمع»... إلخ. والعكس بالعكس. يقول المُبرّد (المُقتضب، ج2، ص330): «اعلم أنّك إذا دلّلت على القسم بما تضعه في موضعه فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم، تقول أقسمت لأقومنَّ واستحلفته ليخرجنَّ أي قال له والله لتخرجنَّ فدلَّ هذا على القسم». لكنَّ هذا الإمكان اللُّغويُّ لا يعني أنّ التعبير بالحرف مساوٍ للتعبير بالفعل ولمّا انعدم هذا التساوي بانت الحاجة إلى تحديد هذا الفرق الدلاليّ.

وممّا يترتَّب على ما سبق أنّ التعبير عن القوَّة الإنشائيَّة بفعل لا يعني أنّ ذلك الفعل يُمثِّل تلك القوَّة. ففي هذا إشكال مأتاه أنّ الجُملة تُفْتَرَضُ فيها قوَّة لاقوليَّة، لكنَّ تحديد هذه القوَّة خصوصاً عند تعدُّد الاحتمالات مرتبط بالفَهْم المُسبق لتلك القوَّة (Lyons، 1990، ص399) فنحن أمام ضرب من الدَوْر والتسلسل يقتضي فَهْم القوَّة لتسميتها بالفعل ويقتضي الفعل لتحديد تلك القوَّة.

لكن إذا اتَّفقنا على أنّ الفعل يُسمِّي حدثاً وأنّ الجُمل المبدوءة بأفعال إنشائيَّة هي جُمل إثباتيَّة وإذا سلَّمنا بإمكان دخول الحروف المُغيِّرة للمعنى عليها {أَأُثْبِتُ ج، لَيْتَنِي أُثْبِتُ ج، لِتُثْبِتْ ج، لا تُثْبِتْ ج، يا مُثْبِتَ ج} دخولاً يجعلها بدورها موضوعاً ثالثاً بعد المتكلِّم والمخاطب على علاقة بحرف واسم لقوَّة إنشائيَّة، إذا اتَّفقنا على هذا وسلَّمنا به فإنّ جميع الجُمل المبدوءَة بفعل إنشائيٍّ هي أخبار. فيستوي من هذه الناحية من يقول «بِعْتُ» مخبراً عن بيع سابق ومن يقولها عاقداً للبيع وبين من يقول «أستفهم» مخبراً عن حالته الذهنيَّة ومن يقولها على وجه إيقاع الاستفهام (الشريف، 2002).

واستناداً إلى ما سبق فقولك: «لِتَذْهَبْ» أمرٌ بالذهاب يوقع شيئاً في الكون ويوجده ويُنجزه، وقولك «آمُرُكَ بأن تذهب» محتمل للدلالة على الأمر. فالمسألةُ شبيهةٌ في هذا باستعمال الاستفهام للالتماس أو العرض واستعمال الخبر للدعاء أو التحيَّة أو الأمر واستعمال التمنِّي للرجاء أي ما يُسمَّى بالأعمال اللُّغويَّة غير المباشرة. وهي عموماً استعمال تركيب ذي دلالة نحويَّة تعبِّر من بين ما تعبِّر عن القوَّة الإنشائيَّة لذلك التركيب استعمالاً تُقصد منه مقاميًّا دلالة أخرى غير التي يَسِمُها التركيب. فهو ضربٌ من التدليل على المعنى بوضع لفظ آخر موضعه

بقرينة. فالمسألة واحدة والصور مختلفة. وبهذا المعنى، فإنّ العلاقة بين الجُملة المبدوءَة بفعلٍ إنشائيٍّ والجُملة الإنشائيَّة الإيقاعيَّة المقصودة هي علاقة استدلاليَّة. ونقصد بذلك أن الجُملة الإثباتيَّة يُسمِّي فيها المتكلِّم الحدث الإنشائيَّ المطلوب فيستخلص المُخاطَب من تلك التسمية أي من مضمون الكلام وفحواه ومن بعض المُعطيات المقاميَّة كجهل المتكلِّم بالمضمون في «أستفهم» وعدم تحقُّق مضمون الكلام في «آمر»... إلخ. العملَ اللُّغويَّ المقصود (الشريف، 2002). وفي هذا يختلف الفعل الإنشائيُّ عن غيره من الأفعال التي نسمِّيها إنشائيَّة، ونقصد بالخصوص أنّ الفعل الإنشائيَّ يسمح للمخاطب بأن يستدلَّ انطلاقاً منه على نوع العمل اللُّغويِّ، فإذا تعطَّل هذا الاستدلال رجع الفعل الإنشائيُّ إلى الأفعال «العاديَّة»[35].

إنّ هذه الآليَّة الاستدلاليَّة هي التي شغَّلها النحاة العرب والبلاغيون القدامى في فَهْم مسائل كثيرة تبدو متفرِّقةً من قبيل إضمار بعض المُكوِّنات (اسأل القرية) وتحليل الاستعارة والكناية (مفهوم معنى المعنى عند الجُرْجاني) وفي دراسة الأعمال اللُّغويَّة كذلك في ما نقترح تسميته بـ «الفرضيَّة المجازيَّة في تحليل الأعمال اللُّغويَّة»[36].

وبعد هذه التوضيحات حول موقفنا من الفعل الإنشائيِّ نُذكِّر بأنّ سورل (1969، ص33-32) كان قد نبَّه لمُشكلة نفي العمل اللُّغويّ عموماً والفعل الإنشائيِّ خصوصاً معتبراً أنّ الصيغة ق(ض) تفيد التمييز بين نفي القوَّة اللّاقوليَّة ونفي القضيَّة، أي ما يُمكن التمثيل له بما يلي:

(35) لا يعني هذا أنَّ الاستدلالات التي تُثيرها الأفعال تنحصر في هذا النوع فحسب فهي تثير استدلالات عديدة من قبيل الاقتضاء والاستلزام والتلويح، لكنَّ استلزام العمل اللُّغوي المقصود خاصٌّ في ما نفترض بالأفعال الإنشائيَّة.

(36) هذه فكرةٌ طريفةٌ في التراث تحتاج إلى دراسة توضِّح الأُسس وتستلزم ما يُمكن استلزامه. ومفاد هذه الفرضيَّة معاملة خروج الكلام إلى غير ما تدلّ عليه البِنية النحويَّة معاملة مختلف الظواهر المجازيَّة على أساس العلاقات التي تقوم بينها كالملابسة والسببيَّة والمكانيَّة والزمانيَّة. ويبدو أنَّ هذه الفرضيَّة قد انتشرت أوَّلَ ما انتشرت عند دارسي أصول الفقه.

(45) أ . ـــ ق(ض)

ب . ق(ـــ ض)

ومفاد هذه الرموز أنّ لإثباتك «أَعِدُ بأن أزورك» نفيَيْن أحدهما للقوّة والآخر للقضيَّة:

(46) أ . لا أعد بأن أزورك

ب . أعد بأن لا أزورك

ويستخلص سورل أنّ ميزة نفي القضيَّة تكمن في عدم تغيير العمل اللّاقوليّ في حين أنّ نفي القوّة يُغيِّر هذا العمل. فـ (46 ـ أ) لا تمثِّل وعداً بل رفضاً لإيقاع الوعد. فهل يعني كلام سورل إذا عمَّمناه أنّ نفي الفعل الإنشائيّ يجعله إخباراً؟

يُمكن أن نجد إجابَتَيْن مُمكنتَيْن على هذا التساؤل، تتَّصل الإجابة الأولى بالبحث اختباريًّا في إمكانيَّة وجود حالة أو حالات يُنْفَى فيها الفعل الإنشائيُّ ولكنَّه يحافظ على الفَهْم الإنشائيّ للجُملة، وقد اختبرنا أفعالاً إنشائيَّةً عديدةً فوجدنا أنّها جميعاً لا تُقْرأ قراءةً إنشائيَّةً ممّا يعني أنّ نفي الفعل الإنشائيّ يردُّه إلى أصله الإخباريّ، وسورل لا يقول بهذا الأصل وينفي عنه الإنشاء العارض فيه[37]. وقد لاحظ نحاتُنا هذا منذ القديم في تحليلهم لأشباه الآية ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ حيثُ بيَّن ابن هشام مثلاً (**مُغني اللَّبيب**، ج1، ص100) مختلف الوجوه

(37) لا نُريد تعميم المسألة ونحصرها في نفي الفعل الإنشائيّ، وقد لاحظ النحاة منذ سيبَوَيْه عند حديثهم بالخصوص عن المواضع التي تدخلها «لا» فلا تُغيِّر الكلام بسبب وجود عامل سابق غيرها (سيبَوَيْه، ج2، ص301؛ ج3، ص77 مثلاً)، كما لاحظوا أنَّ الأقوال من قبيل: «لا سقياً ولا رعياً» و«لا مرحباً ولا أهلاً» و«لا سلام عليكم» تحافظ على معنى الدعاء رغم دخول النفي. يقول المُبرِّد (**المُقتضَب**، ج4، ص380): «... وكذلك لا سلام عليك وهو ابتداء وخبره ومعناه الدعاء» ويضع مُحقِّق **المُقتضَب** في الهامش 2 نصًّا لابن ولّاد من كتاب **الانتصار** جاء فيه: «معنى قولك سقاك اللّه إنّما هو معنى أسأل اللّه أن يسقيك فإذا قلت لا سقيا فإنّما هو منتصب بقولك سقاك اللّه ثمّ أدخلت لا فصار لا سقاك اللّه سقياً (...) ولو أردت المعنى الذي تدخل عليه لا نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت لا كرامة لزيد عند أحمد ولا سقي لزيد في ماله».

وأقرَّ بأنّ حالة وقوع «أُقْسِمُ» منفيًّا لـ «لا» تقتضي أن «يكون إخباراً لا إنشاء». ولكنَّ السبب الذي يجعل النفي يُخرج الفعل الإنشائيَّ من الإنشاء هو الذي يحتاج إلى تفسير سنعود إليه لاحقاً.

وتتَّصل الإجابة الثانية بأمرٍ بسيطٍ جدًّا وهو وسْمُ الصدر والعلاقة بين الحرف والفعل. فقد ذهبنا إلى أنّ الحرف هو واسم القوَّة اللّاقوليَّة وذكرنا في هذه الفقرة أنّ الفعل بدلالته على الحدث لا يمكنه أن يكون إلّا من باب الإخبار أمّا الإنشاء فعارض فيه بوساطة الاستدلال اللُّغويّ. وحين نجد الصدر مشغولاً بحرف فإنّ ذلك الحرف هو الذي يسيطر على الجُملة ويحدِّد لها قوَّتَها؛ فلسنا في (46 ـ أ) أمام رفض للوعد بل أمام عمل نفي صادف، مجرَّد صدفة مُعجميَّة، أن كان الفعل دالًّا على الوعد كما كان يُمكن أن يدلَّ على الذهاب أو المجيء أو الرقص أو الغناء وسيكون نفيها دائماً رفضاً للقيام بالحدث مهما كان هذا الحدث.

وفي كلتا الإجابَتَيْن نكون عند نفي الفعل الإنشائيّ أمام أفعال «عاديَّة» يدلُّ نفيها على ما يدلُّ عليه نفي غيرها. فهل يعني هذا أنّ خصائصها التي من أجلها سُمِّيَت قد اضمحلَّت بموجب النفي؟ لا نظنُّ ذلك. لكنَّ ظنَّنا غير ظنِّ القائلين بالفعل الإنشائيّ.

فإذا صحَّ ما قلناه برز التساؤل التالي: هل يعني نفي الفعل الإنشائيّ، علاوةً على إبطال القراءة الإنشائيَّة للجُملة، أنّ له دلالة أخرى؟ لننظر في المثال التالي:

(47) لا آمرك بأن تسافر

أ . فأنا أعلم أنّك لا ترغب في ذلك

ب . فأنت غير قادر على تحمُّل مشاقّ السفر

ج . فأنت لا ترى لك مصلحة في ذلك

د . فأنا لست وصيًّا عليك

هـ . بل {أنصحك بـ، ألتمس منك، أعرض عليك، أرجو لك} أن تسافر

تُبرز لنا أجوبة النفي (أ ـ هـ) احتمالات كثيرة في بيان المقصود من نفي

الفعل الإنشائيّ «آمر». وأوضح هذه الاحتمالات المقصودة ما نُجده في (هـ). وهي حالات تمثّل انتقالاً من نفي الأمر إلى عملٍ لغويٍّ آخر قريب منه بوساطة نفي فعل الأمر. ويُمكن أن نتصوّر لها مقامات يكون فيها المخاطَب قد فهم من الأمر إلزاماً فطفق المتكلّم يُخفّف ممّا في الأمر من دلالة الوجوب والفور. ومن البيّن أنّ النُّصْحَ والالتماسَ والعَرْضَ والرجاءَ شأنها شأن الأمر واقعةٌ في دائرة الطلب، ومن اليسير الانتقال داخل هذه الدائرة من عمل إلى آخر نظراً إلى التقارب بينها. لكن يُمكن أن يكون الجواب بـ: «أستفهم» أو «أتمنّى» أو نقيض الأمر «أنهى». ولا نخرج كذلك من باب الطلب. وهنا تكون وظيفةُ نفيُ الفعل الإنشائيّ إبطالاً للقوّة التي قد يكون المخاطَبُ قد فهمها أو افترض المتكلّم أنّ مخاطِبَه ذهب إليها حتّى يُصحّح له فَهْمه ويُبين عن قصده.

ننبّه هنا إلى أنّنا لا نحتاج في هذا إلى صيغة المرفوع المبنيّ للمعلوم المسند إلى المتكلّم لنحقّق المقاصد المذكورة، فالشرط السابق في الفعل الإنشائيّ على ضَعْفه في العربيّة وغير العربيّة، وهو جانبٌ ممّا نُقدت به الفرضيّة الإنشائيّة، لا موجب له إذ يستوي في النفي المصحَّح للقوّة الإنشائيّة المضارع مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً والماضي ويضمحلُّ شرط الإسناد إلى المتكلّم.

أمّا الجوابات (أ) ـ (د) فهي جوانب ممّا يحتمله نفي الفعل الإنشائيّ وتتّصل ببعض ما أسماه سورل «شروط العمل اللُّغويّ» فسببُ النفي في (47 ـ أ) يعود إلى أن رغبة المتكلّم في حصول مضمون الأمر منعدمةٌ، ويعود في (47 ـ ب) إلى عجز المخاطَب عن تحقيق مضمون الأمر فهو أمر كالتعجيز لو قصد إليه المتكلّم، ويعود في (47 ـ ج) إلى أنّ مضمون الأمر ليس في صالح المخاطَب فلو قصد إليه لكان بمثابة التهديد، ويعود في (47 ـ د) إلى أنّ المتكلّم في وضع لا يناسب ما يقتضيه الأمر من استعلاء. وهذه الأسباب مجتمعة أو متفرّقة تفضي إلى إخفاق عمل الأمر وخروجه إلى عمل آخر يخالف مقصد المتكلّم الآمر.

ونودُّ هنا أن نتساءل عن مفهوم شروط العمل اللُّغويّ: أَهُوَ مفهوم نحويٌّ أم دلاليٌّ أم بلاغيٌّ مقاميٌّ؟

من البيّن أنّ مختلف الشروط التي حدَّد بعضَها سورل (1969، ص66ـ67) تُمثّل مُقتضيات مقاميّة لتحقيق الأعمال اللُّغويّة مبدئيًّا، لكنّ صلتها بالتركيبِ النحويّ

ودلالته تبدو غير واضحة. وعموماً نفترض أنّ هذه الشروط كافيةٌ ولا تعدو أن تكون تصوُّرات مُعجميّة عن الأعمال اللُّغويّة فهي بهذا المعنى تُمثّل جوانب من علاقة أكثر تجريداً بين المتخاطبين والخارج (الذهنيّ والواقعيّ) واللُّغة. فشرط المضمون القضويُّ يربط بين اللُّغة والخارج والشرط التمهيدي يحدّد تصوُّرات المتخاطبين وشرط الصدق يحدّد اعتقاد المتكلّم منجز العمل اللُّغويّ والشرط الأساسيّ اللّازم يحدّد علاقة اللُّغة بالمتخاطبين. وإذا افترضنا أنّ هذه العلاقات متجسّدة في المُعجم فإنّ أفضل ما يعبّر عنها هو الأفعال التي تسمّي مختلف الأعمال اللّاقوليّة. فالشروط التمهيديّة مثلاً تُمثّل جوانب ممّا تقتضيه الأفعال الإنشائيّة في دلالتها على العلاقات النحويّة وهي علاقات تُمثّل أساس العلاقات التخاطبيّة التي يُفْصِح عنها العمل اللُّغويُّ (لنتذكّر اشتراط الفرضيّة الإنشائيّة «أنا» و«أنت» موضوعَيْن للمحمول) وفي دلالتها على درجة التحقيق (أي الحصول في الخارج أو عدم الحصول أو إمكانه) وعلى اعتقادات المتخاطبين.

وممّا يدعم هذا الذي نزعم أنّ نفي الفعل الإنشائيّ كما رأينا في المثال (47) قد يكون بسبب غياب مُقتضًى من مُقتضيات ذلك الفعل. وهي مُقتضيات مُعجميّة يمكن التعبير عنها حين نريد تحديد معاني الفعل «أَمَرَ» مثلاً، فتحديد معناه يفترض إمكانيّة اختزاله إلى أقصى حدّ على نحوٍ يُبْرِزُ الأساسيَّ من دلالته كقولنا «هو طلب لفعل»، أو إدخال بعض التدقيقات كما فعل البلاغيُّون حين عرَّفوا الأمر بـ «طلب فعل غير كفّ على جهة الاستعلاء». (التفتازاني، **المُختصر**، ج2، ص308)، أو على نحوٍ أكثر تدقيقاً للإفصاح عن بعض المُضْمَرات مثل زمان مضمون الأمر وقدرة المخاطَب على تحقيقه وإرادة المتكلّم الآمر وهو ما نجده في تعريف سورل (Searle، 1969، ص66).

وإذا صحَّ هذا الربط بين شروط العمل والفعل الإنشائيّ فإنّ الدلالات التي ينفيها من ينفي فعلاً إنشائيًّا إنّما هي مُقتضيات الفعل الإنشائيّ، أي الدلالات الضمنيّة التي تحدّد خصائص ذلك الفعل. وهذا ما نلاحظه كذلك في نفي الفعل الإنشائيّ الذي يستبدله المتكلّم في جواب النفي بفعل إنشائيّ آخر. من ذلك احتمال أن يكون البديل عن «لا آمُرُكَ بـ ج» وهو «ألتمس منك ج» أو «أنصحك بـ ج» (47 ـ هـ) عائداً إلى أنّ مُقتضيات الالتماس وإنْ تشابهت مع مُقتضيات الأمر فهي تختلف عنها في الاستعلاء، وقِسْ على هذا مُقتضيات النُصح أو الرجاء أو

العَرْض. غير أنّ الفرق بين (47 ـ هـ) وبقيّة جوابات النفي في (47ُ ـ أ ـ د) يكمن في أنّ بعضها يعوِّض عملاً يُسمِّيه الفعلَ الإنشائيَّ بعمل مختلف عنه وبعضها الآخر يُبْطِلُ العمل الذي يُسمِّيه الفعلَ الإنشائيَّ بسبب انعدام مُقتضى من مُقتضياته أو شرط من شروطه تاركاً للمخاطَب تحديد قوَّة الكلام الذي اعتَقَد، قبل أن يردَّ عليه المتكلِّم، أنّه «أمر». وتجرُّنا هذه الملاحظة إلى تفسير السبب الذي يجعل نفي الفعل الإنشائيَّ يُبْطِلُ احتمال قراءته الإنشائية، وهل يعني ذلك أنّ للفعل الإنشائيَّ وظيفةً في الإثبات وليست له وظيفةٌ في النفي فيصبح مجرَّد فعل من الأفعال.

يبدو نفي عمل لا نقصد إلى تحقيقه أقرب إلى اللَّعب الكلام. فإمّا أن يكون لنا قصدٌ فنحقِّقه بعملٍ من الأعمال وإمّا ألّا يكون لنا مثل هذا القصدُ فنصمت. فالعمل اللُّغويُّ من هذه الناحية إمّا أن يقع فيدلُّ على قصد صاحبه وإمّا ألّا يقع فلا تُطرح المشكلة أصلاً. غير أنّ مثل هذا الفهم الحاسم لا يستقيم إلّا إذا غضضنا الطرف عن الأصل التقاولي لتركيب النفي، أي أنّ نفي القوَّة اللّاقوليَّة لا تُفهم آثاره التخاطبيَّة بل علَّةُ وجوده إلّا في إطار تخاطبي تُمثِّل بِنية النفي نفسها الأساس الذي ينبني عليه ذلك الإطار. وفي ما قدَّمنا من بعض احتمالات استئناف الكلام بعد نفي الفعل الإنشائيِّ أدلَّةٌ على ما نقول.

ولتدعيم هذا التحليل نُذكِّر بأنّ الفعل الإنشائيَّ فعل كسائر الأفعال يتميَّز بوجود «رائحة» الإنشاء فيه على حدِّ تعبير النحاة، أو هو في أحسن الأحوال «إنشاء جزؤه الخبر» على حدِّ تعبير الأَسْتَراباذي في غير هذا الباب (**شرح الكافية**، ج4، ص238) أو إنْ شئت «خبر جزؤه الإنشاء». والسبب في ذلك على ما فسَّر الشريف (2002) أنّ الفعل الإنشائيِّ حين يظهر يُمثِّل انتقالاً من موضع الإنشاء إلى موضع الإحالة الخارجيَّة.

وإذا سلَّمنا بهذا ترتَّب عليه أنّ الفعل الإنشائيَّ في أقوى معانيه إنّما هو تسمية للقوَّة الإنشائيَّة التي تُسيِّر الجُملة وهي قوَّةٌ تُجسِّدها في الأصل الحروف. لكنَّ الإثبات الذي لا يوسم صدره على خلاف بقيَّة الأعمال الأساسيَّة وما تخرج إليه الأبنية والتراكيب من أعمال لغويَّة لا تطابق العمل الذي يدلُّ عليه الحرف في الصدر قد يقتضيان، لأمر ما، التصريح بالفعل الإنشائيِّ. وإذا أضفنا إلى هذا

العلاقةَ بين الحرف والفعل تعبيراً بالأفعال عن دلالات الحروف الإنشائيَّة فإنّ احتمال وجود الفعل الإنشائيِّ يكون أقوى.

بناءً على هذا، فإنّ للتصريح بالفعل الإنشائيِّ في الإثبات وظيفة تعيين القوَّة الإنشائيَّة ما دام الإثبات يكتفي بقرينة عدم وَسْم الصدر. لكنَّ هذه الوظيفة لا تفسِّر سبب استعمال الفعل الإنشائيِّ في الإثبات بما أنّ الجُملَتَيْن التاليَتَيْن «متساويتان» في عموم المفهوم منهما:

(48) جاء زيد

(49) أُثْبِتُ أنّ زيداً جاء (مجيء زيد)

و«أُثْبِتُ» في هذا شبيه بـ«أعلم» في أفعال الاعتقاد. وإذا عدنا إلى افتراضنا للعلاقة بين الأفعال الإنشائيَّة وشروط العمل اللُّغويِّ عند سورل، وإذا سلَّمنا بأنّ الإثبات شرطُه الجوهريُّ الالتزام بصدق المُثْبَتِ فإنّ وِزان قولك: «أُثْبِتُ» على ما نجد في (49) وِزان قولك: «ألتزم بصدق ج». وقد سبق أن بيَّنّا العلاقة بين اعتقاد اليقين (أعلم) والالتزام بصدق ج في الفقرة السابقة. وإضافة إلى هذا فإنّ (49) لا تخلو معنويًّا من ضرب من التَكرار. فالصلة «زيد جاء» أو «جاء زيد» أو مضمون الكلام «مجيء زيد» يقتضي إنشاء العلاقة الإثباتيَّة بين المجيء وفاعله سواءٌ بالإسناد الاسمي أو الفعلي أو بالنسبة الإضافيَّة. وينضاف إلى هذا الإثبات «الضمنيّ» إنْ جاز التعبير الإثباتُ المصرَّح به في الفعل الإنشائيِّ «أُثْبِتُ». ويُمكن أن نفسِّر هذا التَكرار بطريقة أخرى مفادها أنّ دلالة «أُثْبِتُ» في الإيجاب تقتضي تحقُّق «ج» مفعولَها فنكون أمام تحقيقَيْن مقولاً مرَّةً ومُقتضًى أخرى.

وإذا حملنا الكلام على محمل التوكيد، وهو متَّصل بالتَكرار، فإنّ المقام الذي يُمكن أن تُقال فيه (48) مخالف للمقام الذي يُمكن أن تقال فيه (49). فمقام التوكيد يفترض حالةً اعتقاديَّة لدى المخاطَب أساسها عدم اليقين بإزاء مضمون الكلام سواءٌ أكان شكًّا أم إنكاراً. وهذا يستلزم أن يكون الفعلُ الإنشائيُّ مؤدِّياً لوظيفة توكيديَّة. ولهذه الوظيفة التوكيديَّة مظهرٌ آخر تتجلَّى فيه ويبرُزُ في مثل هذه الجُمل:

(50) لا تُهْمِلْ صحَّتَكَ أ . أنصحك

ب . أُحذِّرك

ج . أرجوك

د . أُنبِّهك

نُلاحظ، عَرَضاً، أنّ سلوك هذه الأفعال الإنشائيَّة شبيه، وقد يكون مجرَّد شبه، بسلوك أفعال الاعتقاد عند الإلغاء بالخصوص. لكن إذا ربطنا بين ضربَيْ الأفعال على أساس أنّ ما بعد الجُملة استئنافٌ يُبيِّن القصد أو الاعتقاد المُتعلِّقَيْن بالجُملة السابقة أمكن لنا أن نرى تشابهاً في الوظيفة. فمثلما تُبرز أفعال الاعتقاد ما تصدر عنه الجُمل المعلَّقة من اعتقاد فإنّ الأفعال الإنشائيَّة تُدقّق أو تُوضِّح ما ينبغي أن يُحمَلَ عليه الكلام. فصيغة النهي اللُّغويَّة في (50) تحتمل، بحسب علاقات التخاطب، النهي بمعنى الاستعلاء كما تحتمل ما هو أضعف منه كالنُصح أو التحذير أو الرجاء أو التنبيه. والمهمُّ أنّ التصريح بالفعل الإنشائيّ عندما يكون مسبوقاً بصيغة لُغويَّة يُعبِّر فيها الحرف عن القوَّة الإنشائية يكون من حيثُ وظيفته الدلاليَّة بيانيًّا بمعنى أنّه يُبيِّن المقصود بما قبله وبمعنى توكيد ما قبله.

وممّا يدلُّ على عدم التساوي بين الفعل الإنشائيّ وما يوافقه من الحروف الموضوعة للإنشاء أنّنا لا نستأنف على الفعل «أنفي» بنفس ما نستأنف به على حروف النفي. بيان ذلك أنّنا نقول:

(51) أنفي مجيء زيد لا عمرو

(52) *لم يَجِئ زيدٌ لا عمرو

وتفسير هذا أنّ (51) مُثبَتَةٌ وإن دلَّت مُعجميًّا على النفي لذلك يجوز استئناف الكلام بـ «لا». لكنّا في (52) نجد النفي الثاني ينقض النفي الأوَّل ومن شروط «لا» أن يخالف ما بعدها ما قبلها (السُّبْكي، **نيل العُلا في العطف بلا**). والمفيدُ في هذا المثال أنّ سلوك الجُملة المبدوءة بفعل الإنشاء يخالف سلوك الجُملة التي يتصدَّرها حرفٌ يدلُّ على معنى ذلك الفعل. وفي هذا ما يُدعِّم عدم

التسوية بين دلالة الحرف على الإنشاء ودلالة الفعل عليه[38]. ويتأكَّد هذا الوصف عندما ننفي الفعلَ الإنشائيَّ الدالَّ على النفي:

(53) *لا أنفي مجيء زيد لا عمرو

والسبب هنا إضافةً إلى ما سبق أنّ الدلالة الإنشائيَّة الحرفيَّة على النفي أقوى من الدلالة المُعجميَّة عليه بما أنّ الجُملة كُلَّها تُختَزَل من حيثُ القوَّة الإنشائيَّة في الصدر.

وإذا عدنا إلى سؤالنا الأصليّ حول وظيفة التصريح بالفعل الإنشائيّ إثباتاً ونفياً وجدنا أنّ نفي الفعل الإنشائيَّ يقتضي مقاماً يردُّ فيه المتكلِّم على مخاطَب توهَّم أنّ النفي قوَّةٌ للكلام أو شكٌّ في ذلك. فمن يقول لك «أنت تنفي أنّ زيداً يُحبُّ ليلى» وأنت لا توافقه في ما نسبه إليك تردُّ عليه:

(54) لا أنفي أنّ زيداً يحبُّ ليلى

والاحتمالات هنا تظلُّ كثيرةً بل أكثر من الاحتمالات التي نجدها في الفعل الإنشائيّ المُثْبَت. غير أنّ السُلَّميَّة المُمكنة في ذلك هي أن يفيد نفيُ الفعل الإنشائيّ الدالّ على النفي مُعجميًّا مقابله المثبتَ، لكنَّ ذلك ليس قاعدةً مُطلقةً كما هو شأن مختلف الحالات التي يبرز فيها النفي بدليل الإمكانات التالية:

(55) لا أنفي أنّ زيداً يحبُّ ليلى أ . بل أُثبت ذلك

ب . بل أُؤكِّد ذلك

ج . بل لا أَعلم

د . بل أَميل إلى أنّه يمقتها

هـ . فأنا لا أَعرفهما جيِّداً

ومن البيِّن أنّنا في (55 ـ أ وب) أمام حالَتَيْن من الحالات التي يكون فيها

(38) لا نعرف على وجه التدقيق ما تكون عليه الأمور في أعمال أخرى كالأمر والاستفهام والتمنّي... إلخ.، وإنْ كُنّا نفترض أنَّ سلوك النهي شبيه بسلوك النفي شبه سلوك الأمر بسلوك الإثبات لكنَّ المسألة تحتاج إلى دراسة.

جواب النفي مؤكِّداً لِما قبله بسبب وجود «بل» من جهة، والانتقال من النفي إلى الإثبات من جهة أخرى. ولئن كان جوابُ النفي الأوّل مُنتَظراً بسبب أنّ ما يقابل النفي إذا نُفي هو الإثبات وبسبب أنّ النقيض يستدعي نقيضه، فإنّ الجواب في (55 ـ ب) يبدو من باب ما أسماه التداوليُّون بالنفي الميتالُغويّ الذي لا يصيب شروط صدق الجُملة المنفيَّة وهو بهذا يُعتَبَرُ جواباً مرفِّعاً من قيمتها. لكنَّ الحالة (55 ـ هـ) تقوم على نفي المُقتضى، أمّا الحالتان (55 ـ ج و د) فننتقل فيهما إلى الإمكان والاحتمال.

وعموماً يتميَّز نفيُ الفعلِ الإنشائيِّ بتسلُّطه في قراءته الإنشائيَّة القويَّة على ما يُسمِّيه سورل بالشرط اللّازم أو الجوهريِّ، كشرط اليقين في صدق المحتوى القضوي عند الإثبات وشرط الشكِّ أو الجهل عند الاستفهام وشرط الالتزام عند الوعد... إلخ. وهذا ما يُقلِّص من احتمالات النفي بأن ينتقل الذهن من نفي القوَّة التي يُسمِّيها الفعل الإنشائيَّ إلى القوَّة التي تقابلها؛ غير أنّ سلوك الفعل الإنشائيَّ في هذا شبيه بسلوك النفي مع ظواهر لُغويَّة أخرى، إذ نجد النفي يتسلَّط على مُكوِّنات ضمنيَّة أخرى فتنتفي القوَّة الإنشائيَّة التي يُسمِّيها الفعل بانتفاء بعض مُقتضياتها، وقد يتسلَّط النفي على تلك القوَّة ليزيدها تقويةً في جواب النفي كأن تنفي الوعد بالمجيء لتعقبه بأنّك تصرُّ على المجيء أو تنفي الإثبات لتؤكِّد شدَّة يقينك في ما أثبتَّ. وبين الحركتَيْن، أي نفي القوَّة للانتقال إلى ما يقابلها ونفي القوَّة لتوكيدها وتقويتها، نجد الحالات التي تُمكِّن من الانتقال من قوَّة إنشائيَّةٍ ما إلى أخرى قريبةٍ منها.

الفصل الثاني

تعامل النفي والأسوار

«La quantification universelle et la quantification existensielle sont intimement unies, quant à la signification, par la négation»
Quine, 1973, p.127.

1. توضيح مسألة التسوير

تُمثِّل الأسوار لدى المناطقة ضرباً من العوامل التي تربط المُتغيِّرات فتُسمَّى مُتغيِّرات مربوطة مقابل المُتغيِّرات الحُرَّة أو غير المربوطة (Chambreuil، 1998، ص32). وقد تكون هذه المُتغيِّرات موضوعات (أي أسماء دالَّة على الذوات) أو محمولات (مُشتقّات)[1]. وسنهتمُّ في هذا الفصل بالمُتغيِّرات من الأسماء ممّا يعني أنّنا سنبقى في حدود منطق الدرجة الأولى (Lyons، 1978، ص124 و Asher، 1994، ص3423).

والسائد في أعمال المناطقة المحدثين[2] التمييز منذ فريغه بين سورَيْن، هما

(1) أو ينبغي أن نُؤوِّلَ على أنّها مُشتقَّات ذات دلالة علائقيَّة حتَّى وإن كانت أسماء دالَّة على ذوات مثل «إنسان» في «س إنسان».

(2) مشكلة الأسوار توجد عند أرسطو مُحلَّلة في نظريَّته حول القياس ونجد المفاهيم الأساسيَّة للتسوير الجزئي والكليِّ وعدمه في كتاب **العبارة**، Aristote، De l'interprétation، ابتداءً من ص87. وابن رشد، **العبارة**، ابتداءً من ص91. وأبرز ما فيها مُربَّع المُتقابلات الذي استقرَّ تاريخيًّا وأثَّر في اللُّغويِّين والبلاغيِّين (السَّكَّاكي، **مفتاح العلوم**، ص454) وقد نُقِدَ مُربَّع أرسطو من جِهتَيْن: الأولى، أنّه يكتفي بالسور الواحد للجُملة الواحدة دون اهتمام بإمكان تعامل الأسوار =

السور الكليُّ (1.أ) والسور الوجوديُّ (1.ب) (Quine، 1973، الفصل 21):

(1) أ . (∀ س) ← «لكلّ س (. . .)»

ب . (∃ س) ← «يوجد س»

مع الإشارة هنا إلى أنّ «لكلِّ س (. . .)» تعني كلَّ فرد فرد منفصلاً ولا تعني الجُملة، كما أنّ السور الوجوديَّ لا يُنظر فيه إلى عدد «س» بل إلى وجوده في الخارج. إلّا أنّ الأمور عمليًّا بحسب ما فهمنا عن بعض الدارسين تُفضي إلى قراءة السور الكليِّ قراءة استغراقيَّةً، وقراءة السور الوجوديِّ قراءةً بعضيَّةً.

وهذا الوجه في الفَهْم نستمدُّه من مثال ضربه ليونز (Lyons، 1978، ص124-125). فَهَبْ أنّ «س» مُتغيِّرٌ وأنّ «أ» محمولٌ يعني إنساناً و «ع» محمولٌ يعني عاقلاً و«←» رمز للشرط و«&» رمز للوصل، فإننا باعتبار الأسوار يُمكننا أن نركِّب القضيتَيْن التاليتَيْن:

(2) (∀ س) (أ س ← ع س)

(3) (∃ س) (أس & ع س)

فالصيغة (2) تُمثِّل الجُملة (كل الناس عقلاء) بما أن (∀ س) تعني «لكل واحد س» و(أس ← ع س) تعني إذا كان «س» إنساناً إذن «س» عاقل. أما الصيغة (3) فتُمثِّل الجُملة «بعض الناس عقلاء» بما أن الرموز تعني «يوجد على الأقل «س» بحيثُ «س» إنسان و «س» عاقل».

ولو صحَّ أن السورَيْن الوجوديَّ والكليَّ يتقابلان في البعضية والكلية[3] فإن الأمر واضح عندنا بما أن الوجود مُقتضىً في كليهما لكننا إذا حملنا الرمز (∃) على الوجود دون اعتناء بالعدد أو الكم فإن بعض الغموض، وقد يكون عائداً إلى جهلنا بالمنطق، يلفُّ المسألة.

= داخلها. والثانية، عدم عنايته بالأسوار غير النمطيَّة أي عدا كُلُّ وبعضُ. (Asher، 1994، ص3423).

(3) وجدنا بعض الدارسين يستعملون عبارة لبعض «س» تأويلاً للرمز (∃ س) ولا نعرف مدى صواب ذلك منطقيًّا. (عن Salem، 1987، ص115).

فقولنا «يوجد س» تأويلاً لـ (∃) سيعني أن العدد أو الكم مُقتضىً، لكن الوجود في السور الكلي سيكون حينئذٍ مُقتضىً كذلك. ومن هذه الناحية لا نفهم وجه الربط بينهما في مفهوم التسوير فربما كان الوجود حينئذٍ أقرب إلى الجهة التي تؤخذ منها القضايا في المعنى الأرسطي للجهة، أي حال وجود الموضوع قياساً على كيفية وجود المحمول للموضوع شأنه شأن الكلمة الوجودية والضرورة والإمكان (De l'interprétation, Aristote، ص120-121 وخاصة ملاحظة المحقق هامش 2 وابن رشد، **العبارة**، تعريف الجهة، ص117 ونفي الكلمة الوجودية باعتبارها جهة، ص119).

ومهما تكن درجة صحة ملاحظتنا وجواب المناطقة عليها فإننا سنحمل عبارة السور على ما يدلُّ على العدد أو الكم. فالسور هو كلُّ ما يُبيِّن لنا العدد أو الكم الذي يُحيل عليه اسم ما بأيِّ وسيلة من وسائل بيان الأعداد والكميات. فإذا وافق فَهْمنا هذا ما يفهمه المناطقة فلا إشكال، وإن خالفهم فمن الثابت أن جُلَّ اللغويين أخذوا المعنى الذي ذهبنا إليه أو شيئاً قريباً منه[4].

غير أن مشكلة الوجود تظل دائماً مطروحةً لكن باعتبارها مُقتضىً للعنصر المسوَّر وليس سوراً. فالمتكلم عند الإثبات لا يُسوِّر مبدئياً إلّا ما يعتبره موجوداً بوجهٍ من الوجوه.

بناءً على هذا، فإن ما يهمُّنا لغوياً هو تحديد كيفية توزيع الكميات على الذوات وطريقة تصورها لغوياً، أما مشكلة وجود الأشياء فلها اعتبارات أخرى[5].

(4) نذكُر بالخصوص Milner، 1978، إضافةً إلى التوليديين الذين اهتمُّوا بالمسالة سواءٌ في إطار الدّلالة التوليدية (Lakoff، 1976) أو الدلالة التأويلية (Jackendoff، 1972)، ويَبرزُ كذلك في البحث التأليفي الذي قدَّمه (Galmiche، 1977).

(5) حدَّد غلميش (Galmiche، 1977، ص30) مشاكل التسوير في الثلاثة المذكورة في المَتن. ونلاحظ في هذا السياق أن الوجود المنطقي أقرب «إلى الوجود الحقيقي» في حين أن الاستعمال اللغوي يكتفي بمجرد ذكر المُركَّب الاسمي مهما يكن مرجعه حقيقيًّا أو اعتباريًّا أو خياليًّا أو وهميًّا... إلخ. ليفرض وجوده تاركاً للمتخاطبين في المقام المخصوص أن يتفاهموا ليقبلوا هذا الوجود أو ليعترضوا عليه، فالواضع لم يضع اللغة لمفاهيم المناطقة فحسب.

وتوفر العربية شأنها شأن اللغات الأخرى طُرُقاً عديدةً في تُسوير الأسماء والمُركَّبات الاسمية أبرزها:

أ . التعريف والتنكير.
ب. بعض الأسماء التي تلزم الإضافة {كل، بعض، كلا...}.
ج . بعض الحروف {كم، رب، من...}.
د . بعض الظروف {دائماً، أحياناً، أبداً...}.
هـ . بعض الصفات {كثير، قليل، نصف، عديد...}.
و . أسماء العدد {واحد، اثنان، ثلاثة...}.
ز . بعض الصيغ الاشتقاقية {اسم المرة، صيغة المبالغة، اسم التفضيل}[6].

إن ما يوجد في (أ) ـ (ز) لا يُمثِّل قائمةً دقيقةً لكنها مجرد ملاحظات غير مُنظَّمة تُبيِّن لنا مدى اتساع المسألة إذا أردنا معالجتها في اللغة، لكن قصدنا أن نعالج بعض المسائل التي يطرحها تعامل النفي مع الأسوار.

وقد سبق لنا أن اعتبرنا الأسوار في سُلَّم تحديد العناصر التي يتسلط عليها النفي من أشد العناصر تأثُّراً بوجود النفي عند معالجة البنية المعنوية للكلام وتحديد بؤرته[7] (المبخوت، 2006).

وتعود هذه العلاقة بين النفي والأسوار في ما نزعم إلى أن الأسوار من المُكوِّنات اللغوية الدلالية ذات المعنى الإنشائي فهي في عمومها مُكوِّنات اسميَّة حرفيَّة. يدلُّك على ذلك أن أشهر الأسوار أي «كل» و«بعض» من المُكوِّنات التي

(6) يتحدث الفاسي الفهري (1985، ص184) عن «التراكيب المقارنة» التي تعتمد أسماء التفضيل، وهو في ذلك يقيس على ما وُصف في النحوَيْن الإنكليزي والفرنسي عند دراسة التسوير.

(7) مما يُدعِّم هذا ما نجده في دراسات كثيرة سابقة من تأكيد لمتانة العلاقة بين النفي والتسوير من جهة، والتسوير والاقتضاء من جهة أخرى، (Caron، 1983، ص177)، ونُضيف بداهةً علاقةَ النفي بالاقتضاء. ولا توجد دراسة للأسوار يُمكنها أن تتجاهل النفي، وقد بيَّن باحثون عديدون (مثلاً Partee، 1999، Eckardt، 1999) في دراسات جزئية مثل هذا التأثُّر القويّ بالنفي عند وجود الأسوار.

تفتقر دائماً إلى الإضافة وهي في ذلك كالحروف تفيد معناها في غيرها، وإن لم تكن حروفاً فاسميَّتها لا شك فيها لكنها من الأسماء المُبهمة العامة التي تحتاج إلى تخصيص. فهي من جهة، تتخصص بما تُضاف إليه؛ وهي من جهة أخرى، تُخصِّص، كميًّا، ما تُضاف إليه.

وهذه الخاصيَّة العامَّة للأسوار تجعلها من المُكوِّنات المُنشئة للأحياز. فحيِّز السور هو العناصر التي يُسيطر عليها فتكوِّن معه تركيباً اسميًّا ولا نرى سبباً لتسميته تركيباً سوريًّا على ما اقترح الفاسي الفهري (1985)، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار وحدة مقولة التسوير دلاليًّا وتنوُّعَ تشكُّلها اللُّغويّ («السطحي») وبالأخصّ إذا سلَّمنا بأنّ الأسوار يُمكن أن تكون مُقدَّرة مُضمرة كما هو الشأن عند التنكير.

ونضيف هنا أنّ هذا التحديد لخصائص الأسوار ينظر إلى جانب من المسألة وهو لا ينطبق على الأسوار الحرفيَّة ونقصد بالخصوص لام التعريف والتنوين في التنكير. وربَّما احتجنا هنا إلى نظريَّة توحِّد بين مختلف العناصر التي تقوم بدورٍ تسويريٍّ في اللّغة. فليس من باب الصدفة أن يلاحظ الدارسون في العربيَّة وغير العربيَّة أنّ «الناس» قد تُؤوَّل بـ «كلّ الناس» تحقيقاً أو مجازاً في بعض السياقات وبالكلّ العهديّ الضيِّق جدّاً أي «بعض» في مثل «جمع الأمير الصاغة». وليس من باب الصدفة أنّ «كلّ الناس» قد تعني «كلّ فرد من الناس» وأنّ «رجلاً» في «جاءني رجلٌ» تعني «رجلاً واحداً من الرجال» وأنّ «ما جاءني رجل» قد تعني نفي مجيء رجل واحد من الناس لأنّه جاء أكثر من رجل، وقد تعني نفي مجيء أيِّ رجل من جنس الرجال. وليس من باب الصدفة أيضاً أنّ قولنا لـ «جاءني ثلاثة رجال» يُمكن أن نعبِّر عنها بـ «جاءني ثلاثةٌ من الرجال». ونحن نلمّح هنا إلى الحرف «من» في دلالته الاستغراقية ودلالته التبعيضية وكلتاهما تعود إلى دلالة ابتداء الغاية كما سنُبيِّن. ومثل هذا الربط لو تعمقناه سيسمح لنا في ما نظن بافتراض بِنية موحِّدة للأسوار تكون فيها «من» ركيزةً أساسيَّةً. وهي تظهر أحياناً في مثل لـ «ما جاءني من رجل» و«زيد أكبر من عمرو» وتضمر أحياناً في الأمثلة التي ذكرناها سابقاً كما تُضمر على التأويل في مثل «لا رجلَ في الدار» وحقها أن تكون* «لا من رجل في الدار» على ما قال النحاة. ولا غرابةَ في الأمر فأخت «من» في لغة كالفرنسية هي «de» التبعيضية (de partitif) ووظائفها لا تختلف كثيراً

عن وظائف «من» مما سمح لملنار بافتراض «de» في التراكيب الدّالة على التسوير (Milner، 1978، خصوصاً ص158)[8].

وليس في وسعنا في هذا السياق أن نختبر هذه الفرضية لكننا نعتبرها حدسيًّا فرضيَّةً قويَّةً جديرةً بالتعمق، غير أن ما يعنينا على وجه التحديد هو التمييز بين ما يكون من الأسوار موسوماً بلفظ يُسمِّي السورَ والعلاقةَ في آنٍ وما يكون غير موسوم لأن الموسوم أشد تأثُّراً بالنفي. وسنهتمُّ في هذا الفصل بالضربَيْن. أما الضرب الأول، فما يتصل بالسور «كل»، وأما الضرب الثاني فيتصل بجُملة من المعاني التي تتزاحم في اللفظ أبرزها معنيا التنكير والعدد (إفراد وتثنية وجمع).

ولئن كانت الأسوار في حدِّ ذاتها تُعتبر ملتبسةً فإن دخول النفي عليها يكثّر من احتمالات الالتباس (Caron، 1983، ص197) ووجوه الالتباس في الأسوار كثيرة لكنها تعود عموماً إلى التباس في تعامل أحياز الأسوار: (عن Muller، 1997، بتصرف).

(4) أ . يحبّ كلّ الفتيان الفتيات

ب . الفتيات يحبّهنّ كلّ الفتيان

فالاختلاف في المعنى هنا يعود إلى ترتيب الأسوار وما يتصل بها وهو يتعلّق من جهة أخرى بقراءة «كلّ» و «ال» قراءةً جُمليَّةً (أي مجموع الفتيان) أو قراءةً فرديَّةً (كلّ فتى فتى)، وما يُثيره التأليف بين هذه المُعطيات من احتمالات من قبيل «كلّ فتى$_1$ يحبّ فتاة$_1$ وكلّ فتى$_2$ يحبّ فتاة$_2$...» و «كلّ الفتيان مجتمعين يحبّون الفتاة$_1$ والفتاة$_2$ والفتاة$_3$...» و«كلّ فتى$_1$ يحبّ الفتاة$_1$ والفتاة$_2$ والفتاة$_3$...» إلخ[9]. وإذا جعلنا «الفتيات» في (4) مفرداً نكرةً ظهرت مشاكل أخرى لا تقلُّ قيمةً عمّا ذكرنا.

(8) يضع ملنار قيوداً على هذا الافتراض ينطلق فيها من اللغة الفرنسية، وهو يعتبر القاعدة التي افترضها خاصةً بالفرنسية وصياغتها هي: $[N' \rightarrow de/N]$. وقد انتبه الفاسي الفهري إلى هذه الفكرة لكنه وجّهها إلى دراسة تراكيب المقارنة حيثُ تبرز «من» بوضوح (الفاسي الفهري، 1985، ص185).

(9) توجد أمثلة عديدة يعرضها غلميش (Galmiche، 1977) تثير مثل هذه المشاكل، ومن البديهي أن تمثيلها الدلالي يطرح مشاكل على المناطقة وبالخصوص على اللغويين =

ويعود اللّبْسُ كذلك إلى مسألة الإحالة ومقاصد المتكلم:

(5) أ . أريد أن أزور بعض الأصدقاء

تَبْرُزُ المشكلة في تحديد «البعض» الذي يقصده المتكلم إذ يحتمل كلامه أن يكون قاصداً أصدقاءً معيَّنين من مجموع أصدقائه كما يحتمل أن يكون قاصداً «أيَّ أصدقاءٍ مهما كانوا». ولا شك أن لعدم تحقق مفعول الفعل «أراد» دوراً في هذا إذ يزول جانب من اللبس عندما نستعمل فعلاً تحقيقيًّا من قبيل:

(5) ب . زارني بعض الأصدقاء

وإذا حدَّدنا الإشكال أكثر فإن هذا التعدد في الاحتمالات الناتج عن الأسوار ينضاف إليه ما لاحظناه من تعدُّد احتمالات النفي. غير أننا افترضنا أن النفي إذا وجد سوراً توجه إلى السور أساساً بما أنه العنصر البؤرة في الكلام. لكن مثلما يكون السور واقعاً في حيِّز النفي فإن النفي يُمكن أن يقع في حيِّز السور:

(6) لم أكتب كل ما أردت كتابته

(7) كل ما أردت كتابته لم أكتبه

وهذه الجُملة (7) بالذات تحتمل أكثر من قراءةٍ إذا أدخلنا اعتباراتٍ عامليَّةً أساسها نصب «كل» على تقدير العامل ورفعه على الابتداء.

ولتبسيط العرض لن نهتم بالحالات التي يُغيِّر فيها المتكلم لاعتبارات تخاطبية موضع البؤرة من السور إلى عنصر آخر من قبيل:

(8) لم يزر صديقي جميع أجزاء المتحف

فإعرابيًّا دلاليًّا نعتبر جميع وما في حيِّزها موضعاً للبؤرة لكن لأسباب تقاوليَّة يُمكن للمتكلم أن يجعل «صديقي» بؤرةً ليُثبت «أخي» مثلاً أو يجعل الضمير هو البؤرة ليُثبت «صديقك» وما إلى هذا من الاحتمالات (راجع Partee، 1999).

= الآخذين بمفهوم التسوير والقائلين بوجود بِنية مضمرة أصلية منطقية دلالية نؤول انطلاقاً منها التشكّل اللفظي.

2. النفي والتسوير والتعيين

بين التعيين، تعريفاً وتنكيراً، والتسوير صلةٌ وثيقةٌ[10] حتى ذهب بعض الدارسين (Lyons، 1990، ص89) إلى أن التعريف باللام (ومرادفاته في الإنكليزية والفرنسية) يقوم أحياناً بدور السور كما تقوم بعض الأسوار («بعض» مثلاً) بدور التعريف في سياقات مُعيَّنة. وبقطع النظر عن مدى صحة هذه الفكرة فإن ما يعنينا أساساً هو إبراز الدلالة التسويرية للتعريف والتنكير للنظر في علاقتها بالنفي.

1.2. دلالة اللام والتنوين على التسوير

إذا نظرنا في الأمثلة التالية:

(9) أ . اشتريت سيارة

ب . اشتريت السيارة

ج . اشتريت عنباً

د . اشتريت العنب

هـ . التقيت أبطالاً

و . التقيت الأبطال

نجد أن الجُمل التي تتضمَّن المفعول النكرة تُؤَوَّلُ على البعضيَّة أي سيارة واحدة من السيارات وشيئاً (قليلاً) من العنب ومجموعة من الأبطال. في حين أن المفعول المعرفة يقتضي بالوضع في (9 ـ د) أن يكون المُشترى كلَّ العنب

(10) نجد في كتابات المحدثين (الكشو، 1997، الشاوش، 2001) شيئاً من الاهتمام بقضايا التعريف والتنكير، لكن علاقته بالتسوير لم تلقَ بعدُ حظَّها من الدرس بل إننا نزعم أن دلالة التعريف والتنكير وما تطرحه من مسائل في الفُروق والوجوه بين التراكيب ما زالت لم تدرس بعدُ رغم وفرة الافتراضات والآراء التي نجدها لدى النحاة عموماً ولدى البلاغيين خصوصاً (السَّكَّاكي، ص216؛ القزويني، ص47-55؛ التفتازاني، **المُختصر**، ص220-243؛ السيد الجُرْجاني، ابتداءً من ص80 إضافةً إلى **شروح التلخيص**).

والمُلتقى بهم في (9 ـ و) هم كلُّ الأبطال، أما (9 ـ ب) فالأصل أن تُقرأ على الكلية كما في قولك: «السيارة تعمل بالمحروقات والثلاجة تعمل بالكهرباء» على معنى جنس السيارة وجنس الثلاجة. لكن في مثل هذه السياقات تُقرأ على أنها سيارة واحدة على اعتبار أن المقصود المتعارف فرداً من جنس السيارات. وهذا المتعارف في الأفهام هو الذي يُمثِّل قرينةً على أن (9 ـ د) في قراءتها الأصلية الوضعيَّة لا تستقيم شأنها شأن (9 ـ و) لأنّه يستحيل على إنسان أن يشتري كلَّ العنب أو أن يلتقي كلَّ الأبطال. فدلالة لام التعريف على الكليَّة هنا، وهي دلالةٌ نلحُّ على أنّها الدلالة الأصليَّة للّام في التسوير، تصبح بموجب القرينة دالّةً على البعض.

إلّا أنّ في كلامنا هذا ثلاث مشاكل على الأقل: أوّلها، من أين أتينا بدلالة التنكير على البعضيَّة ودلالة اللّام على الكليَّة؟ وثانيها، إذا كانت اللّام الكليَّة تصبح بالقرينة دالّةً على البعضيَّة فما الفرق بينها وبين البعضيَّة التي تدلُّ عليها النكرة؟. وثالثها، إذا كانت «السيّارة» في (9 ـ ب) تعني «سيّارة واحدةً» فإنّ هذا التسوير العددي يوجد كذلك في النكرة (9 ـ أ) ممّا يستدعي تبيُّن الفُروق.

نلاحظ أولاً أنّ في الأمثلة تنوعاً من حيثُ أنّنا نجد اسماً مفرداً واسم جمع واسماً مُصرَّفاً في الجمع، لكنَّنا نشير إلى أنّ هذا وإن كان له تأثيرٌ في تحليل الفُروق فإنّ اعتماد أسماء الأجناس وتصريفاتها المختلفة عدداً لا يُغيِّر في الملاحظة السابقة شيئاً، والسبب في ذلك يعود إلى أمورٍ أبسطَ من ناحية، وأشدَّ تعقيداً من ناحية أخرى.

يكمن وجه البساطة في التسليم بأنّ اللّام دليلٌ على الكليَّة إلّا إذا وُجدت قرينةٌ على خلافها، وأنّ التنوين الذي يكون في مقابل اللّام دليلٌ على البعضيَّة دائماً (الأَسْتَراباذي، ج3، ص237)؛ والقيد الذي نضيفه هنا أنّ كلامنا مُتَّصلٌ بالإثبات فهو الأصل الذي عليه القياس ولهذَيْن الأصلَيْن صلةٌ بالمعنى. فالنكرة هي «بعضٌ مجهولٌ من جُملة» على حدِّ تعبير الأَسْتَراباذي، أمّا المعرفة فهي الاسم الذي يُقصد به الجنس والماهية ونفس الحقيقة بعبارة القدامى. وهي كلُّها تعود إلى قصد واحد هو المعنى الكلِّي (أي مفهوم المُسمَّى) بقطع النظر عن الأفراد الذين يصدق عليهم ذلك المعنى وبقطع النظر عن وجودهم في الخارج

كالشمس والقمر والذرَّة والأوكسيجين أو عدم وجودهم فيه كالعنقاء والعنزأيل والعمل النحويّ عنْد سيبويه ونقل ألفاً عند تشومسكي.

وفي هذا الذي قلنا جوابٌ أوليٌّ على السؤال الأول أعلاه وفيه أيضاً جوابٌ على السؤال الثاني. ومُلخَّصه أنّ «عنب» و«أبطال» يختلفان عن «العنب» و«الأبطال» من حيثُ دلالة كلٍّ واحد منهما إمّا على معرفة أو نكرة بالمعنى الذي سقناه الآن، ويلتقيان على معنى واحد بموجب تدخُّل القرينة في قلب الدلالة الكليَّة للّام إلى دلالة بعضيَّة. وللسؤال الثالث مجالٌ بعد حين.

أمّا التعقيد فيبرُز عند تحديد الحالات التي لا تدلُّ فيها اللّام على الكليَّة المُلازمة لها وقد مثَّلتْ هذه المسألة موضوع نقاش لدى القدامى نستلهم منه ما نراه خادماً لتصوُّرنا[11].

لئن كان التنكير لا يُثير مشكلةً تسويريَّةً فهو دالٌّ على البعضيَّة دائماً فإنّ التعريف يحتاج إلى أصل يضبطه، ولمّا كان مدار التسوير على تبيُّن علاقة اللَّفظ بالخارج لتحديد كميَّة أو عدد الذوات التي يُحيل عليها فيه فإنّ اتِّخاذ «الحقيقة» (بمعنى «الأمر الكليّ أو المعنى الكليّ باعتبار تحقُّقه ووجوده في الخارج) منطلَقاً يبدو لنا مقبولاً. وعلى هذا فلنعتبر اللّام تفيد الحقيقة ولنسمِّها كما سمّاها النحاة والبلاغيُّون «لام الحقيقة» أو «ال الجنسيَّة».

ولام الحقيقة إذا دخلت على الاسم لتعريفه تكون في علاقتها بالخارج إمّا دالَّة على كليَّة الحقيقة أو تحقُّقها في بعض الأفراد أو تحقُّقها في جميع الأفراد:

أ . فإذا دلَّت على كليَّة الحقيقة كانت اللّام للجنسيَّة أي للحقيقة في حدِّ ذاتها، وهو ما نجده في التعريفات والحدود.

ب. وإذا دلَّت على فرد غير مُعيَّن أو أفراد تحقَّقت فيهم كانت اللّام لام العهد الذهنيِّ. والذهن هنا هو «ذهن الواضع» على المشهور وإن ذهب البعض إلى «ذهن المخاطب» (الدسوقي، ج1، ص303).

(11) نعتمد في بناء هذا التصوُّر أساساً على الدسوقي، **الحاشية**، ج1، ص320-344 دون التزام منّا بكامل الجهاز الذي يستعمله مع اعتمادنا أساساً على ما يُقدِّمه من تعريفات بدت لنا مفيدة.

ج . وإذا دلَّت على تحقُّقها في جميع الأفراد بموجب دلالة اللَّفظ اللُّغويَّة كانت اللّام للاستغراق الحقيقي أو بموجب دلالة اللَّفظ على جميع الأفراد الداخلين فيه بحسب العُرف كانت للاستغراق العُرفي. والعُرف هنا يعني «حقيقةً مُقيَّدةً» (الدسوقي، ج1، ص331).

د . إذا دلَّت على تحقُّقها في فرد واحد مُعيَّن كانت للعهد الخارجيِّ سواءٌ أكان ذلك العهد صريحاً بتقدُّم ذِكره أو مُكنًّى عنه أو عَلِمَهُ المخاطَب سواءٌ أكان حاضراً أم لا. وتعيين الفرد هنا هو الذي يُميِّز العهدَ الخارجيَّ عن العهد الذهنيِّ[12].

وفي هذه التفصيلات التي ذكرنا نجد نقطةً يلتقي فيها التعريف بالتنكير وهي العهد الذهنيُّ. فالمعرَّف بلام الحقيقة يصبح معنويًّا كالنكرة لأنّه يُحيل على بعضٍ غير مُعيَّن من جُملة الحقيقة، وهذا ما يفسِّر التقاء التنكير في «سيارة» بالتعريف في «السيارة» ودلالتهما معاً على السور العدديِّ «واحدة». فالفرق إذن بين سيارة معهودةٍ ذهنيًّا وسيارةٍ هي «بعض مجهول من جُملة»، وبين سيارة تتَّحد فيها الحقيقة مع المعهود والواحد فيها مجاز بما أنّ البعضيَّة مستفادةٌ من القرينة، وبين سيارة تفيد الواحد من الحقيقة أي أنّ الواحد فيها حقيقةٌ لا مجاز (التَّهانَوي، ص1001).

وإذا سلَّمنا بالمُعطيات السابقة في عمومها فإنّ اللّام تفيد التسوير بطريقتَيْن:

أ ـ إذا دلَّت على المفهوم الكليِّ من الاسم أي الحقيقة في حدِّ ذاتها (الحالة أ) وإذا دلَّت على جميع ما تصدق عليه من الأفراد (الحالة ج) والإشكال الذي تثيره كليَّة اللّام مُتَّصل بإطلاق الحقيقة وتقييدها.

(12) أرجعنا هنا العهد الخارجي إلى لام الحقيقة ويُمكن افتراض العكس. وقد نسب الدسوقي إلى «الحفيد» فكرةً أساسيَّةً في ظنِّنا لتعليل إمكان الافتراضَيْن مفادها أنَّ النكرة إذا اعتبرناها موضوعةً للدلالة على الفرد كان العهد الخارجي الأصل لأنَّ التعريف يترك الأمر على حاله أي «رجل (واحد)» و«الرجل (الواحد)»، وإذا اعتبرناها موضوعة للجنس دون قيد حضور كانت لام الحقيقة الأصل لأن اللّام إشارة «إلى معنى ما دخلت عليه» (الدسوقي، ج1، ص329). ومهما يكن من أمر، فما يعنينا في هذا الفصل يسمح لنا باختيار أيِّ افتراض ما لم يناقض الحساب الدلالي لتعامل النفي والأسوار. وهو قصدنا هنا. لكنَّنا سنبيِّن بعد حين في التحليل أنَّ فرضيَّة العهد على مذهب السَّكَّاكي والأصوليِّين تكشف جوانب أخرى من المسألة سنستغلُّها بوجهٍ من الوجوه.

ب- تفيد اللّام البعضيَّة سواءٌ دلَّت على فرد غير مُعيَّن (الحالة ب) أو على فرد مُعيَّن (الحالة د). والإشكال هنا إلى أيِّ مدىً يُمكننا اعتبار البعضيَّة مُشتقَّةً من الكليَّة.

من البيِّن أنّ الكليَّة والبعضيَّة تكونان في الحالتَيْن إمّا بالنظر إلى مدلول اللَّفظ في حدِّ ذاته أي دون أيِّ تعيين في الخارج، وإمّا بالنظر إلى ما تصدق عليه أي بتعيين الكلِّ أو البعض في الخارج.

وقد أجاب القدماء عن السؤال الثاني الذي طرحناه بوضوح وجوابهم قائمٌ على أصل يَعْسُر الطعن فيه نظراً إلى بساطته وشموله وقيمته الإجرائيَّة. وهو ما ذكرناه من جعل قيمة اللّام هي الكليَّة لا تتبدَّل في ذاتها لكنَّها تتخصَّص سياقيًّا ومقاميًّا بمعونة القرائن. غير أنّ السؤال الأول حول إطلاق الحقيقة وتقييدها أعسر. فقد ذكر التَّهانَوي أنّ التمييز بين الاستغراق الحقيقي والاستغراق العُرفي بدعة من السَّكّاكي (**مفتاح العلوم**، ص216)، و«اتَّخذها من جاء بعده مذهباً». (التَّهانَوي، ص1001). والأهمُّ من ذلك أنّه يضرب المثال التالي: «ربّما تقول في بلدٍ البطيخ خير من العنب لأن بطيخه خير من عنبه، فالإشارة في كلٍّ من البطيخ والعنب إلى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد آخر».

مفاد المثال الذي قدَّمه التَّهانَوي أنّ اللّام في كلمتَي «العنب» و«البطيخ» تحافظ على دلالتها الكليَّة لكنَّ هذه الكليَّة مُقيَّدة بالبلد الذي فيه التخاطب. فهما كلٌّ في البلد بعض في غير البلد. وليس الإشكال هنا بل الإشكال واقع في النظر إلى دلالة اللّام في اسمٍ ما على الكليَّة دلالةً ترتكز على أمرَيْن هما: اتِّحاد مدلول اللَّفظ بأفراده في جميع «البلدان المُمكنة» (قياساً على العوالم المُمكنة في لغة المناطقة)، واتِّحاد مدلول اللَّفظ بأفراده في «البلد المعهود» أو «العوالم المعهودة».

نُعيد صياغة الإشكال بطريقة أخرى. هل يدلُّ اللَّفظ المُستغرق لأفراده على جميع الأفراد المُمكنين الذين يُمكن أن يصدق عليهم ذلك اللَّفظ أم يدلُّ على مجموعة محدودة من الأفراد تضيق وتتَّسع بحسب مُتغيِّرات تخاطبيَّة؟

يبدو أنّ الفَهْم الاستغراقيَّ الأول هو منزع المناطقة في بحثهم عن شروط الصدق،

والفَهْم الاستغراقيَّ العُرفي هو فَهْم المتكلِّمين العاديِّين في بحثهم عن البيان والإبانة.

وإذا صحَّ هذا التمييز وثَبتَ هذا الفرق فإنّ لام الحقيقة ذات الدلالة التسويريَّة تؤدِّي وظيفة تكوين مجموعة من الذوات تكويناً مفهوميًّا لا ماصدقيًّا. (Caron، 1983، ص207-208).

وليس في الأمر أيُّ غرابة فقد لاحظ المناطقة أنفسهم هذا واعتبروا إمكان تعريف السور الكليِّ بحسب رابط الوصل المنطقيّ واعتماد رابط الفصل لتعريف السور الوجوديِّ بحيثُ نجد تكافؤاً على النحو التالي:

(10) $(\forall س)(ص س) \equiv ص_{أ} \wedge ص_{ب} \wedge \ldots \wedge ص_{ي}$

وقد لاحظ المناطقة (Quine، 1973، ص129 وانظر: Lyons، 1978، ص125) أنّ التخلِّي عن الأسوار وتعويضها بهذه المجموعات القائمة على الوصل مُمكنٌ لو يتوفَّر لنا دائماً عالَمٌ متكوِّنٌ من أفراد مُحدَّد مُنتهٍ قابل للجَرد والإحصاء.

ولمّا كانت حدود الواقع عند الفلاسفة مُتنازعاً عليها فإنّ توفير الشروط السابقة محالٌ. وهومحالٌ في مستوى النظر العقليِّ لكنَّه مُمكنٌ بطُرُقٍ أخرى. ويُمكننا هنا أن نفترض افتراضات عرفانيَّة تستند إلى التمييز داخل الذاكرة بين ذاكرة قريبة وذاكرة بعيدة. ويُمكننا أن نفترض تخاطبيًّا ما هو معهودٌ لدى المتخاطبَيْن أي ما يُسمَّى بالمعرفة المشتركة أو الافتراضات المقاميَّة. لكنَّ للغة طريقة أبسط وأكثر مرونةً من ذلك. فهذه المجموعات التي تُمثِّل عوالمَ مُمكنةً تستند إلى ما يقوم بين العناصر اللُّغويَّة المُعجميَّة من علاقات اشتراك أو تقابل تنتظمها الحقولُ المُعجميَّة على نحوٍ مُجرَّد إمكانيٍّ والحقولُ الدلاليَّة على نحوٍ متحقِّق مُنجزٍ في الخطابات. وقد رأينا نماذج عديدة طيلة هذا البحث من دور الحقول المُعجميَّة في تحديد ما يُجاب به عن النفي وأساس هذه الحقول هو اختيار العنصر المُعجميِّ ذاته وما يستدعيه من ترابطات داخل المُعجم أو في «عالم الخطاب». وهو في الحالَتَيْن عهديٌّ سواءٌ حملنا العهد على العهد بين المتخاطبَيْن بما أنّ «المعرفة والنكرة بالنسبة إلى المُخاطب» (ابن يَعيش، ج1، ص86)، أو حملناه على العهد لدى الواضع مُجرَّداً عن الاستعمال (الدسوقي، ج1، ص330)، أو حملناه على العهد لدى المتكلِّم المُستعمل (السُّبْكي، **عروس الأفراح**، ج1، ص344).

ويستلزم هذا أن يكون لحيِّز السور وللتركيب النحويِّ الذي يُحدِّد موقع السور دورٌ في تحديد العلاقة بين مدلول السور وما يوافقه، أي ما يصدق عليه في العالم الحقيقيِّ الخارجيِّ (Galmiche، 1977، ص13)، ويستلزم أيضاً أن يتحدَّد العالَم الحقيقيُّ على نحوٍ نسبيٍّ بدور السور في تصنيف أشياء العالم ودور المُكَوّن المُسَوّر في تحديد هذه الأشياء بحسب الواضع ودور المتخاطبين في ضبط المعهود من الأشياء.

لتوضيح ذلك نقدِّم الأمثلة التالية متدرِّجةً ممّا يَحتمل أن يكون اللَّفظ فيه مُحيلاً عهديًّا على مجموعة فارغة أو عنصر واحد أو أكثر من عنصر أو ما لا يُحدُّ من العناصر:

(11) أ . دشَّن الملك مصنع الحليب

ب . أشرقت الشمس

ج . اجتمع الولاة في القصر الرئاسيِّ

د . اجتمع الإخوة في بيت الأب

هـ . تجمهر الناس في الساحات

فإذا افترضنا في زمن هو الحاضر متخاطبَيْن في بلد هو تونس فإنّ مجموعة «الملك» ستكون فارغةً إذا قصدنا بها مطابقة الواقع ولم يوجد في مقام التخاطب تحديدٌ لما يحيل عليه الملك.

أمّا مجموعة «الشمس» فتتكوَّن من عنصر واحد بحكم أنّ المتخاطبين ليسوا مُجبرين على تصوُّر الكون كما يتصوَّره الفيزيائيُّون والفلكيُّون وافتراضاتهم حول وجود أكثر من نظامٍ شمسيٍّ.

أمّا مجموعة «الولاة» فهي قابلة للحصر وإن لم يكن تحديد عددهم وتعيينهم فرداً فرداً لدى التخاطب ذا قيمة فعددهم على عدد الولايات على حسب التقسيم الإداريِّ الجاري به العمل. وهي في هذا شبيهةٌ بمجموعة «الإخوة» وهي مجموعةٌ قابلةٌ لأن تكون في بعض المقامات والعهود فارغةً أو مُتكوِّنةً من عنصر واحد أو أكثر لكنَّها في جميع الحالات مُنتهيةٌ. وهي في ذلك على عكس «الناس» أو «الإنسان» فهي تُحمل على الكليَّة بقطع النظر عن عدد عناصرها. والمهمُّ هنا هو

أنّ الخصائص الدلاليَّة الإحاليَّة لهذه العناصر المُعجميَّة تُحدِّد إلى حدٍّ كبير القراءة التسويريَّة، وهي تفرض أحياناً السور الذي يجب أن يوجد. ففي (11 ـ أ) و(11 ـ ب)، بحسب الاقتضاء الوجوديِّ، تكون المجموعة إمّا فارغةً وإمّا مُتكوِّنةً من فرد واحد مُعيَّن بحكم العهد الخارجيِّ، وهو عهد أساسه، بحسب مفهوم المجموعة، أنّ انطباق مدلول اللَّفظ يكون على مجموعة مُتكوِّنة من عنصر واحد. أمّا بقيَّةُ الأمثلة سواءٌ ما كان فيها العدد محدوداً أم مُتغيِّراً أم غير محدود فإنّها تستغرق جميع أفرادها، ويدلُّ تصريف الاسم في الجمع على هذا الاستغراق. وسنرى دور التصريف في ذلك بعد حين.

لكن إذا جعلنا هذه الأسماء في الأمثلة جميعاً نكرةً فإنّ ما يتغيَّر يحتاج إلى توضيح.

نلاحظ أولاً أنّ المجموعات التي يُحتمل أن تكون فارغةً تنعدم. فكأنّ وجود أيِّ اسمٍ نكرةٍ لا يحتمل أن يكون مُحيلاً على «لا شيء» والسبب في ذلك يُفسَّر قديماً بانعدام قيد الحضور أي انعدام قيد العهد، وهو بعبارةٍ أخرى انعدام تحديد العناصر الموافقة له في المجموعة فيكفي أن يوجد واحد فحسب ليصدق الكلام. ولمّا كانت التسمية تقتضي الوجود فإنّ هذا القيد هو من تحصيل الحاصل في عُرف التخاطب بل في عُرف الوضع اللُّغويِّ. واستناداً إلى ذلك فإنّ تحديد عنصر ما بمجموعة من المجموعات ينعدم. من ذلك أنّنا حين نقول: «اجتمع ولاة» تكون احتمالات كثيرة فلا شمول جميع عناصر المجموعة مطلوب بما أنّه لا توجد مجموعة معهودة ولا تخصيصهم بقيد البلد قائم. وكذلك الأمر في «اجتمع إخوة» فلا يُشترط أن يكون الإخوة من أب واحد وإن كان ذلك مُحتملاً ولا أن يكونوا جميعاً مجتمعين.

ويعني هذا أنّ النكرة تدلُّ على البعضيَّة لأنّها لا تتعلَّق بأيِّ مجموعة من المجموعات، فإذا مثَّلنا للعلاقة بين الاسم ومجموعته على النحو التالي:

(12) أ . ل (س) {س$_1$ ∧ س$_2$ ∧ س$_3$ ∧ . . . ∧ س$_ي$}

ب . ل (ابن) {زيد ∧ عمرو ∧ بكر ∧ خالد ∧ زينب}

فإنّ النكرة هي «س» باعتباره مفهوماً أي دلالة مجرَّدة على الواحد ودلالة

على جنس من أجناس دون قيد انطباقه على مجموعة مخصوصة.

أمّا المعرفة فهي «س» وقد أُلْصِقَتْ بها اللّام («ل») للتعبير عن أنّها تُمثِّل مجموعةً تشمل مبدئياً جميع العناصر التي تدلُّ عليها «س» ومن هنا معنى الكليَّة. وهذه المجموعة لا تقبل إلّا ما ينطبق عليه معنى «س» ويكون حاضراً في الذهن على نحوٍ ما.

وإذا سلَّمنا بهذا فإنّ تصريف هذه الأسماء معرفة ونكرة سيكون أوضح في تقديرنا:

(13) أ . جاء ولد

ب . جاء ولدان

ج . جاء أولاد

د . جاء الولد

هـ . جاء الولدان

و . جاء الأولاد

إنّ الأمثلة النكرة في (13) تحافظ على الدلالة على البعضيَّة والدلالة على الجنس دون قيد الانطباق على مجموعة مُحدَّدة. لكنَّ البعضيَّة مُتغيِّرة، فهي تارةً واحد وتارةً اثنان وتارةً عدد غير مضبوط لكنَّه لا يبلغ الكليَّة فهو إن شئنا أن نُعبِّر عنه بمقابله قلنا هو «كلُّ ـ 1» أو أكثر. وهو أمر يُمكن التعبير عنه بما عبَّر عنه القدامى في التثنية والجمع باعتبارهما عطفاً أي «جاء ولد وولد» في المُثنَّى و«جاء ولد وولد وولد» على الأقل في الجمع. وهذا التمثيل بالعطف أو قُلْ الوصل إن شئتَ وإن دلَّ على المجموعة فإنّ قيد حضورها في الذهن غير قائم على أيِّ معنىً حملنا الذهن.

لكنَّ الأمثلة المعرَّفة في (13) لا تحافظ إلّا على حضور «س» في الذهن. والمقصود بذلك أنّ العنصر المُعرَّف ينتمي إلى المجموعة (ل (س)). وهذه المجموعة تشمل جميع عناصرها أي أفرادها في (13 ـ و) عند الجمع، وتشمل جميع عناصرها إذا كانت تتكوَّن من اثنين وعلى بعض عناصرها إذا كانت تتكوَّن

من أكثر من اثنين كما في (13 ـ هـ) وكذا الأمر في (13 ـ د) مع فرق وجود الواحد أو أكثر من الواحد.

ولا يوجد في هذه الأمثلة إشكالٌ إلّا إذا كانت الأمثلة المُعرَّفة باللام في المفرد. فهي تحتمل قراءتَيْن: إحداهما، الأصلية على الكلية. والثانية، القراءة الفرعية على البعضيَّة إن حقيقةً وإن عُرفاً. فمن الحالات الدالَّة على البعضيَّة حقيقة قولك «الولد ابن أمه» أو «الولد ابن أبيه» في غير المعنى التحليلي وفي المعنى التحليلي للعبارة. ومن الحالات الدالة على البعضيَّة العُرفية أو إن شئتَ الكليَّة العُرفيَّة قولنا: «الولد بار بوالديه» فهي تصدق عُرفاً وإن وُجد في الخَلْق العقوق.

وهنا إذا جمعنا من جهة، الفرق بين التنكير والتعريف على أساس أن التعريف يخضع لمجموعة حاضرة في الذهن ويدلُّ على الكليَّة وأن التنكير يدلُّ على البعضيَّة ولا يخضع لمجموعة حاضرة في الذهن، ومن جهة أخرى، احتمالات تصريف الاسم ودوره في التسوير، أمكننا أن نختبر جانباً من فرضيَّة «من» وقيمتها في التسوير.

واستناداً إلى التمييز بين دلالة النكرة على مطلق الجنس (الحقيقة دون تقييد) ودلالة المعرفة على الحقيقة بقيد هو قيد المجموعة التي تُمثِّل أفراد ذلك الجنس، يُمكننا أن نوجِدَ تمثيلات للجُمل في 13 أعلاه لها هذه الصيغ:

(13) ز . جاء واحد من جنس الولد

ح . جاء اثنان من جنس الولد

ط . جاء كثير من جنس الولد

ي . جاء واحد من مجموعة الولد (حيثُ مج (ولد) $\leq$ 1)

ك . جاء اثنان من مجموعة الولد (حيثُ مج (ولد) $\leq$ 2)

ل . جاء كل واحد من مجموعة الولد (حيثُ مج (ولد) = كل (ولد))

وإذا جرَّدنا هذه التمثيلات تحصَّلنا بالنسبة إلى السور وحيِّزه على الصورة التالية:

(13) [ج (. . .) [م إ سو + من + (± ل (س))] (. . .)]

(الرموز: ج = الجُملة، م إ= مركب اسمي، سو= سور، ± ل= وجود لام التعريف أو عدم وجودها، س= مُتغيِّر، (. . .)= موضع من ج قد يُملأ وقد يظلُّ شاغراً، [ ]= حدود المركب).

نُلاحظ أن السور يُمكن أن يكون اسم عدد وهو ما يشرّع اعتبار أسماء الأعداد أسواراً ويُمكن أن يكون اسماً مُبهماً مفتقراً إلى الإضافة من باب «كلّ» و«بعض» أو صفة مثل «كثير» و«قليل».

أما وجود حرف الجر «من» فهو يحتاج إلى توضيح. إن لـ «من» قيمة كبيرة في باب الجر وذلك «لكثرة دورانها في الكلام وسعة تصرفها» على حد تعبير ابن يَعيش (ج8، ص10) مُعلِّلاً سبب تقديمها على بقية حروف الجر. والدلالة النواة في «من» هي ابتداء الغاية. وهذه الدلالة موجودة في التمثيلات (13 ـ ز ـ ل) على اعتبار الواحد والاثنين وكل واحد والكثير هو الجنس أو المجموعة. لكن هذه الدلالة تتوزع بطريقتَيْن، فمعنى التبعيض يتعامل مع معنى التنكير لأن السور مع النكرة يفيد أن ذلك البعض هو بعض الجنس، لهذا فحرف «من» مع النكرة مهما كثر العدد (رجل واحد، رجلان، ألف رجل، مليار رجل) لا يصل البتَّة إلى استغراق جميع أفراد الجنس.

لكن معنى ابتداء الغاية يتعامل مع معنى التعريف لأن السور مع التعريف باللام إما أن يتطابق تماماً مع أفراد المجموعة فيستغرقها، أي يشمل الأفراد الذين يدلّ عليهم اللفظ فتتصل «من» هنا بمقابلها الدال على انتهاء الغاية «إلى»، أو يكون مُحدِّداً لعدد أقلّ من المجموعة فلا يصل ابتداء الغاية إلى الانتهاء.

وهذا تفسيرنا لقولهم التنوين يفيد البعضيَّة والتعريف باللام يفيد الكليَّة في الأصل ويفيد بالقرينة البعضيَّة.

وإذا أردنا مزيد اختبار لهذا الافتراض المتصل بدلالة «من» على ابتداء الغاية أمكننا أن نجد ما يدعمه في «كم» و«رب» مثلاً أو في «أيّ» وغير ذلك كثير مما يشتغل اشتغال الأسوار أو فيه رائحة السور. يقول الأَسْتَراباذي,(**شرح الكافية**، ج4، ص290): «معنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس

كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس»، وهو ما يطابق الصيغة (13) أعلاه. ويقول عن «أيّ» (**شرح الكافية**، ج4، ص21) «أي (. . .) معناها تبعيض ما أضيفت إليه ولذلك لزمتها الإضافة». وما دام في الأمر تبعيض فلا بد من «من» وذلك في تمثيل قريب من قولنا «واحد من آحاد جنس الرجل» لقولك: «أيّ رجل. . .». والذي نحتفظ به من هذه الفقرة لبقية التحليل هو أن النكرة تفيد البعضيَّة والمعرفة تفيد الكليَّة في أصل الوضع، وأن «من» تتعامل مع النكرة والمعرفة على أساس الدلالة التسويرية لكليهما، وأن فكرة المجموعة المعهودة هي أساس في تمييز المعرفة من النكرة، وأن النكرة لا تستغرق البتَّة جميع أفراد الجنس بحكم أن الجنس لا يُمثِّل مجموعةً مُنتهيةً.

2.2. دلالة النكرة في سياق النفي

لن نُقدِّم في هذه الفقرة فكرةً جديدةً فالأصل الذي ندرسه لا خلاف فيه بين النحاة والبلاغيين والأصوليين، ومفاده أن «النكرة في سياق النفي تدلُّ على الاستغراق». لكننا سنستدلُّ على الظواهر التي تنطبق عليها هذه القاعدة ونضع لها بعض القيود ونوضح مجال انطباقها ونُثير في الأثناء جُملةً من الإشكالات المتصلة بتوجيه النفي في الجُملة التي تكون فيها البؤرة اسماً نكرةً.

نُشير إلى أن «سياق النفي» في عبارتهم يفيد غير الموجب أي النفي والاستفهام والنهي، لكننا سنهتمُّ بالنفي فحسب، كما نشير إلى أن المقصود بالاستغراق هو في النكرة «شمول أفراد مدلول اللفظ» (الدسوقي، ج1، ص338). أي «كل فرد فرد» (الأَسْتَراباذي، ج2، ص23). وبذلك فهو يكاد يرادف العام والعموم لأن «الكلام العام هو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له» (البصري، ج1، ص203). غير أننا في النكرة نتحدث عن استغراق الجنس وفي المعرفة عن استغراق أفراد المجموعة بحسب التمييز الذي ذكرناه، وسنرى قيمة هذه الملاحظة في ما سيأتي.

ننظر في البداية في ضربَيْن من التراكيب تكون النكرة فيهما بؤرةً يتسلط عليها النفي. لكن هذه البؤرة لا جدال فيها في التركيب الذي تتصدّره لا النافية للجنس في حين أنها بؤرة مُحتملة في التركيب الثاني الذي يُرشح الفعل مبدئياً.

غير أن النكرة عموماً تبدو من المُكوِّنات الشديدة التأثُّر بالنفيِ في الجُمل. فلنقارن بين هذه الأمثلة:

(14) أ . ما جاءني رجل

ب . ما جاءني من رجل

(15) أ . لا رجلَ في الدار

ب . لا رجلٌ في الدار

إن عموم الفرق في (14) هو أن (14 ـ ب) يفيد بالنص والتصريح نفي الجنس في حين أن (14 ـ أ) يفيد ذلك على وجه الاحتمال. فهو قد يفيد نفي الواحد دون سائر جنسه (المُبرَّد، ج1، ص183) ولذلك فإن دخول «من» في (14)، وهي بعبارة النحاة زائدة، يكون لقطع الاحتمال الثاني أي الرجل الواحد. ويتدعم هذا الفهم بإمكان وقوع المعرفة في موضع النكرة إذا لم يُصرح بـ «من»:

(16) أ . ما جاءني عبدالله

ب . *ما جاءني من عبدالله

فالتحليل إذن صحيح، لكن كيف يُمكننا تدعيمه استناداً إلى افتراض «من» المذكور في الفقرة السابقة؟

يقتضي الافتراض أن يُصرَّح في التمثيل بـ «من» وهذا يعني أن لنا حرفَي «من» في مثل (14 ـ ب) على ما في الصورتَيْن التاليتَيْن:

(17) أ . ما جاءني واحد من جنس الرجال

ب . ما جاءني من واحد من جنس الرجال

إن «من» المُفترضة تصل السور العددي «واحد» بالجنس وهي تدلُّ هنا على أن هذا الواحد بعضٌ من الجنس ولا يستغرق البتَّة جميع أفراد الجنس كما سبق أن ذكرنا، لكن «من» التي تقع مباشرةً بعد الفعل هي التي تحقق دلالة الاستغراق. فهي أولاً حافظت على معنى الابتداء فيها لكن «لما أريد استغراق الجنس ابتُدئ منه بالجانب المتناهي وهو الأحد وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود، كأنه قيل ما جاءني من هذا الجنس واحد إلى ما لا

يتناهى». (الأَسْتَراباذي، ج3، ص279). وهذا ما يُصرِّح به ابن يَعيش كذلك إذ يقول: «... في قولك ما جاءني من رجل فإنما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال ومن هنا دخلها معنى استغراق الجنس»، وإذا صحَّ هذا الفَهْم لـ «من» فهو يعني أن الاستغراق يكون من أول الجنس إلى آخر الأفراد المُحتملين في الجنس أي من «من» إلى الحرف الدال على انتهاء الغاية «إلى» وهو مقابل «من» في نظام حروف الإضافة. ويكون تمثيل (17 ـ ب) هو:

(18) ما جاءني من واحد من جنس الرجال إلى آخر واحد من جنس الرجال.

لكن تعامل النفي مع حرف الجر «من» يُعبِّر عن هذه العلاقات النحوية المُعَقَّدة بأخصر لفظ. ولذلك نجد «من» التي تُمثِّل قرينةً على الابتداء الذي يتدرج إلى آخر الجنس تتصل مباشرةً بحرف النفي في مثل القول:

(19) ما من رجل يقبل بهذه القيود

فرغم الصعوبة النظرية والاختبارية في تجاور حرفَيْن فإن هذه العلاقة ليست مجرد تمثيل كما سنرى ذلك في لا النافية للجنس وإنما هي علاقة يتعلَّق فيها حرف الجر بمعنى «أنفي» في «ما» على ما نجد في شاهد النحاة من القرآن و﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ وإذا صحَّ هذا فهو يُدعِّم الفرق بين «من» المُفترضة البعضيَّة و«من» المُصرَّح بها في مثل التراكيب (14 ـ ب) وتمثيلَيْه (17 ـ ب) و(19). وبهذا يكون معنى الاستغراق مرتبطاً بتعامل حرف النفي مع «من» وليس مُتأتيًّا من الحرف «من» الذي يحافظ على دلالته الابتدائية الأصلية، لذلك فالاستغراق حاصل (out put) وليس مُعطىً مُدخلاً (in put) في التعبير عن الاستغراق بـ «من».

وتكون لا النافية للجنس في مثل (15 ـ أ) على شاكلة [ما من...] أو [ما... من ...]. وإذا استحضرنا القيود الموضوعة على عمل «لا» في ما بعدها (أي النصب وتنكير المعمول وعدم التنوين أي البناء بناءً يُنزلها مع معمولها منزلةَ الاسم الواحد وكونهما في موضع ابتداء (سيبَوَيْه، ج2، ص274)، فإن الإشكال الذي يُثار يتصل بحيِّز «لا» النافية للجنس أهو الجُملة كلها أم هو ضربٌ مما يُسمَّى بالنفي الداخلي ذي «الحيِّز الضيق»!

يمثل النحاة للجُملة (15 ـ أ) («لا رجلَ في الدار») بقولهم:

(20) *لا من رجل في الدار

(ترمز *هنا إلى أن الصيغة قياسيَّة لكنها لا تُنجز)

وذلك لأن الجواب يكون على قَدْر السؤال أو إن شئنا لأن الأخبار يصح أن تكون جوابات عن مسائل فقدروا لها الاستفهام التالي:

(21) هل من رجل في الدار؟

لكن «من» «حذفت من اللفظ تخفيفاً وتضمَّن الكلام معناها فوجب أن يُبنى لتضمُّنه معنى الحرف كما بُني خمسة عشر حين تضمَّن معنى حرف العطف» (ابن يَعيش، ج1، ص106). وهذا التحليل مقبول عموماً مع دقيقة نضيفها وهي أن معنى الاستغراق لا يعود إلى «من» في علاقتها بالنكرة لأنها تفيد البعضيَّة، وهو خلاف المطلوب، وإنما مأتاه تعامل دلالة النفي ودلالة الابتداء ودلالة النكرة على الواحد من الجنس. وجِماعُ هذه الدلالات هو اختصاص «لا» في النظام بالتعبير عنها على الوجه الذي وصفه النحاة.

غير أنه يُمكن تصوُّر الأمور على وجه آخر يبدو مفسراً للإشكال الذي طرحناه. فإذا اتفقنا على أن لا النافية للجنس تدخل ردًّا على كلام سابق واقع أو مفترض، وهي في هذا المستوى هي نفسها لا النافية بقطع النظر عن الجنس، وإذا اتفقنا أن «من» تزاد مع النفي من جهة ومع النكرة من جهة أخرى حتى تتولد دلالة الاستغراق، فإن أصل الكلام:

(22) رجل في الدار

ومهما يكن تأويلنا لفائدة هذا الكلام فنعتبره دالًّا مفيداً أو مفتقراً إلى مُسوِّغ من مُسوِّغات الابتداء بالنكرة[13]، فإننا نحمل (22) على صورة من صُوَر تقديم المسند إليه كما في «رجل جاءني» و«امرأة كلمتني» وهي صورة يُقدَّم فيها الفاعل المعنوي إن قَدَّرنا الفعل عند الإخبار عن جنسه. فالمقام المُفترض هنا أن يكون

(13) نُشير هنا إلى الخلاف بين جمهور النحاة والأَسْتَراباذي حول ضرورة التخصيص في الابتداء بالنكرة ويُمثِّل ابن يَعيش (ج1، ص86 وما بعدها) رأي الجمهور ويُعبِّر الأَسْتَراباذي عن نقده لهذا التصور في مواضع عديدة أبرزها (ج1، ص231-234).

مخاطبك يعلم أن في الدار شخصاً لكنه لا يعرف جنسه ولذلك جاءت النكرة لإفادة الواحد من الجنس (الجُرْجاني، **الدلائل**، ص143). وبناءً على هذا الفَهْم لأصل الكلام فإننا لا نحتاج إلى تقدير الاستفهام أو قل إن الاستفهام سيعكس الافتراضات المقامية المذكورة، لذلك يدخل النفي مباشرةً للرد على من اعتقد أن واحداً من جنس الرجال في الدار. وهنا تكون «لا» رافعةً للنكرة التي ابتُدئ بها كما في (15 ـ ب) (أي لا رجل في الدار). فسواءٌ اعتبرناها ردًّا على ما في المقام الذي ضبطناه هنا أو جواباً عن استفهام من قبيل: «هل رجل في الدار؟» فإن النفي يتسلط أساساً على العدد أي الواحد من جنس الرجال. ويدلُّك على هذا جواباً على النفي بما يلي:

(23) لا رجل في الدار بل {رجلان، ثلاثة رجال، ألف رجل}

كما يُمكننا أن نحمل الكلام على جنس الرجال فنقول:

(24) لا رجل في الدار بل امرأة

لكننا حين نقصد إلى إلغاء احتمال نفي العدد وإثبات استغراق الجنس نحتاج إلى دلالة الابتداء التي توفرها «من» لنطلب من خلالها مقابلها «إلى» حتى يتحقق الاستغراق على ما مَثَّلنا له في (18) فيكون التركيب الذي مَثَّل به النحاة لدلالة لا النافية للجنس:

(20) *لا من رجل في الدار

ولا نرى سبباً لحذف «من» بما في ذلك سبب التخفيف خصوصاً أن اللغة حافظت على [ما من...] وهي أخت [* لا من...] في الدلالة. لكن، لأمرٍ ما، وُجدت لا النافية للجنس كما وصفها النحاة. وإذا صحَّ كلامنا السابق فهو يعني أن لا النافية للجنس هي في حقيقة أمرها «لا» النافية ومعنى استغراقها لنفي الجنس جاء من تعامل دلالة النفي ودلالة الابتداء في «من» ودلالة النكرة شأنها شأن «ما» أو «ليس» إذا دخلت على نكرة.

بناءً على هذا فإن الفرق بين (24) حيثُ ترفع «لا» وتُفيد نفي الجنس و(15 ـ أ) حيثُ توجد لا النافية للجنس هو الفرق بين الدلالة بالنص والدليل عليه هو البناء على استغراق نفي الجنس، والدلالة بغير نص على استغراق نفي الجنس.

لكن لا النافية للجنس لا تقبل في الحالتَيْن استئنافها إلّا بما يغايرها جنساً لا بما يكون دالًّا على العدد من نفس الجنس.

(25) أ . لا رجل في الدار بل {رجلان، رجال}

ب . لا رجل في الدار ولا امرأة (في الدار)

ويُمكننا الآن أن نجيب عن مسألة «الحيِّز الضيِّق» للا النافية للجنس. فما يُدعِّم هذا الاحتمال هو التمييز بين لامين أحدهما للنفي والأخرى لنفي الجنس، وهو تمييز لا يوجد إلّا في الحاصل على ما ذكرنا. وأن تكون «لا» ومعمولها في موضع ابتداء على حدِّ تعبير سيبَوَيْه، وأن تكون دلالة لا النافية للجنس التسويرية على الكلية حتى لا يخرج شيء من أفراد المحكوم عليه (الدسوقي، ج1، ص216)، وأن يتسلَّط النفي على الاسم النكرة فهذا قد يوهم بأن حيِّز «لا» ضيِّق. ومما نستدل به على هذا إمكان قولنا جواباً على النفي بلا النافية للجنس:

(26) لا رجل في الدار ولا في الحي

فمثل (26) يُحافظ في جميع إمكانيات الجواب على الاسم النكرة بؤرةً، ولا شك في أن هذا الضرب من الأحياز الذي يلتقي فيها التبئير بالتسوير الكلي على نحوٍ نظاميٍّ لا يتأثَّر بالمُتغيِّرات لا يُمثِّل القاعدة وإن وجدنا نماذج منه في العربية {رب، كم...} وغير العربية {aucun, pas de, no one, nobody ...}.

غير أن التسليم بوحدة «لا» في النفي وبأن نفي الجنس احتمال من احتمالات تسلُّط النفي على النكرة وبأن البناء في لا النافية للجنس أمرٌ طارئٌ للتنبيه على حذف حرف من حروف الإضافة، يجعلنا، كلُّ هذا، لا نقبل بمفهوم الحيِّز الضيِّق للنفي، وذلك لسببَيْن على الأقل: أولهما، ما ذكرنا من أن التشكُّل الدلالي الحاصل من تعامل النفي والابتداء ودلالة التنكير على البعضيَّة وعلى الواحد من الجنس هو الذي فرض الهيئة التركيبية التي تُمتِّن العلاقة بين واسم عمل النفي والاسم بعده. وثانيهما، أن العلاقات الاشتقاقية بين الجُمل تُبيِّن أن لا النافية للجنس لا تظهر في الأصل بل تنتج عن تراكم لدلالات جزئية تقتضيه علاقات التخاطب والاحتمالات المقامية التي تُرشِّح لها اللغة عناصر منها للتعبير عنها. فنحن نتمسك هنا بأن «لا» شأنها شأن «ما» و«ليس» تكتسب دلالتها على نفي الجنس من السياق الذي توجد فيه «من» والنكرة:

(27) أ . ليس في الدار من رجل

ب . ما من رجل في الدار

ج . لا (* من) رجل في الدار

فما تنفيه لا النافية للجنس هو ما تنفيه «ما» في (27 ـ ب) وليس في (27 ـ أ)، وما تنفيه في الأصل هو نسبة الكينونة في الدار إلى جنس الرجال وهذا هو حيِّز لا النافية للجنس ولا يُمكن أن يكون غيره، والسبب في ذلك افتراض أولوية الإسناد على ما يدخل من الحروف ليُغيِّر الكلام وافتراض أن النفي لا يكون إلّا على كلام سابق إثباتي.

ولا تناقضَ رغم الاختلاف في تصوير الأمور بين ما نقوله هنا حول حيِّز النفي وحول جريان «لا» ومعمولها مجرى الاسم الواحد. فبناءً على التمييز بين حيِّز النفي، وهو كلُّ ما يكون بعد النفي في العادة وبين البؤرة وهي المُكوِّن الذي يتسلَّط عليه النفي ويكون داخل ذلك الحيِّز، فإن ما يقع إنما هو تضييق حيِّز النفي من احتمال تسلُّطه على المُسند أو المُسند إليه أو العلاقة الإسنادية ليتسلَّط على المُسند إليه. وننبِّه هنا على أن مثل هذه الحالات تُدعِّم فكرة إمكان تسلُّط النفي على أيِّ مُكوِّنٍ من الجُملة سواءٌ أكان موضوعاً أم محمولاً؛ وننبِّه، وهذا أهمُّ، على أن ما نجده في الدراسات من تمثيل لأشباه معمولات لا النافية للجنس بنفي السور الوجودي لا يقوم في ما نُقدِّر على ساق. فهلدنر (Heldner، 1992) مثلاً تعتبر «pas de» الفرنسية مُتكوِّنة من واسم النفي «pas» والحرف الدال على البعضيَّة «de» مساويةً في حساب المحمولات للتمثيل التالي:

(28) ¬ ∃ س

لذلك تُسمِّيه «سوراً سالباً». ويكمن اعتراضنا في أن ما ينفي ليس ذات المحمول «س» فهذا محال، لأنه يكفي أن تُسمَّى حتى توجد وبهذا المعنى تصحُّ عبارة القدامى «إن الذوات لا تنفي». لهذا فاستعمال الرمز الوجودي (∃) بدلالته المعلومة عند المناطقة لا يستقيم. وما نحتاج إليه حقاً في التحليل الدلالي هو كيف نُمثِّل بالرموز لمتعلقات (∃) وأعراضها ونقصد إمكان دلالتها على معاني الجنس والعدد والتنكير... إلخ.

وعموم ما ينبغي التذكير به في العلاقة بين (14) و(15) أُعلاه أن النكرة تكون في سياق النفي للاستغراق على وجهَيْن: وجهٌ مرجوح، إذا لم توجد «من» مع النكرة والترجيح فيه عائد إلى احتمال أن يقصد بالنفي نفي العدد. ووجه لا يقبل إلّا الاستغراق، وهو ما يصاحب فيه النفي التنكير و«من» سواءٌ أكان صريحاً كما في (ما جاءني من رجل) أو مُضمراً كما في لا النافية للجنس. لذلك فالرفع في مثل «لا رجل في الدار» يحتمل الاستغراق ولا ينصُّ عليه.

ولمّا كان مدار المسألة على تجاور معنيَيْن أساسيَيْن في النكرة هما معنى العدد ومعنى الجنس[14] وكان معنى الجنس مسيطراً في الأصل ومعنى العدد مُحتملاً سياقياً حتى يوجد ما يرفعه، ولمّا كانت الدلالة على العدد في النكرة معنوية «مقولية» متصلة بالدلالة التصريفية (تصريف الاسم) على العدد، فإننا نحتاج إلى النظر في مسألة عموم النفي عند تصريف الاسم مع العدد. فما الذي يُمكن أن تكون عليه الأمور عند تعامل الاستغراق (أي شمول كل فرد فرد)، وهو متصل عندنا بالتركيب والتأليف بين دلالات بعض العناصر في الجُملة، والجمع بالخصوص وهو يفيد تأليفيًّا ما يفيده تحليله للأفراد بحسب قاعدة التصريف عدداً مع العطف؟

لننظر في الأمثلة التالية التي نصرف فيها الاسم النكرة مُعْرِضين لتبسيط العرض عن حالة الرفع وعن مثل ما نجده في (14 ـ أ) أي «ما جاءني من رجل»:

(28) أ . لا رجل في الدار

ب . لا رجلين في الدار

ج . لا رجال في الدار

يكفي أن نطبّق ما ذكرنا من قواعد وقيود في أثناء تحليلنا حتى نتبيَّن أن نفي النكرة المفرد في (28 ـ أ) أقوى في الدلالة على استغراق الجنس من نفي النكرة الجمع كما في (28 ـ ج).

(14) يقول الجُرْجاني ببساطةٍ مُعبِّرة (**الدلائل**، ص144-145): «قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدْخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ».

وقد يكون هذا مخالفاً للحدس لكنه يوافق الحساب الدلالي، ولعلَّ الحدسَ يضع في الاعتبار أن الجمعَ أكثرُ من المفرد وهو صحيح وأن أجزاء المجموع هي الأفراد وهو صحيح أيضاً، وإذا أضفنا إلى هذا أن النكرة تفيد البعضيَّة أي الواحد من الجنس وأن المنكر المجموع وإن لم يفد الإفراد فهو يفيد على الأقل أكثرَ من الاثنين من الجنس، علمنا أن هذه البعضيَّة في الجمع أكثر من بعضيَّة النكرة المفرد. إلّا أننا إذا وضعنا ضرباً من التكافؤ بين:

(29) أ . رجلان ↔ (رجل ورجل)

ب . رجال ↔ (رجل ورجل ورجل و... ورجل.... ورجل)

فإنه علينا أن ننتبه إلى أن المثنى أو الجمع لا يُدلّان على الرجل الذي يدلُّ عليه المفرد بل هو رجل بقيد عطفه على آخر أو آخرين على اعتبار أن الوضع للمفرد، وهو الأصل، وغير المفرد فرع. ومن هنا فإن التكافؤ الذي نجده في (29) ينقصه شرط المصاحبة إن صحَّ التعبير. وإذا سلَّمنا بهذا فإن القول في (28 ـ ج) حيثُ ينفي مجموع أفراد الجنس أي كل فرد فرد مصاحباً للآخر جاز لنا استئناف الكلام بمثل هذا:

(28) د ـ لا رجال في الدار بل {رجل/رجلان}

والأمر الدقيق هنا هو أن من قال: «لا رجال في الدار» وثَبَتَ أنه يوجد رجل أو رجلان لا يكون كاذباً لأنه أثبت مجموع أفراد الجنس ولم يُثبت فرداً واحداً ولا فرداً مصاحباً لفرد آخر. لتدعيم ذلك نحلل النفي بلا النافية للجنس إلى ما يقتضيه من وجود «من» على ما في التمثيل التالي:

(30) *لا من رجال في الدار

فدلالة «من» على الابتداء تجعل الكلام في صورة من قال: «لا يوجد من جمع من جنس الرجال إلى آخر جمع من جنس الرجال في الدار»، أي أن الابتداء في الغاية والانتهاء منها واقعان على الجمع لا على أفراد ذلك الجمع، فالحديث هنا مغاير لمعنى الفردية، أمّا استغراق النفي لها فهو استغراق للجمع لا للأفراد.

وقياساً عليه تكون دلالة (28 ـ ب) أي «لا رجلين في الدار» مُقتضيةً أنه

«لا يوجد من اثنين من جنس الرجال إلى آخر اثنين من جنس الرِّجال في الدار» فمُتعلِّق الابتداء والانتهاء في الغاية هو الاثنينية لا الأفراد لذلك يجوز استئناف الكلام بإثبات الواحد أو الجمع:

(31) لا رجلين في الدار بل {رجل/رجال}

وهذه القواعد نفسها هي التي تمنع استئناف نفي المفرد النكرة بلا النافية للجنس بالاثنين أو الجمع، إذ لا يقال:

(32) *لا رجل في الدار بل {رجلان/رجال}

فدلالة «من» تجعل النكرة التي تضاف إليها ابتداء الغاية في النفي إلى آخر فرد مُمكن فيها، فلا يوجد نفي للأفراد جميعاً وإثبات اثنين منهم أو جماعة جماعة لما في ذلك من التناقض البيِّن.

والحاصل من هذا أن استغراق المفرد أقوى من استغراق الجمع بمُقتضى الحساب الدلالي، غير أن قُوَّة اللفظ في التعبير عن العدد التصريفي تكاد تصرف معمول لا النافية للجنس من معنى الجنس إلى معنى العدد مثنى أو جمعاً، وهو ما يجعل بعض المتخاطبين يقبلون حدساً ما يُمكن أن نعتبره لحناً بحسب منطق الحساب الدلالي:

(33) *لا رجل عندي بل رجال

ونحن في ذلك نقيس على مثل قولنا السائغ المقبول:

(34) ما عندي شك بل شكوك

فما نُفِيَ في الحالتَيْن هو الدلالة على العدد مع طيِّ الدلالة على الجنس.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أننا بنينا حديثنا عن لا النافية للجنس على أمور منها علاقتها بزيادة «من» للدلالة على الاستغراق، ومنها الفرق بين عملها في النكرة بعدها وعدم عملها في ما عمل فيه عامل قبل دخولها، ومنها بالخصوص أن الزيادة في اللفظ زيادة في المعنى. ولمّا كان الغرض الأساسي هو الاستغراق فإن في اللغة على ما يبدو ما يدل على الاستغراق مع النفي دون الحاجة إلى «من»، أي سواءٌ أوجدت أم لم توجد، ونقصد بذلك ما يُمكن أن نُسمِّيه بألفاظ

العموم وهي توافق ما يُعبَّر عنه في غير العربيَّة «Les forclusifs»، ومن أبرز أمثلته في العربيَّة كلمة «أحد» الدالَّة على النفي العامّ. والمشكلةُ أنّ هذه الدلالة لا تتغيَّر مبدئيًّا بدخول «من» كما في المثال التالي:

(35) أ. ما جاءني أحد

ب. ما جاءني من أحد

ورأى جمهور النحاة في أحد عبَّر عنه سيبَوَيْه (ج1، ص54) قائلاً: «ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب (...) لأنّه إنّما وقع في كلامهم نفياً عامًّا». ولأحد أخوات في الدلالة على الوقوع في الإثبات وقد ذكر بعضها سيبَوَيْه (ج2، ص181): «وأمّا أحد وكرّاب وأرم وكتيع وعريب وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات ولا حالاً ولا استثناء ولا يستخرج به نوع من الأنواع». ونجد في كتاب المرزوقي «**ألفاظ العموم والشمول**» أمثلةً أخرى لهذه العناصر المُعجميَّة التي أصبحت مُهملةً وكانت في أغلبها قد ذهبت أمثالاً (المرزوقي، ص33، 63). والقائمة لو دقَّقنا طويلة نسبيًّا إذ نجد مثلاً ظروفاً لا تُستعمل إلّا في النفي أشهرها «قطّ» ولها أخت هجرها الاستعمال وهي «عَوْض» وهذا للدلالة على الاستقبال على سبيل الاستغراق. (الزمَخشَري، **شرح المُفَصَّل**، ج4، ص107). ويبدو أنّ العربيَّة المعاصرة عوَّضتها بـ «أبداً». وتُنبِّهنا المقارنة بلغات أخرى على كثيرٍ من هذه المُعطيات من ذلك مجموعة {personne, rien, nulle part, jamais, aucun, nullement} في الفرنسية ومجموعة {nobody, nothing, nowhere, never, by no means} في الإنكليزية (Tesnière، 1976، ص218). فللألفاظ العامَّة الدالَّة على النفي في الفرنسية مثلاً أصولٌ في تعابير من قبيل ما ذكره تنيار:

(36) أ. Je ne marche pas (لا أمشي خطوةً)

ب. Je n'écris point (لا أكتب نقطةً)

ج. Je ne mange mie (لا آكل لبابةً)

ب. Je ne bois goutte (لا أشرب قطرةً)

لكن الاستعمال لم يحتفظ إلّا بعبارة pas وترك بعض ما تبقَّى للمتحذلقين

على رأي تنيار. وفي العربيَّة القديمة شيءٌ من هذا القبيل على ما ذَكَرَ المرزوقي (ص63). فممّا كانت تقول العرب لنفي القليل والكثير:

(37) أ . ما ذقت علوساً (لنفي الطعام)

ب . ما ذقت غماضاً ولا حثاثاً (لنفي النوم)

ج . ما عليها خضاض (لنفي الحُليّ)

د . ما بها وذية (لنفي الأوجاع)

وهذا النظام في التعبير يسمح لنا بافتراض أن «أحد» في أصلها كانت تتعامل مع النفي لتفيد نفي القليل أي الواحد فما بالك بالكثير. وربما كان لهذا الاستعمال قيدٌ هو كثرةُ الآدميين وقلّتهم. والذي يدعونا إلى مثل هذا الافتراض أنّنا نجد «أحد» تُستعمل في الإثبات. فالآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ممّا لا يَخفى على أحد، لكن ثمّة فُروق لا محالةَ بين لفظ أحد بدلالته على الواحد العدد ولفظ أحد في سياق النفي بدلالته على عامٍّ غير مُعيَّن. لكن هل يُمكن أن تكون العلاقة بين «واحد» و«أحد» من باب الصدفة؟ ولا نقصد هنا العلاقة الاشتقاقيَّة بل العلاقة الدلاليَّة والنحويَّة، ففي توزيع اللَّفظَيْن نجد أنّ «الواحد» يقع في جميع المواضع التي يقع فيها لفظ «أحد» لكنَّ العكس غير صحيح وهذه أمثلة:

(38) أ . لم أُصرِّح بهذا لأحد/لم أُصرِّح بهذا لواحد

ب . لم أسبَّ أحداً/لم أسبَّ واحداً

ج . لا أحد يُحبُّني/لا واحد يُحبُّني

(39) أ . صرَّحتُ بهذا لواحد/*صرَّحتُ بهذا لأحد

ب . سببتُ واحداً/*سببتُ أحداً

ج . واحد يُحبُّني/*أحد يُحبُّني

يكفي في الأمثلة (39) أن نحدِّد المقصود بالواحد كأن نقول «واحد من أقربائي» فيسوغ الكلام ويستقيم كما يستقيم إذا قلنا «أحد أقربائي»، ولا يعني هذا تساوياً في الدلالة بين أحد وواحد فليس في «واحد» دلالةٌ على العموم بل هو

بالعكس يدلُّ على خلافه. ثُمَّ إنّ «واحد» ينطبق على العاقل وعلى غير العاقل وهو ما لا يستقيم مع «أحد»:

(40) أ . ضربت واحداً (من الرجال)/ ضربت أحداً (. . .)

ب . شربت واحداً (من الكؤوس)/ *شربت أحداً (. . .)

ج . أكلت واحدة (من الدجاجات)/ *أكلت أحداً (. . .)

د . حللت واحدة (من المشكلات)/ *حللت أحداً (. . .)

لكنَّ إضافةَ «أحد» إلى أيِّ عنصر من العناصر المجرورة داخل الأقواس في (40) يجعل الكلام مفيداً:

(41) أ . ضربت أحد الرجال

ب . شربت أحد الكؤوس

ج . أكلت إحدى الدجاجات

د . حللت إحدى المشكلات

لكنَّ اللُّغةَ في ما يبدو أوجدت لفظاً مشابهاً لأحد يُعبِّر عن عدم التعيين والإبهام في غير العاقل عند القصد إلى التعميم وهو لفظ «شيء» وهو لفظ له سلوك شبيهٌ إن لم نقل مطابقٌ لسلوك «أحد»، فـ «شيء» لفظٌ عامٌّ يفيد حين يقع في النفي العموم كذلك، لكنَّه عكس «أحد» لا يدخل في تركيبٍ إضافيٍّ بل يطلب «من» («شيء من س») وبهذا المعنى فهو قريب من «واحد». وهذه أمثلة تُوضِّح ما ذكرنا:

(42) أ . لم أطلب شيئاً

ب . لم أطلب شيئاً من الملح

ج . أثبت شيئاً وأنفي شيئاً

د . أشعر بشيء من التعب

والسؤال الآن كيف نُوفِّق بين التراكيب التالية:

(43) أ . [. . . واحد من (س). . .]

ب . [. . . شيء من (س). . .]

ج . [. . . أحد (س). . .]

د . *[. . . أحد من (س). . .]

نشير بدءاً إلى أنّ التركيب (43 ـ د) غير مقبول لأنّه مُتردِّد من جهة بين معنى العموم فيه ومعنى الواحد، فإذا قُصد به الواحد فالتركيب (43 ـ أ) يقوم مقامه وإذا قصد به العموم فلا يُمكن أن يكون مجرور «من» أعمَّ من «أحد». فأقصى ما يتيحه الاحتمالُ النظريُّ هو أن يكون «(س)» مساوياً لـ «أحد».

لكنَّنا من ناحية أخرى نجد التركيب (43 ـ ج) يُحقِّق دلالة التركيب (43 ـ أ) مع فرق في التسوير مفاده أنّ (43 ـ أ) تُعيِّن واحداً من مجموعة و(43 ـ ج) تُبيِّن أنّ الواحد هو من المجموعة. فالفرق بين سور عدديٍّ وسور بعضيٍّ. والمفيد هنا هو أنّ «أحد» يقترب من معنى العدد تاركاً معنى العموم.

وهذا التسويرُ البعضيُّ الذي في «أحد» مضافاً إلى «س» توافقه تماماً من حيثُ البعضيَّةُ دلالةُ «شيء» في (43 ـ ب) لكن لا حاجة هنا إلى موافق تسويريٍّ عدديٍّ.

والذي نحتفظ به من هذا التحليل المُقتضَب أمران: أولهما أنّ «أحد» و«شيء» يدلّان عند إضافتهما إن مباشرةً وإن بواسطة حرف الجرِّ «من» على البعضيَّة في الإثبات. وحين يقعان في سياق النفي يَدلّان على الاستغراق والعموم. وهذه تحديداً دلالةُ النكرة في سياقَيْ الإثبات والنفي. وإذا دفعنا هذا التقريب أكثر وجدنا أنّ «أحد» و«شيء» يقعان حيثُما تقع النكرة في النفي، أي:

(44) أ . ما أعجبني أحد

ب . ما أعجبني شيء

ج . ما أعجبني من أحد

د . ما أعجبني من شيء

هـ . ما من أحد يعجبني

و . ما من شيء يعجبني

ز . لا أحدَ يعجبني

ح . لا شيءَ يعجبني

فإذا ثَبُتَ هذا التشابه فإنّ ما ينطبق على النكرة في سياق النفي ينبغي أن ينطبق على «أحد» و«شيء» ونقصد بذلك التعامل بين التنكير والابتداء والانتهاء في الغاية والتبعيض والنفي. لكن من أين جاءت الدلالة على الجنس، والحال أنّ «أحد» و«شيء» لا يَدلّان على الجنس؟ نذكر سريعاً مثالاً يُبيِّن أنهما لا يَدلّان على الجنس:

(45) أ . جاءني خمسون رجلاً

ب . *جاءني خمسون أحداً

ج . *جاءني خمسون شيئاً

يعني ذلك أنّهما لا يصلحان لأن يكونا معدوداً إذ من خصائص المعدود أن يَرِدَ اسم جنس. لذلك فإنّ نفي الجنس في (44 ـ ز) و(44 ـ ح) يحتاج إلى توضيح.

إذا عدنا إلى نصِّ سيبَوَيْه الذي انطلقنا منه في تحديد دلالة «أحد» على نفي العام نجد منطلقاً لحلِّ الإشكال. يقول صاحب الكتاب (ج1، ص54-55): «يقول الرجل أتاني رجل يريد واحداً في العدد لا اثنين فيقال ما أتاك رجل أي أتاك أكثر من ذلك أو يقول أتاني رجل لا امرأة فيقال ما أتاك رجل أي أمرأة أتتك ويقول أتاني اليوم رجل أي في قوّته ونفاذه فتقول ما أتاك رجل أي أتاك الضعفاء فإذا قال ما أتاك أحد صار نفياً عامّاً لهذا كلّه فإنّما مجراه في الكلام هذا».

نفهم من هذا النصِّ أنّ «أحد» تجمع معنى العدد والجنس وما يتَّصل بالاستعمال المجازيِّ للكلام كدلالة الذكورة على القوَّة والنفاذ ممّا يُجيز استعمال أحدهما في الآخر، لكنَّه إذ يَدلُّ على ذلك يَدلُّ على الجنس الذي لا جنس فوقه والعدد الذي لا عدد فوقه، لذلك فلفظ «أحد» يجمع التذكير والتأنيث فلا يُصرَّف جنساً وهو لا يُعرَّف لأنّ التعريف سيجعله مشيراً إلى حاضر وهو لا يشير إلى حاضر ويجعله دالّاً بلام الحقيقة على الكليَّة وهو دالٌّ عليها بدونها. أمّا العدد فلا يحتاج إليه. وفي هذا كلِّه يمتاز لفظ «أحد» على النكرة التي يشبهها في توزيعها وسلوكها الإعرابيِّ. فهو لا يحتمل القراءة على الواحد أو الجنس بما أنّ الدلالة على العدد يضطلع بها شبيهه العدد (واحد)، ولم تبق إلّا الدلالة على الجنس. وهي سواءٌ اعتبرناها دلالة بالحَمْل والقياس على ما تدلُّ عليه النكرة أو

افترضنا أنها جنس لا جنسَ فوقه نظراً إلى إبهامه، فالحاصل واحد وهو ترشُّح «أحد» للتعبير عن الجنس عند الوقوع في سياق النفي، ويفقد «أحد» إذا أضيف ودخل في سياق الإثبات معنى الدلالة على الجنس فتعوضها المطابقة التصريفية مع الواحد من جنس المضاف إليه أي «أحد» في التنكير و«إحدى» في التأنيث فيلتحق بدلالة «واحد» على العدد رغم ما بينهما من فَرْقٍ ذكرناه.

وإذا صحَّ وصفنا فإن الفَرْقَ بين الجُملتَيْن اللتَيْن انطلقنا منهما ونعيدهما هنا للتذكير:

(35) أ . ما جاءني أحد

ب . ما جاءني من أحد

ينبغي حسابياً أن يكون من جنس الفرق بين «رجل» إذا وقع في موقعَي «أحد» أي أنه يَدلُّ في (35 ـ أ) على وجه الاحتمال الراجح على نفي الجنس وعلى وجه الاحتمال المرجوح على نفي العدد، ويَدلُّ في (35 ـ ب) على نفي الجنس فحسب. لكن لمّا كانت دلالة «أحد» على العدد مُنعدمةً بسبب وجود «واحد» ولمّا كانت «أحد» مرشحة للتعبير عن الجنس كانت الجُملة (35 ـ أ) مرادفة لـ (35 ـ ب)، لكن حفاظاً على مبدأ زيادة المعنى عند زيادة اللفظ يُمكننا أن نجدَ حلولاً عديدة نُضعف فيها من هذا الترادف. وبعض هذه الحلول مذكورٌ قبل حين؛ فالمقارنة بين «أحد» والنكرة بيَّنَت لنا أن هذا الترادف مجرد صدفة مُعجميَّة. ومن الحلول أيضاً أن نذهب إلى ما ذهب إليه القدامى في القول بزيادة «من» أي تحقيقاً لوظيفة توكيدية فتكون (35 ـ أ) غير مؤكدة و(35 ـ ب) مؤكدة. ومهما يكن الحل فإن أساسه، في ما نُقدِّر، هو التقريب بين «أحد» و«واحد» من جهة، وعدم إرجاع ما ينشأ من استغراق إلى دلالة «أحد» فحسب. فهو في حقيقة أمره ليس لفظاً للنفي العام لكنه يساهم في الدلالة على النفي العام.

3. تعامل النفي والدلالة الكُلّيَّة

يوافق السور الكلي (أي «∀») في الحساب المنطقي وحدات لُغويَّةً عديدةً تَدلُّ على الكليَّة من قبيل مجموعة {كل، جميع، أجمعين}. ولتبسيط العرض سنهتم بـ «كل» ونعتبرها أُمَّ الباب. غير أننا نجد في اللغة طُرُقاً أخرى للتعبير عن

الكليَّة أبرزها التعريف باللام وهو شأنه شأن «كل» يفيد شمول الأفراد وبينهما علاقة تسمح بالانتقال من «الإنسان» مثلاً إلى «كل إنسان» وذلك في مقابل «إنسان» التي تَدلُّ وضعاً على البعضيَّة المستفادة من معنى الواحد من الجنس. غير أننا ننبِّه منذ البداية إلى أمرين: يتعلَّق الأول بالفرق الأصلي بين «كل» اللغوية و«كل» المنطقية. فمنطقياً لا يُمكن للسور والمسوَّر أن يكونا موضوعاً في القضية بل الموضوع هو ما يوافق المضاف إليه «كل» في اللغة الطبيعية. لكننا في التخاطب وبحسب منطق النحو نميِّز بين اللفظ غير المسوَّر بـ «كل» واللفظ المسوَّر بـ «كل» حين يقعان في التركيب مسندَيْن إليهما بالخصوص. فـ «إنسان» تصلح أن تكون مسنداً إليه وإذا كان المسند إليه «كلُّ إنسان» اختلفت دلالتاهما.

ويتعلَّق الأمرُ الثاني بالفرق بين التسوير باللام الدالَّة على الكليَّة والتسوير بـ «كلّ». فإذا قارنّا بين:

(46) أ . المرأة تحبّ الزينة

ب . كلّ امرأة تحبّ الزينة

أمكننا أن نجد بعض الفُروق بين التسويرَيْن. فاللام تدلُّ على الجنس (الماهية) وتشير إلى الحضور في الذهن (التَّهانَوي، ص1002). أمّا «كلّ امرأة» فلا يُقصد بها إلى الماهية هنا ولا تشير إلى الحضور في الذهن بسبب إبهام «كلّ» التي تتخصَّص بما تُضاف إليه، وما تُضاف إليه نكرة. وعلاوةً على ذلك، يَحتمل المُعرَّف باللام، بالقرينة المقاليَّة أو المقاميَّة، أن يدلَّ على البعضيَّة؛ وهو ما لا يُمكن حين يوجد السور «كلّ». ففي المثال (46) بالذات لنا أن نستأنف الكلام بطريقتَيْن تَدلّان على ما ذكرنا:

(47) أ . المرأة تحبّ الزينة أقصد جلّ النساء

ب . ؟ كلّ امرأة تحبّ الزينة أقصد جلّ النساء

فـ (47 ـ ب) وإن تشابهت في الحاصل الدلاليّ مع (47 ـ أ) فالالتزام فيها بالكليَّة أقوى، لذلك يبدو توضيح المتكلّم لقصده من باب الإضراب أكثر منه من باب التوضيح. ويعني هذا أنّ «كلّ» أقوى من «اللام» في التنصيص على الكليَّة. لذلك يُمكن لـ «كلّ» أن تؤدِّي معنى «اللام» حين يُقصد بها الشمول وتترك لـ

«بعض» التعبير عن دلالة اللام التسويريَّة إذا دلَّ دليل على أنّها لا تفيد الكليَّة.

ولهذا فإنّ تحديد دلالة «كلّ» أساسيَّة لضبط تعاملها مع قوَّة النفي. واستناداً إلى أنّ دلالة «كلّ» على الاستغراق فإنّ ما تستغرقه (أي ما تسوِّره) يكيِّف إلى حدٍّ كبير هذه الدلالة كما في (48):

(48) أ . جاء كلّ رجل

ب . جاء كلّ الرجال

ج . كلّ زيد حسن

فكلّ تتَّصل بالنكرة والمعرفة وتتَّصل بالمعرفة مفرداً ومثنًّى ومجموعاً. وهي في ذلك تستغرق أفرادها وأجزاء الأفراد (ابن هشام، **مُغني اللَّبيب**، ج1، ص193). ويُبيِّن اختبار الاشتراك الإحالي أنّ الضمير يعود بحسب ما تضاف إليه «كلّ» وإن كان مُقتضى لفظ «كلّ» أن يكون مفرداً مذكَّراً (ابن هشام، **مُغني اللَّبيب**، ج1، ص196).

والذي يعنينا أساساً أنّ الدلالة الأصليَّة لـ «كلّ» هي «استغراق الأفراد» على معنى «كلّ فردٍ فردٍ من س» (حيثُ «س» اسم يقع في حيِّز السور «كل»). ولمّا كان الأفراد يُمثِّلون جُملةً (أي مجموعة) فإنّ استغراق أفراد المجموعة يثير أحياناً بعض الاختلافات في القراءة بحسب جُملة من المُتغيِّرات. وهذه بعض الأمثلة:

(49) أ . كلّ الصحف تحدَّثت عن القضيَّة

ب . كلّ طالب مدعوٌّ إلى حضور الحفل

ج . كلّ الطلبة مدعوُّون إلى حضور الحفل

د . كلّ الحاضرين عشرون نفراً

هـ . كلّ المواطنين البالغين يملكون بطاقة تعريف

تُبيِّن لنا الجُملة (أ) من (49) أنّ الاستغراق هنا يعني كلَّ صحيفة تحدَّثت عن القضيَّة، فالحديث واقع فرديًّا وجماعيًّا مع إبراز الدلالة الجمعيَّة. ولكنَّ الجُملة (ب) وإن أدَّت في الحاصل إلى ما تؤدِّي إليه (49 ـ أ) من قراءة جمعيَّة فإنّ ما يبرزه المسوِّر هو أنّ الدعوة كانت فرديَّةً وشملت مجموعة الطلبة. وعكس

هذا نجده في الجُملة (ج) حيثُ وُجِّهت الدعوة إلى المجموعة وما تقتضيه من أفراد، لكن يُمكن للفرد أن يتخلَّف مُعتبراً أنّ الدعوة لا تعنيه مباشرةً.

وتنعدم القراءة الفرديَّة تماماً في الجُملة (د) حيثُ لا يتَّصل الخبر بكلِّ فرد فرد بل بمجموع الأفراد. ولا دخل للعدد هنا لأنّنا نستطيع أن نعوِّض «عشرون نفراً» بـ «هم أهل الحلِّ والعقد» أو «هم لجنة التحقيق» وما إلى ذلك. وعكس (49 ـ د) نجد الجُملة (49 ـ هـ) لا تقبل القراءة الجمعيَّة إلّا بصفة ثانويَّة في أحسن الأحوال لأن الخبر يتعلَّق بكلِّ فرد فرد من المواطنين.

وما يُمكن استخلاصه من هذا أنّ:

أ . كلّ س «تحتمل أن تُقرأ قراءةً تأويلها «كلُّ واحد من س» (49 ـ هـ) وقراءة تأويلها «مجموع أفراد س» (49 ـ د) وقراءة تقبل الاحتمالَيْن مجتمعَيْن (49 ـ ب) أو تقبل الاحتمالَيْن مع ترجيح أحدهما.

ب . هذه القراءات لا تخضع بالضرورة للعدد في العنصر المُسوَّر. فـ «كل المواطنين» في (49 ـ هـ) توافق في الدلالة «كلّ مواطن»، و«كلّ طالب» في (49 ـ ب) تؤدّي إلى القراءة الجمعيَّة على معنى «مجموع أفراد الطلبة».

ج . المعنى الثابت في جميع الحالات هو وجود الدلالة الجمعيَّة. فالقراءة الفردية على معنى «كل واحد من س» تستلزم الجمعية آليًّا، فما يصدق على الواحد عند وجود كل يصدق على المجموعة[15]، لكن العكس غير صحيح دائماً كما هو بيِّن في (49 ـ د).

د . إذا صحَّ ما لاحظناه فإنه يلزم منه أن «كل» مجعولةٌ لتكوين مجموعةٍ ما وليست لاستغراق أفراد المجموعة لكنها تحتمل استغراق الأفراد. فالثابت هو «المجموع» و«الجُملة»، والمُتغيِّر هو إمكان الانطباق على الأفراد فرداً فرداً.

---

(15) قد يبدو التعبير هنا مخالفاً للبديهة لكنه عند النظر واضح. ومما يُدعِّم ما ذهبنا إليه أن المناطقة وعُوا بهذا التردد بين الفردية والاجتماع في «كل» وعرَّفوا معنى الكليَّة بأنه «كل فرد فرد لا الكل المجتمع». (السَّكَّاكي، ص460) كما أن الرمز (∀) يعني لغويًّا في الإنكليزية «for all» والفرنسية «pour tout»... ينبغي أن يُترجم بـ «كل واحد». وسنرى أن هذا لا يُسوَّغ دائماً.

هـ . من المرجح أن يكون ما يتحكم في هذه المُتغيِّرات بخصوص إمكان قراءتها على أساس كل فرد هو الخصائص المُعجميَّة الإحالية للعناصر المسوَّرة والخصائص المُعجميَّة الإحاليَّة للمسند في الكلام[16]. ولن نهتم بهذا إلّا عند الاقتضاء.

وننبِّه إلى أن هذا الفَهْم قد لا يُرضي المناطقة تماماً. فهم يعتبرون السور الكلي سوراً منتشراً على الأفراد في حين أننا اعتبرنا الدلالة على المجموعة والجُملة قبل الدلالة على الأفراد. لكن الحصيلة في النهاية واحدة إذا نظرنا إلى علاقة السور بالمسور، أما إذا اعتبرنا الكلام في كليَّته فإننا لا نعرف كيف سيُمثِّل المناطقة رمزيًّا للجُملة (49 ـ د) حيثُ لا يُمكن لعشرين أن تكون محمولاً للموضوع في قراءته الفردية. وربما حملوه على عدم دقّة اللغة الطبيعية. غير أن تواتر هذا الانعدام للدقة (راجع: Galmiche، 1977 مثلاً) يكاد يصبح قاعدةً. وحالات الالتباس (أو عدم التحديد) قد تصل بحكم تعامل الأسوار والمسوّرات والخصائص النحوية للتركيب وخصائص القُوَّة الإنشائيَّة درجةً تكاد تستحيل معها القراءة على الأفراد.

وتطرح القراءة على الجُملة والمجموعة مشاكل كثيرة. من ذلك هذا المثال الذي ضربه مولر (Muller، 1977، 80):

(50) لن يرفع هذه الصخرة ثلاثة رجال.

فيُمكن للقارئ أن يفهم منها دلالات كثيرة ولكلٍّ دلالة منها مُسوِّغ نذكر منها أربعاً على وجه التمثيل:

أ . توجد إمكانيَّة لرفع هذه الصخرة لكنَّ ثلاثة رجال مختلفين وهم مثلاً بمعونة

(16) نجد عند الأَسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج1، ص462) مثالاً في الإثبات يتصدر فيه الجُملة السور «كل» والخبرُ فيه مبدئيًّا فِعليٌّ وهو «كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين». وبحسب توجيه إعراب «كل» على الرفع أو النصب تتعدَّدُ الدلالات. وهذا يعني أن بعض المُتغيِّرات الإعرابية تؤدي دوراً أيضاً في تحديد خصائص التسوير، والمثالُ الذي قدَّمه الأَسْتَراباذي منسوجٌ على منوال الشاهد الذي حلَّله سيبَوَيْه واهتمَّ بدلالة التسوير فيه الجُرْجاني (**الدلائل**، ص278) وبعده البلاغيُّون، وهو قول أبي النَّجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليَ ذنباً كلّه لم أصنع

المقام {زيد، عمرو، بكر} لن يرفعها كلٌّ واحد منهم.

ب . توجد إمكانيَّة لرفع هذه الصخرة لكنَّ ثلاثة رجال مختلفين هم {زيد، عمرو، بكر} لن يرفعوها مُجتَمِعين.

ج . لا يوجد ثلاثة من الرجال إذا اجتمعوا أمكنهم رفع هذه الصخرة.

د . يوجد ثلاثة من الرجال لكنَّهم لن يرفعوا الصخرة رغم اجتماعهم.

وبقطع النظر عن الدلالة التي يُمكن ترجيحها، سواءٌ كانت من الدلالات الأربع المذكورة أم من غيرها، فإنّ عموم مشكلة التسوير في علاقته بالنفي تُطرح على أساس تعامل الأحياز.

فمثلما توجد مشكلة في تحديد الدلالة حين يتعامل سور مع سور آخر وتكبر المشكلة إذا كان السوران مختلفَيْن {(كلٌّ، بعضُ)، (كثيرٌ، قليلٌ)، (جُلٌّ، قلَّة)} فإنّه توجد مشكلة كذلك حين يتعامل السور مع النفي.

ونظريًّا لنا احتمالان: إمّا أن يكون السور واقعاً في حيِّز النفي أو أن يقع النفي في حيِّز السور. وتمثيل ذلك:

(51) أ . [ج سو (. . . ن (. . .)) . . .]

ب . [ج ن (. . . سو (. . .)) . . .]

(حيثُ: سو = سور ون = نفي و(. . .) = حيّز السور أو النفي و[] = حدود الجُملة ج).

ومبدئيًّا سيكون للترتيب دورٌ في احتساب دلالة تعامل النفي والأسوار، أضف إلى ذلك أنّ هذَيْن الاحتمالَيْن النظريَّيْن لا يُحدِّدان شيئاً حول خصائص الجُملة (فعليَّة أو اسميَّة) وإن كان وجود السور (وهو «كلٌّ» في هذه الفقرة) في بداية الجُملة يسمح لنا منذ البداية باعتبار (51 ـ أ) جُملةً اسميَّةً. وهذا ما لا يصدق على (51 ـ ب)، فاختباريًّا يُمكن أن تكون اسميَّة كما يُمكن أن تكون فعليَّةً. وهذه نماذج توافق الشكلَيْن في (51):

(52) أ . لم يحضر كلُّ الطلبة درس النحو

ب . كلُّ الطلبة لم يحضروا درس النحو

ج . ليس كلٌّ أسود فحماً

د . كلٌّ أسود ليس فحماً

يخضع المثالان (52 ـ ب) و(52 ـ د) للشكل (51 ـ أ) وما يتبقى يخضع للشكل (51 ـ ب)، فأحدهما يُمثِّل جُملةً فعليَّةً والآخر يُمثِّل جُملةً اسميَّةً.

يُمكننا أن ننطلق من قاعدتَيْن وضعهما الجُرْجاني في **الدلائل** (ص278–280) ومفادُهما بعبارةٍ قريبةٍ من عبارة الجُرْجاني مع شيءٍ من التطويع:

(53) أ . إذا دخل النفي في حيِّز السور «كلّ» دلَّ على شمول النفي لكلّ واحد واحد.

ب . إذا دخل السور «كلّ» في حيِّز النفي دلَّ على نفي الشمول دون نفي الفعل أو الخبر.

وتطبيقُ هاتَيْن القاعدتَيْن يفضي بنا إلى تمثيل (52 ـ أ) مثلاً على النحو التالي:

(54) أ . لم يحضر بعض الطلبة درس النحو وحضر بعض الطلبة (الآخرين) درس النحو.

ب . ⌐ حضور (كل س) ↔ ⌐ حضور (بعض س) ∧ ⊢ حضور (بعض س)

أما (52 ـ ب) فيُمكن التمثيل لها على النحو التالي:

(55) أ . كلّ واحد واحد لم يحضر درس النحو

ب . ∀ س، ⌐ حضور (س) ↔ ⌐ حضور ($س_1$) ∧ ⌐ حضور ($س_2$) ∧ ... ∧ ⌐ حضور ($س_ي$)

ومما يدلُّ على صحة هذا أنه يُمكنك أن تستثني البعض في (52 ـ أ) ويتعذر ذلك في (52 ـ ب). وعموم ما في القاعدتَيْن أن تسليط الكليَّة على النفي يعني ألّا يخرج شيءٌ عن النفي ولنُسمِّه «شمول النفي»، وتسليط النفي على الكليَّة يعني انتفاء الشمول وإثبات البعضيَّة ولنُسمِّه «نفي الشمول».

وهذا ما ينطبق كذلك على المثالَيْن (52 ـ ج) الدال على نفي الشمول و(52 ـ د) الدال على شمول النفي.

ومن المفيد أن نُذكِّر بأن القراءة المنطقيَّة هي قراءةٌ على أساس الأفراد واعتبرنا القراءة اللغوية قراءةً على أساس المجموعة. لذلك فإن «شروط صدق» «الجُمْلتَيْن (52 ـ أ و ب) مثلاً مختلفةٌ بين اللّغويين والمناطقة.

فالتصور المنطقي يكفي فيه أن يتخلف طالب واحد عن الحضور حتى تصدق الجُملتان، أما لغويًّا فإن حضور طالب واحد يجعل القول (52 ـ ب) كاذباً والقول (52 ـ أ) صادقاً.

إلّا أن هذه القاعدة لا تسلم من الطعن من جهتين على ما نجد في المثالَيْن التاليَيْن[17]:

(56) أ . كلّ الأطفال لا يصابون بفقر الدم

ب . لا يصاب كلّ الأطفال بفقر الدم

(57) أ . لا يحبّ الطلبة كلّ عدد أقلّ من العشرة

ب . كلّ رجل لا يحلق شاربيه

فالمثال (56 ـ أ) لن يُحمل مقاميًّا إلّا على معنى المثال (56 ـ ب). ولا يُتصوَّر شخصٌ ملمٌّ بأبسط ما يصيب الأطفال من أمراض يُمكن أن يقول (56 ـ أ) قاصداً عموم النفي وشموله. فالسور «كلّ» هنا وإن كان خارج حيِّز النفي فهو «ينزع» إلى أن يكون داخله (Galmiche، 1977، ص18). فكيف نفسِّر ذلك؟

ويطرح المثالان في (57) مشكلتَيْن أُخريين. فحسابيًّا يجب أن تعني (57 ـ أ) أنّ الطلبة لا يحبُّون بعض الأعداد دون العشرة ويحبُّون بعض الأعداد دون العشرة. وهو مخالف تمام المخالفة لِما نعرف عن الطلبة ولمنطق العلاقة بين العدد والنجاح في الامتحان. أمّا (57 ـ ب) فينبغي أن تدلَّ حسابيًّا على أنّ كُلَّ واحد واحد من الرجال لا يحلق شاربيه. فالتركيب دالٌّ على شمول النفي

(17) الأمثلةُ مصنوعةٌ على منوال ما ذكره (Galmiche، 1977، ص18) وما نبَّه إليه البلاغيُّون (الدسوقي، ج1، ص441؛ والسُّبْكي، **عروس الأفراح**، ص447؛ وابن هشام، **مُغني اللَّبيب**، ج1، ص201).

وهو ما يجعلنا في حرج اجتماعيٍّ أمام رجال نعرفهم ونقدِّرهم لكنَّهم يحلقون شواربهم، ولا ينفع في إزالة هذا الحرج حَمْل الرجل في (57 ـ ب) على المجاز.

خُلاصة الأمر إذن أنّنا أمام سؤالَيْن:

- كيف نُفسِّر عدم دلالة نفي الكليَّة على نفي الشمول ودلالته مقابل ذلك على شمول النفي في بعض السياقات (المثال (57 ـ أ))؟
- كيف نُفسِّر أنّ ما حقُّه أن يدلَّ على شمول النفي يدلُّ أحياناً على نفي الشمول؟ (المثالان (56 ـ أ) و (57 ـ ب)).

نجد لدى التفتازاني (**المختصر**، ج1، ص441) إجابةً أوليَّةً مفادها أنّ القاعدة التي صاغها الجُرْجاني أكثريَّةٌ لا كليَّةٌ. وهذا الموقف لا يُبيِّن لنا متى لا تنطبق القاعدة ولماذا؟ وهل يُمكن تعويضها بقاعدة أخرى تشمل الحالات الأخرى التي لا تتكهَّنُ بها قاعدةُ الجُرْجاني؟

ويُمكننا من منطلقات أخرى أن نستند إلى مقترح لايكوف (Lakoff، 1976) القائم على إزالة اللَّبْس بين القراءة الجمعيَّة للأسوار والقراءة التسويريَّة بعبارته (ص14) اعتماداً على ما يُسمِّيه «إنزال السور وإعلاءه»[18] باعتبارهما عمليَّتَيْن خاضعتَيْن لقواعد النقل. وهو حلٌّ مُمكنٌ إذا ما جرَّدناه عن الغرض الأصليِّ لوضعه[19]. غير أنّ المشكلة التي تعترضنا هنا هي وقوف التحليل في أحسن الأحوال عند عتبة النقل لأسباب أُسلوبيَّة. ومعنى ذلك أنّها لا تؤثِّر في الأساس الدلاليِّ لتقديم السور (إعلائه) أو تأخيره (إنزاله). ولمّا كان التقديم والتأخير في حقيقته معنىً فإنّ الحلَّ المُقترح لن يصل بنا إلّا إلى تفسيرات موضعيَّة لا يُمكن تعميمها، هذا إذا لم نعتبرها من البداية خاطئةً.

(18) إنزالُ السور: (abaissement du quantificateur/quantifier-lowering).
إعلاءُ السور: (montée du quantificateur/quantifier-raising).

(19) يبدو لنا هذا الغرض مرتبطاً أساساً عند لايكوف بمسألة ربط الصورة المنطقيَّة للجُمل بالصورة السطحيَّة الموافقة لها عند التسوير نظراً إلى التباس القراءتَيْن،الجمعيَّة والتسويريَّة أحياناً.

غير أنّ في وصف الظاهرة على هذا النحو ما يُيسِّر لنا فَهْمها. فمأتى الإشكال هو تقديم المسند إليه (أساساً) على الخبر الفعليِّ أو تأخيره. وهو ما يعني أنّ خصائص الظاهرة يُمكن إجمالُها في الجوانب التالية:

- ضرورة اقتران المسند إليه بالسور الكلِّي. فعدم تسوير المسند إليه لا يُثير مشكلة شمول النفي أو نفي الشمول.
- ضرورة اقتران الخبر الفعليِّ بحرف نفي. فعدم نفي الخبر الفعليِّ يحافظ على معنى الشمول مُطلقاً تقديماً وتأخيراً.
- أنّ تقديم المسند إليه بدون كلّ ونفي الخبر الفعليِّ («الرجل لا يحلق ذقنه» مثلاً) تفيد نفي الجُملة.
- أنّ تقديم الخبر الفعليِّ المنفيِّ على المسند إليه غير المسوَّر بـ «كلّ» «لا يحلق الرجل ذقنه» يفيد النفي عن كلِّ فرد.
- عند تسوير المسند إليه ونفي الخبر الفعليِّ تكون دلالة الحالة (ج) شمول النفي ودلالة الحالة (د) نفي الشمول.

ونشير هنا إلى أنّ صياغة القاعدة نفسها تخضع من حيثُ التعبير عنها لسيطرة النفي على الكليَّة التي في حيِّزه أو سيطرة الكليَّة على النفي الذي في حيِّزها. وهذا مُقتضى اللفظ والترتيب. لذلك يَعْسُرُ الطعن في القاعدة بفرعَيْها. ولذلك أيضاً هي قاعدةٌ كليَّةٌ أو ينبغي نظريًّا أن تكون كذلك.

غير أنّنا لم نُحدِّد مصدر التكافؤ الذي ذكرناه في (54 ـ أ) بين نفي الكليَّة من جهة، ونفي الفعل عن البعض وإثباته للبعض من جهة أخرى. والجواب هنا أنّ «البعضين» اللذَيْن جمعنا بينهما بنفي أحدهما وإثبات الآخر يقعان في مستوى واحد. فأصل الكلام أن يكون نفيُ الكلِّ في المقول المنطوق هو النفي عن كلِّ واحد واحد ممّا يدلُّ عليه لفظ المُضاف إلى كلّ. أمّا دلالته على إثبات الفعل للبعض فهي دلالةٌ مستلزمةٌ تُفهم من اللفظ لكن اللفظ لا يقطع بها. لذلك فمن قال «لا يحبّ الطلبة كلّ عدد أقلّ من العشرة» (المثال (57 ـ أ)) يقصد جميع الأعداد التي هي أقلُّ من عشرة والتي تُمثِّل المجموعة المنتهية من 9 إلى صفر (بحكم العُرف والعادة) يتسلَّط عليها الفعلُ المنفيُّ. وكذلك من قال «لم يحضر كلُّ الطلبة درس النحو» (المثال (52 ـ أ)) يقصد باللفظ الموضوع أنّ جميع

الطلبة الذين يُكوِّنون مجموعة «الفصل س» مثلاً مُتغيِّبون، فالذي لم يحضر هو المجموعة وقد تكون كلُّها غائبةً وقد يكون بعضُها غائباً. لكنَّ غياب البعض وحضور البعض الآخر في آنٍ واحدٍ يُفهم من غير اللفظ الذي يتسلَّط فيه النفيُ على الكُلِّ.

ويُمكن من خلال هذا الوصف إعادةُ صياغة القاعدة (53 ـ ب) والتي مفادها أنّ دخول السور «كلّ» في حيِّز النفي يدلُّ على نفي الشمول دون نفي الفعل أو الخبر بإضافة قيد «ما لم يعارضه معارض» بعبارة الأُصوليين (الدسوقي، **الحاشية**، ص441). وهذا المعارض هو قرينةٌ مقاليَّةٌ أو مقاميَّةٌ على أنّ الفعل أو الخبر غير مُنْتَفٍ عن البعض الذي يُفهم نفيُه. وإذا استقام هذا التدقيق فإنّ أصل الفعل في «لا يحبّ الطلبة كلّ عدد أقلّ من عشرة» مُنْتَفٍ أي أنهم لا يحبُّون مجموع هذه الأعداد، لكنَّ (56 ـ ب) («لا يُصاب كلُّ الأطفال بفقر الدم») لا يُمكن أن تُحمل على نفي الكليَّة على حرفيَّة الدلالة اللفظيَّة بل تُحمل، بسبب وجود دليلٍ مقاميٍّ، على النفي عن البعض والإثبات للبعض الآخر.

وقياساً على هذا يُمكننا أن نُدقِّق القاعدة (53 ـ أ) ومفادها أنّ وقوع النفي في حيِّز «كلّ» يدلُّ على شمول النفي وتسلُّطه على كلِّ واحدٍ واحدٍ. وهو ما يعارضه المثالان (56 ـ أ) («كلّ الأطفال لا يُصابون بفقر الدم») حيثُ تعني أنّ كُلَّ طفل طفل لا يُصاب بفقر الدم و(57 ـ ب) («كلُّ رجل لا يحلق شاربيه») حيثُ تعني أنّ كلَّ واحدٍ داخل في مجموعة الرجال لا يحلق شاربيه. وعلى كليهما دليلٌ من المقام على أنّ المقصود هو نفي الشمول لا شمول النفي عكس ما يدلُّ عليه اللفظ. فقد يبدو من السهل إضافةُ قيد إلى هذه القاعدة شبيه بما أضفناه في الفرع الثاني منها، كأن نقول «ما لم يدلُّ دليل على أنّ المقصود هو البعض». غير أنّ هذا الحلَّ لا مستندَ له نظريًّا. فيُمكننا افتراضُ أنّ شمول النفي يتضمَّن نفي الشمول لكنَّ العكس غير مُمكن. بيان ذلك أنّ قولنا:

(58) أ . كلّ الأولاد لم يرقصوا

ب . لم يرقص كلّ الأولاد

فالدلالة على كليَّة نفي الرقص في (58 ـ أ) واستغراقها للأفرادِ تحتمل الدلالةَ الوضعيَّةَ على نفي الكليَّة التي تدلُّ عليها (58 ـ ب)، كما تحتمل نفي

البعضيَّة التي قد تَبرز بدليلٍ وقرينةٍ لأنّه يكفي في عموم النفي (كلّ ولد ولد) ألّا يرقص واحد ليصدق عليه (58 ـ أ)، لكنَّ إثبات الرقص للبعض، وهو مُحتملٌ في (58 ـ ب)، لا اعتبارَ له في تحديد صدق (58 ـ أ).

معنى ذلك أنّ مجموعةَ الأولاد {زيد، عمرو، بكر ، خالد} إذا نظرنا إلى انتفاء الرقص عن كلِّ واحدٍ واحدٍ منها أي لم يرقص زيد ولا عمرو ولا بكر ولا خالد صدق عليها شمول النفي ونفي الشمول. وإذا تبيَّن أنّ واحداً منهم أو أكثر قد رقص فإنّ القول (58 ـ ب) هو وحده الذي يصدق أمّا (58 ـ أ) فيكون كاذباً.

وإذا تناولنا المسألة من زاوية أخرى وهي تقديم المسند إليه المسوَّر بـ «كلّ» وتأخيره وجدنا أنّ (58 ـ أ) توكيدُ ما تدلُّ عليه (58 ـ ب). وكونها توكيداً يُستفاد من افتراض أنّ الأصل هو [ف فا] وتقديم الفاعلُ المعنويُّ يكون لغرض التوكيد على ما بيَّنّا في (المبخوت، 2006، ص134-142). وإذا تساءلنا عن وجه التوكيد ومُقتضاه في مثل هذه الحالة وجدنا على وجه التحديد أنّ تطرُّق احتمال البعضيَّة، بقرينة، إلى أشباه القول (58 ـ ب) أي بتقديم الخبر الفعليِّ المنفيِّ هو الذي يُفسِّر أنّ (58 ـ أ) ينبغي أن تكون أقوى في الدلالة على الشمول لعدم تطرُّق البعضيَّة إليها. وهو أمرٌ موافقٌ للحدسِ العامِّ لأنّ نفي الأفراد يستلزمُ نفيَ الجُملة على ما نبَّهَ السُّبْكي (**عروس الأفراح**، ج1، ص447).

وإذا صحَّ تحليلُنا فهذا يعني أنّ من قال «كلُّ الأطفال لا يصابون بفقر الدم» وهو يقصد بعضهم أو جُلَّهم، قد أخطأ التركيب فاستعمل التركيب المؤكَّد الذي لا يحتمل البعضيَّة بدل التركيب الذي يتقدَّم فيه الفعلُ المنفيُّ على السور الكليِّ. وقسْ على هذا من قال (57 ـ ب) «كلُّ رجل لا يحلق شاربيه». وفي تخطئة المتكلِّمين حَرَجٌ كبيرٌ لأسباب عديدة نظريَّة واختباريَّة. فَهَبْ أنّنا قبلنا مبدأ التخطئة فلا بدَّ لنا من تفسيرٍ لأسبابه.

نشير أولاً إلى أنّ الاختلاف بين الحساب الدلاليِّ للكلام وإمكانات الاستعمال المخالف لهذا الحساب الدلالي قائمٌ في ظواهر عديدة غير التسوير. ويكون هذا الاختلاف من المُلمِّ بالقاعدة النحويَّة والدلاليَّة ومن المتكلِّم على السليقة. ونحن هنا أمام ظاهرةٍ من هذا القبيل. فالحسابُ الدلاليُّ لا يوافق ما

يُفهم من الكلام. ثمَّ إنّ المتكلِّم استعمل تركيباً مشابهاً لتركيب آخر ليدلَّ على ما يدلُّ عليه التركيب الثاني. وتوجد أمثلةٌ عديدةٌ على مثل هذا نذكر منها ما لاحظه غايس وزويكي (Geis & Zwicky، 1971) وأسمياه «استدعاء الاستدلال»، حيثُ يَستخلص المتكلِّم والسامع من إثبات المقدَّم والتالي في الشرط موافقته لنفيهما بما يجعل الشرط دالًّا على ما يدلُّ عليه التشارط أي «استكمال الشرط»، وهو خطأٌ منطقيٌّ شنيع لا يتورَّع المتخاطبون عن إتيانه، ولهم أدلَّتهم على ذلك. وهو يوجد أيضاً في العطف بـ «أو» وفي علاقات الترتيب الزماني والدلالة على السبب والنتيجة.

ووجه الشبه بين هذه الظواهر والمسألة التي نبحث فيها واقعٌ من جهة أنّ الاستعمال لا يوافق دائماً ما تتكهَّن به القاعدة. وهذه الملاحظة أسلمت الباحثين غايس وزويكي إلى اقتراح حلٍّ تداوليٍّ منطقيٍّ يستند إلى استلزامات الخطاب على مذهب غرايس. لكنَّنا في واقع الأمر لا نحتاج إلى حلٍّ من هذا القبيل لأنّ الحساب الدلاليَّ لوقوع النفي في حيِّز السور الكلِّي لا يقتضي خروجاً عن هذا الأصل نفسِّره بقواعد أخرى ترتبط بالاستعمال. بيانُ ذلك أنّ هذا «الخروج» عمّا تقتضيه القاعدة شبيهٌ بالانتقال من الدلالة الأساسيَّة لحرف الجرِّ الباء على الإلصاق مثلاً إلى الوسيلة أو الظرف أو القسم. فمعنى الإلصاق في هذه الحالات وغيرها لا يفارق الباء وإنّما يتركَّب إلى غيره. والدلالةُ على شمول النفي لكلِّ الأفراد إذا استُعملت في مقامٍ يقتضي البعضيَّة لا يكون إلّا من خلال إعطاء شمول النفي «قوة نفي الشمول».

ونقصد بهذا أنّ قولنا «كلُّ رجل لا يحلق شاربيه»، والرجل هنا على الحقيقة كما ذكرنا، يلقيه المتكلِّم على أنّه في معنى «لا يحلق كلُّ رجل شاربيه». وهذا التركيب وإن دلَّ وضعاً على ما يدلُّ عليه التركيب الأول فإنّه يَحتمل، بسبب وجود الدليل الذي يعارض حَمْله على نفي الشمول، الدلالة على إثبات حلق الشاربين للبعض ونفيه عن البعض الآخر أي بتطبيق القاعدة (54 ـ أ) أعلاه. والذي يسوِّغ لنا هذا الانتقال من [كلّ (س) + خبر فعلي منفي] إلى [خبر فعلي منفي + كلّ (س)] هو العلاقة الاشتقاقيَّة بين [فا ف] و [ف فا] على اعتبار أنّ الفرع (المشتقَّ) يعود إلى الأصل (المشتقِّ منه). والذي يضيع في الطريق، نقصد طريق الاشتقاق، هو دلالةُ التوكيد. لكنَّ ممّا تُنبِّه إليه القواعد في التوكيد أنّ

إخراج الكلام لا على مُقتضى الظاهر كثير (السُّكّاكي، ص171-172؛ القزويني، ص24-26). وهذا جائزٌ بحسب البلاغيين «للبلغاء» المتفنِّنين في إبداع الكلام، ومثالنا لا إبداعَ فيه. ولا يهمُّنا أن يكون «بليغاً مفلقاً» فما يهمُّنا هو أنّ الآليّات التي تسمح للبليغ بأن ينتقل بالتركيب ممّا يقتضيه المقام إلى خلاف ما يقتضيه المقام فيكون رغم ذلك مطابقاً لمُقتضى الحال هي الآليّات نفسها التي نفسِّر بها «خطأ» من أخطأ في تطبيق قاعدة شمول النفي فطبَّقها قاصداً إلى نفي الشمول، فيكون قد خرج من قاعدة أصليَّة إلى قاعدة فرعيَّة أو العكس إن شئت.

غير أنّ هذا التحليل لا ينطبق على الحالة التي يكون فيها الخبر غير فعليٍّ كما في (52 ـ د) («كلُّ أسود ليس فحماً»). وفي هذه الحالة للمخاطب أن يردَّ على المتكلِّم ببساطة «إنّك مخطئٌ بما أنّ بعض الأسود فحم»، فإذا ارتدع وصحَّح كلامه تفاهما، وإذا تمسَّك وعاند انقطع حبل الكلام أو حدث ما يُشبه ذلك ممّا يذهب بصفاء القلوب والتخاطب.

ويُمكننا أن ندعم تحليلنا السابق من زاوية أخرى أساسها التمييز بين المتحدّث عنه والبؤرة. لنقارن بين:

(57) ب. كلُّ رجل لا يحلق شاربيه

ج. لا يحلق كلُّ رجل شاربيه

د. الرجل، لا يحلق كلُّ واحد شاربيه

نعتبر التركيب (57 ـ د) رابطاً عند الاشتقاق بين (57 ـ ب) و(57 ـ ج). ونُسلِّم بأن السور «كلّ» في جميع هذه الأمثلة هو البؤرة. وإذا اعتبرنا أنّ (57 ـ ب) تعني شمول النفي و(57 ـ ج) تعني نفي الشمول فإنّ تحديد الدلالة (57 ـ د) تصبح أوضح. فالسور فيها واقع في حيِّز النفي ممّا يعني أنّها تفيد نفي الشمول شأنُها شأنَ (57 ـ ج). وهو ما يطرح علينا تحديد الفُروق بينها. وأساسها أنّ الرجل مكوَّنٌ مقدَّمٌ معرَّفٌ بلام الحقيقة. ولام الحقيقة على ما بيَّنّا تُمثِّل المجموعة. وقُدِّم هنا لجعله موضوع الحديث (أي متحَدَّثاً عنه) لذلك فهو غير منفيٍّ بل المنفيُّ هو السور وما في حيِّزه. وفي حيِّز السور نجد نفياً لفرد من المجموعة على اعتبار أنّ «الواحد» يكون من المجموعة التي تُحدِّدها عبارة

الرجل، وهي وإن لم تكن في الجمع (الرجال) فإنّها في قُوَّة الجمعُ. بناءً على هذا الاعتبار، فإنّ تحليل (57 ـ د) يلتقي بـ (57 ـ ج) في تسلُّط النفي على الكليَّة لإفادة نفي الشمول واحتمال إثبات البعضيَّة، وهو المطلوب من تحليلنا، ويلتقي مع (57 ـ ب) في تقديم الفاعل المعنويِّ وإن لم يكن مُسوَّراً بـ «كلّ». وإذا صحَّ هذا فإنّ (57 ـ ب) في تحليلها على أساس نفي الشمول أو شمول النفي تقتضي تغييراً في موضع البؤرة وعلاقته بالمُتحدَّث عنه، نقصد بذلك أنّ قراءة (57 ـ ب) على شمول النفي تجعل المُركَّب «كلّ رجل» بؤرةً وابتداءً ومُتَحدَّثاً عنه. أمّا قراءته على نفي الشمول فتجعل النبرةَ واقعةً على السور «كلّ» دون ما يُضاف إليه. وهو في ذلك شبيهٌ بمن يقصد من قوله «ما اشتريت رداء أحمر» نفي الحمرة دون الرداء أو من ينفي الرداء الأحمر كلّه لأنّه يقصد إلى اشتراء «حذاء أسود». والصعوبة في مثل هذا الحلِّ تكمن في القول، أو عدم القول، بإمكانيَّة فصم العروة الرابطة بين عنصرَيْن مُتركِّبَيْن دون المساس بأصل التركيب بينهما على اعتبار أنّ البِنية إذا زدناها عنصراً أو حذفنا منها عنصراً تغيَّرت. لكنَّنا في الآن نفسه لا نجد تفسيراً لجُملة مثل (49 ـ د) أعلاه («كلّ الحاضرين عشرون نفراً») يتعلَّق فيها الخبر بالسور أكثر من تعلُّقه بالمسوَّر غير اعتبار «كلّ» في المُركَّب «كلّ الحاضرين» هو المُتحدَّث عنه.

ومهما يكن التفسير المقبول المناسب فإنّ أساسه في ما نُقدِّر المحافظة من جهة على الفرق بين شمول النفي ونفي الشمول بما أنّه يستند إلى أُسس إعرابيَّة صلبة لا يُمكن تجاهلها، والاستناد من جهة أخرى إلى ما بين شمول النفي ونفي الشمول من علاقة استلزام، بما أنّ شمول النفي في قُوَّة السلب الكلّي عند المناطقة ونفي العموم في قوّة السلب الجزئيّ (الدسوقي، **الحاشية**، ج1، ص429). وإن لم يكن التوازي مُطلقاً لِما بين التصوُّر المنطقيِّ القائم على الفرديَّة والتصوُّر اللغويِّ القائم على الجمعيَّة من فُروق قد تُؤثِّر في الإجراء والتحليل.

4. نتائج وآفاق

بيَّنّا فيما سبق المعنى الإنشائيَّ للأسوار. وهو المعنى الذي جعل المناطقة في نظرنا يعتنون بالمسألة. واعتبرنا أنّ السور الوجوديَّ مُقتضىً في الاسم دائماً

ولا نحتاج في الحساب الدلاليِّ إلى التصريح به على عكس السور الكلّي.

إلّا أن السور الكلّي في اللغة يرتبط بالتعريف والتنكير وإليهما تعود الأسماء التي جعلها المناطقة أسماءً للتسوير الكلّي والبعضيِّ. وهي إمّا أسماءٌ ذاتُ دلالة علائقيَّة إنشائيَّة وإمّا أسماءُ عددٍ مُحدَّدة مُعجميًّا إذا اعتبرنا العدد سوراً، ولا شيء يمنع من اعتباره كذلك لا منطقيًّا ولا لغويًّا.

وقد عملنا على إبراز ما يتولَّد من تعامل النفي والأسوار من التباس سواءٌ وقع النفي في حيِّز السور أو وقع السور في حيِّز النفي. وهو التباس مأتاه وفرة الاستلزامات المُمكنة من نفي الشمول أو من شمول النفي. وهو أمرٌ يتضاعف بحسب عدد الأسوار.

وحاولنا البرهنة على أنّ الدلالة الاستغراقيَّة للأسوار، وهي الدلالةُ التي جرَّدها المناطقة، لا تكون في التخاطب إلّا عرفيَّة متَّصلةً بمجموعة مُحدَّدة أو غير مُحدَّدة من حيثُ أفرادها، ولكنَّها في جميع الحالات مجموعةٌ عهديَّةٌ. وهو افتراض ما زال في حاجة إلى تعمُّق وبرهنة وصياغة أدقَّ، وإن كنّا نعتبره حدسيًّا أقوى من التصوُّر الماصدقي للسور.

وهذا يعني أنّ التسوير يرتبط بمفهوم الحقل المُعجميِّ أو الدلاليِّ في أكثر صُوَره تجريداً ويتَّصل بمفهوم المجموعة المُتحدِّدة بخصائصها لا بأفرادها. ومن ثمّة يكون العنصر المسوَّر كليًّا أو بعضيًّا أو عدديًّا عنصراً من مجموعة أو حقل يتكوَّن عهديًّا.

ولمّا كان الحقلُ المُعجميُّ أو المجموعةُ محتملَيْن للفراغ حين لا يوجد أي عنصر فيهما، وهو أمر مُمكن نظريًّا على الأقلِّ، ولعدد غير محدد من العناصر، أمكننا افتراض تعامل التنكير والتعريف مع دلالة ابتداء الغاية بالخصوص.

ومثلما أمكننا أن نستلزم الكلّي من نفي البعض على ما في هذا من حرج لدى المناطقة (Horn، 1989، ص370) أمكننا أيضاً بموجب العلاقة بين التسوير والتعميم والتوكيد أن ننظر في جوانب من توكيد النفي عند وجود ضرب من التسوير الكلّي، وأمكننا بالخصوص أن ننتقل من نفي الكلِّ إلى البعض.

وبقطع النظر عن النتائج التفصيليَّة التي يُمكننا هنا التذكير بها، فإنّ الفكرة

الأساسيَّة التي تعنينا هي وجود علاقات لزوميَّة مُحدَّدة نحويًّا، أي بمُقتضى الدلالات النحويَّة للأسوار تنكيراً وتعريفاً وأسماء إنشائيَّةً (أي {كلّ، بعض، قليل، كثير...}) وغير إنشائيَّة (أي {واحد، اثنان، ثلاثة،....، ي}) ومُتكَهَّنٌ بسلوكها البلاغيّ. وهذه العلاقات توجد بموجب وجود المجموعات أو الحقول المُعجميَّة. لكنَّنا لا نعرف بالتدقيق كيف تنتظم هذه الحقول أو المجموعات ولا نعرف الترتيب الذي تكون عليه. لكنَّنا نحدس أنّ مقترحات بعض المناطقة التداوليين عن السُلَّم الاستلزاميّ الكمّي أو سُلَّم الاستلزامات (Gazdar، 1977، Levinson، 1983) مفيدٌ في الغرض شريطة اعتباره أولاً، مجموعةً من البدائل اللغويَّة المرتَّبة بحسب علاقات التقابل القريبة والبعيدة بينها؛ وشريطة اعتباره ثانياً، أمراً محكوماً بقواعد نحويَّة دلاليَّة وليس أمراً تداوليًّا محضاً؛ وشريطة اعتباره ثالثاً، غير مرتَّب بحسب درجة الإخبار بل هو قائمٌ على علاقة إضافة، أي علاقة نسبيَّة يتحدَّد فيها العنصر بالمُكوِّنات المُعجميَّة الدلاليَّة التي تسبقه في السُلَّم المُفترض والمُكوِّنات المُعجميَّة الدلاليَّة التي تليه.

فهذه الاستلزمات عندنا لا يُمكن أن تكون استلزامات خطابيَّةً يُحدِّدها المقام، لكنَّها عند النفي جزءٌ من الاحتمالات التي يفرضها إبهام النفي ويفسِّرها وجهاً من التفسير جواب النفي.

والأصل في هذا كلِّه، على ما نُقدِّر، أنّ اختيار عنصرٍ مُعجميٍّ في تركيبٍ ما، وليكن هذا العنصر هو السور «بعض» على وجه التمثيل، يستدعي حسب منطق النظام جميع الأسوار في اللغة. فإذا تسلَّط النفي على لفظ «بعض» فإنّ جميع الأسوار التي يرتبط بها تصبح مُمكنةً نظريًّا. لكنَّ هذا الإمكان قابلٌ للترتيب. لذلك اعتبرنا المسألةَ قائمةً على العهد، وهو عهد غير مُطلق ولا متروك للحدس، لكن يُمكن تحديده انطلاقاً من نظام المعاني الإنشائيَّة وهو في قضيَّة الحال نظام التسوير.

الفصل الثالث

تعامل النفي والرّوابط
أُنموذج حروف العطف

«Les ressources du langage ne laissent pas d'étonner. Avec un petit nombre de syllabes, il exprime un nombre indéfini de pensées»

G. Frege: ***Ecrits logiques et philosophiques***, p.214

1. مشكلة حروف العطف

يتعامل النفي مع حروف كثيرة في اللغة. وهو أمرٌ مُنتظرٌ بما أنّ النفي قُوَّةٌ إنشائيَّةٌ تسيطر على الجُمل التي تتصدَّرها ومُنتظرٌ كذلك بما أنّ وحدة البناء العاملي للجُملة تفرض تعامل مختلف مُكوِّناته. فحرف النفي يتعامل مع الأسماء والأفعال والجُمل ويتعامل كذلك مع جُلِّ الحروف الأخرى على ما نلاحظ في الأمثلة التالية:

(1) أ . لم أذهب من تونس بل ذهبت إلى تونس

ب . لو لم تكن صديقي لتركتك

ج . ما زارني أحد إلّا صديقك

د . ألم أُقدِّم لك اعتذاري؟

هـ . هلّا قدَّمتَ اعتذاراتك

و . ما من حقيقة يُمكن إخفاؤها طويلاً

ز . ما جاءني لكنّني رأيته

فلئن كان النفي في (1 ـ أ) لا يتسلَّط مباشرةً على حرف الجرّ «من» لشدَّة تعلُّقه بالفعل تعلُّق حرف الجرّ به، فإنّ ظهور مقابله «إلى» في جواب النفي يشير، على نحوٍ ما، إلى تعامل بين النفي ودلالة «مِنْ» بما يجعل نفي الابتداء الذي تدلُّ عليه «من» ينقلب «انتهاء» تدلُّ عليه «إلى». لكن هذا ليس أمراً نظاميًّا.

ويتعامل النفي في (1 ـ ب) و (1 ـ د) و(1 ـ هـ) مع الشرط والاستفهام. أمّا تعامله مع حرف الشرط فيوجِّه الجواب وجهةً مغايرةً لجُملة الشرط التي تكون مُثبتة.

أمّا تعامله مع الاستفهام «أ» و«هل» فهو يَخرج بالاستفهام من مجرَّد الطلب إلى طلب التقرير كما في (1 ـ د) ويُخرجه أحياناً، بحسب السياق، إلى الإنكار. لكنَّ نوع الطلب نفسه يتغيَّر في (1 ـ هـ) ليصبح تحضيضاً (وفي بعض السياقات يكون للعرض).

ويتعامل حرف النفي مع حرف الإخراج «إلّا» تعاملاً كثيراً ما يُشبَّه بالقاعدة المنطقيَّة المتَّصلة بانقلاب النفي الذي يُنفى إلى إثبات وإن لم يكن في واقع اللغة من هذا الباب. والمهمُّ أن هذا التعامل يحقق في تراكيب عديدة أغراضاً ويُعبِّر عن مقاصد لا تكون في اللّغة إلّا بتعامل النفي والاستثناء.

وفي (1 ـ و) نجد صورةً أخرى للتعامل بين حرف النفي وحرف الجرّ مع قيود تتصل بالمجرور كنا قد رأيناها في الفصل السابق في خصوص دلالة النكرة على الاستغراق في النفي.

وتُمثِّل (1 ـ ز) مجرَّد تمثيل، لدور النفي في تحديد دلالة بعض المُكوِّنات اللغوية الرابطة بين الجُمل مثل {لكن، بل}، فهذان الحرفان لا تتحقق دلالتهما إلّا بوجود النفي في موضع ما قبلهما أو بعدهما. وتَحقُّقه يكون في العادة لفظيًّا لكنَّه قد يكون نفياً معنويًّا (أي «النفي المقولي» الذي اصطلحنا عليه بدلالة السلب).

ومن بين الحروف التي يتعامل معها النفي تعاملاً يُمكن استخلاص قواعده بطريقة مُنظَّمة، نجد حروف العطف. وهي الحروف التي اخترناها لتكون أُنموذجاً في دراسة تعامل النفي والدلالات الحرفيَّة. ومن أسباب هذا الاختيار أن بِنية العطف كما لاحظ الدارسون في مختلف النظريّات والنماذج (Ben Gharbia،

1997) تمتازُ، من بين ما تمتازُ به، بإمكان وقوعها في أي مستوى من مستويات التركيب النحوي لتجمع بين عناصر متشاكلة من أصناف مختلفة. لذلك فهي واقعة في حدود المُركَّب الجزئي داخل الجُملة الواحدة والتركيب بين الجُمل في النصّ بما يساهم دلاليًّا في بناء معنى الجُملة ومعنى النصّ والخطاب. (المرجع السابق، ص213).

غير أنّ ما يعنينا أكثر من هذا التركيب هو علاقته بالنفي. ونقصد بهذه العلاقة، تسلُّط النفي على المُركَّب العطفي. ويهمُّنا هذا لسببَيْن على الأقل: أولهما، أن نَتَثَبَّتَ من فكرة كنا قد عبَّرنا عنها في بحث سابق (يُراجع بالخصوص، المبخوت، 2006، الباب الثالث، الفصل الثاني) مفادها أن أيَّ تركيب، باعتباره بِنية، لا يُمكن نفي أحد عناصره وترك بقيَّة المُكوِّنات المُتَّصلة به على حالها وهي تكاد تتناقض مع فكرة أخرى أساسها أن عمل النفي يقوم على ضرب من تضييق حيِّز النفي من خلال انتقاء عنصر بؤرة بما يعني المحافظة على بقيَّة المُكوِّنات على حالها الذي كانت عليه قبل دخول النفي. وثانيهما، أنّ اهتمام اللغويين بالمسألة لم يكن ذا بال[1]، في حين أن المناطقة حسموا الأمر منذ البداية في معادلة واضحة بسيطة لكنَّها لا تناسب لسان الناس و«تحريفات» الجمهور.

فمن القواعد الأساسيَّة التي تُمثِّل إمكان تعريف صيغة منطقيَّة من خلال معجم محدود هو (∧، ∨، ↔ ، →، ¬) (أي الفصل والوصل والشرط والتشارط والنفي) نجد لدى المناطقة علاقات التكافؤ التالية وتُسمّى قوانين الثنائية أو قوانين دي مورغان[2] (De Morgan، عن Salem، 1987، ص35، وQuine، 1973، الفصل 10):

(2) ¬ (ق ∧ ض) ↔ ¬ ق ∨ ¬ ض

(3) ¬ (ق ∨ ض) ↔ ق ∧ ¬ ض

(1) نجد إشارات لدى سيبَوَيْه (**الكتاب**، ج1، ص437، 440 وفي مواضع أخرى متفرِّقة) واهتماماً أوضح نسبياً عند الأسْتَراباذي، باب حروف العطف وبالخصوص ج4، ص381، 415.

(2) غيَّرنا الرموز بما يناسب ما استعملناه منها في هذا البحث.

(4) (ق ← ض) ↔ (¬ ق ∨ ض)

(5) (ق ← ض) ↔ ¬ (ق ∧ ¬ ض)

(6) (ق ↔ ض) ↔ (ق ← ض) ∧ (ض ← ق)

(7) (ق ∨ ض) ↔ (¬ ق ← ض)

(8) (ق ∧ ض) ↔ ¬ (ق ← ¬ ض)

وتطرح علينا هذه القوانين السبعة جُملةً من القضايا الأساسيَّة والفرعيَّة نطرح منها ثلاثاً:

أ . إلى أيِّ حدٍّ يُمكننا اعتبار الوصل أي (∧) والفصل أي (∨) المنطقيين موافقين للعطف في اللغة بالواو و أوْ؟

ب . ما الذي يجمع بين الوصل والفصل والشرط والتشارط في المنطق ونظائرها في اللغة؟ وهل يجب الربط بينها جميعاً في دراسة تعامل النفي مع حروف العطف؟

ج . إذا كانت {ق، ض}... إلخ تُعبِّر عن قضايا فهذا يعني أن «العطف المنطقي» يجري على «جمل»، فكيف نوفق بين انطباق بِنية العطف على الجُمل وعلى ما دون الجُملة (مفردات ومُركَّبات)؟

وسواءٌ قرَّبنا بين الواو والرمز (∧) أو بين «أو» والرمز (∨) أم بعَّدنا بينهما، فمن الثابت أن مجموعة «حروف الوصل والفصل» في اللغة أوسع مما هي عليه في المنطق. لذلك علينا أن نراعي في الوصل الفروق بين «الواو والفاء» مثلاً أو بين «الواو وثُمَّ» حتى وإن كان بينها معنىً مجرَّد نفترض أن رمز الوصل المنطقي يُعبِّر عنه. وهذا جوابنا الأولي عن السؤال (أ).

وإذا نظرنا في رموز الوصل والفصل والشرط والتشارط فإنّنا سنجد لا محالةَ موافقات لها في اللغة، وسنجد كذلك دلالات أساسية أخرى كالسببية الرغميَّة والإخراج والمُقابلة والاستدراك والإضراب... إلخ. تقترب أحياناً من بعض ما في قائمة الرموز والدلالات المنطقية وتبتعد أحياناً عنها. وإذا كان مُعجم المناطقة يقتصر على هذه الدلالات ورموزها، مع إضافة النفي وإن لم يكن

رابطاً بين القضايا بل يعمل داخل القضية الواحدة، فإنّ مجال البحث سيتسع إلى حدٍّ لا نعرف له نهاية. والسبب لا يعود إلى هذا فحسب بل إلى مفهوم الربط في حدِّ ذاته. فالرابط عند المناطقة يسمح بتكوين قضية مُركَّبة انطلاقاً من قضيتَيْن بسيطتَيْن أو أكثر، وهو يُمثِّل في ذلك ما ينبغي أن تكون عليه شروط صدق القضية المُركَّبة انطلاقاً من شروط صدق القضايا التي تتركّب منها. وإذا طبَّقنا هذا الفَهْم فإن عدد الروابط في اللغة سيتضخَّم ليشمل كلَّ العناصر التي تفيد العلاقة بين مُركَّبَيْن مفيدَيْن، من ذلك ما تحقِّقه واو الحال من ربط بين جُملة الحال وما تتعلَّق به، وما يحققه حرف الاستثناء من فصل بين المُستثنى وما يُستثنى منه على اعتبار أن مجموع الكلام يُمكن التعبير عنه بجُملتَيْن، وما تحققه الظروف إذا أُضيفت إلى مُركَّبات فعليَّة في مثل قولك «زرته حين عاد من السفر»، وما يحققه التعليل باللام أو انتهاء الغاية بحتَّى... إلخ. فهذا كلُّه يربط بين قضيتَيْن وأحياناً بين جُملتَيْن في كلام واحد. لذلك فإن دراسة العلاقات بين الروابط المنطقية جميعاً وتشكُّلها اللغوي، على أهميَّته، يتجاوز حدود هذا العمل. ورغم ذلك فإننا نحتفظ فحسب بالعلاقة «التلازمية» شرطاً وتشارطاً على افتراض أنها العلاقة الميسَّرة للانتقال من بِنية إلى بِنية وتحدّد في هذا الانتقال دلالة البِنية (الشريف، 2002). فما سنهتمُّ به إذا عبَّرنا عنه بمُعجم المناطقة إنما هو المجموعة { ∧، ∨، ¬} وهي مجموعة كافية منطقياً بما أنها تُمكِّن من التأليف بين الصيغ المتكافئة دلاليًّا[3]. وهذا جوابنا عن السؤال (ب).

أمّا السؤال (ج) المتصل بالعلاقة بين المُركَّب العطفي والعطف بين الجُمل بعبارة اللغويين فيطرح إشكالاً مُهمًّا. لنقارن بين الجُمل التالية:

(9) أ . جاء زيد وعمرو

ب . جاء زيد وجاء عمرو

ج . جاء زيد وذهب عمرو

لا يُثير المثال (9 ـ ج) إشكالاً بما أننا أمام عطف لإنشاءَيْ إثبات، لذلك

(3) يقدّم فريغه (Frege، 1971) تحليلاً للعلاقات بين القضايا على أساس تعامل النفي مع الوصل والفصل واحتمالات نفي النفي محاولاً استخراج مختلف وظائف الصدق.

فنحن أمام تركيب يتّفق المناطقة واللغويُّون في تمثيله كلٌّ بطريقته وإن أمكن لهم أن يختلفوا في تأويله لكن الحاصل واحد شكليًّا.

ويبدو المثال (9 ـ ب) شبيهاً بما بعده. ولكن جرت العادة أن يُعبِّر عن مضمونه لغوياً بـ (9 ـ أ) والسبب في ذلك أنّ تكرار التصريح بالفعل (أو أي عنصر مشترك بين جُملتين معطوفتين) لا يكون إلاّ لغرض بلاغي من قبيل التوكيد أو الإيضاح والإبانة أو ما شابه. فالمتكرِّر تختزله اللغة بطرق عديدة منها التثنية والجمع تصريفياً («جاء زيد وزيد ↔ جاء الزيدان») ومنها العطف وهو مبدأ يجعل (9 ـ أ) على معنى (9 ـ ب). والمشكلة على وجه التحديد تكمن في هذا الربط. فمن البيِّن أن تمثيلهما مختلف:

(10) أ . [جف [م ع س$_1$ ∧ س$_2$]]

ب . [$_{ن}$[جف فا] ∧ [جف فا]]

(حيث: م ع = مركّب بالعطف، و ن= نصّ).

فإذا افترضنا أن (10 ـ ب) هي الأصل الذي اشتُقَّ منه (10 ـ أ) فهذا يعني أنه تمَّ حذف العناصر المتماثلة في الجُملتين، وهو الحلُّ الذي اعتمده النحو العربي واعتمدته الأنحاء التحويليَّة[4]. غير أنّ الأنحاء التحويليَّة، كالنحو الوظيفي مثلاً، استندت إلى أصل أساسه توسيع المحلِّ بتضعيف «عنصر من عناصر بِنيةٍ ما

(4) ليس في الأمر تأويل وإنما نشير، على سبيل الذكر، إلى نصٍّ معروف لابن يَعيش (**شرح المُفصَّل**، ج8، ص91) يقول فيه: «الواو في العطف نظير التثنية والجمع إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع». ويبدو لنا الفرق الأساسي بين الموقفَيْن قائماً على تصوُّر يعتبر المتحقق في اللفظ هو الأصل والمنطلق وتصوُّر يعتبر ما يتحقق في اللفظ نتاجاً لبِنية دلالية عميقة أو منطقية دلالية أو ذهنية أو ما إلى ذلك. فقول النحو العربي بالتقدير والإضمار يرشِّحه لأن يعتبر (10 ـ ب) أعلاه أصلاً وهذا أيضاً موقف الشريف (2002) القائم على مبدأ الدور التكراريِّ للبِنية الإعرابية الأساسيَّة ∃ فا (مف) في توليد الجُملة والفعل والاسم والحرف وعلى مبدأ التقارن الإحالي الداخليّ بين المحلّات المتماثلة الشاغرة والمملوءة. وقد ربطه الشاوس (2001) بظاهرة الحذف. لكننا نشير في الآن نفسه إلى أن بعض السياقات في كلام النحاة توحي بأنّهم يقولون بالزيادة والتوسيع داخل المحلِّ، من ذلك ما يقوله الجُرْجاني (**المقتصد**، ص944): «العطف يحتاج إليه فيما يفصل عن الفعل نحو أن تقول ضربت زيداً وعمراً لأجل أن ضربت إذا استوفي مفعوله في قولك: ضربْت زيداً كان ممتنعاً من أن يعمل في عمرو فتأتي بحرف العطف ليدخله في عمله».

بمتوالية من العناصر من النمط نفسه» (المتوكل، 1986، ص177)، وهو ما يعني أن أصل (10 ـ أ) هو «جاء زيد» وبحسب قاعدة للعطف أساسها زيادة عنصر أو أكثر وصلنا إلى «جاء زيد وعمرو». ونسلِّم هنا بالفرضية الاشتقاقية الأولى رغم النقد الذي يُمكن أن يُقالَ فيها (Ben Gharbia، 1997، ص71-73) وما يُمكن أن يُردَّ به عليه. فهي عندنا أقوى في التفسير والمشاكل التي تطرحها يُمكن إيجاد حلول مختلفة لها. والقيد الوحيد الذي نضيفه بصفة مبدئية هو أنّ دواعي الحذف ودواعي الإظهار ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لصلتهما بالمقاصد.

والذي نخلص إليه من هذه الإشارات أن مفهوم الربط عند المناطقة والعطف عند النحاة يلتقيان في معنىً ويختلفان في معنىً آخر. فوجه الالتقاء يبرز في أنّ حرفَي العطف الأساسيَّيْن في اللغة أي الواو و أوْ يجدان مُقابلَيْن لهما في قائمة الروابط المنطقية، أو إن شئت قل العكس على اعتبار اللغة الطبيعية أصلاً واللغة الرمزية مصنوعةً مشتقَّةً منها. أمّا ما قد يكون بينهما من التقاء في قواعد التوليف والتركيب أو الاستدلال والاستنتاج فمجال للبحث والنظر.

وللاختلاف بين الروابط المنطقية والعطف وجوه تجعلهما يفترقان، ولا نقصد بذلك ما ذكرناه من أنّ الروابط المنطقية محدودة وحروف العطف متعدِّدة فهذا اختلاف واضح، لكننا نقصد بالخصوص أن مفهوم الروابط في المنطق إذا اعتمدناه في اللغة وجدنا الروابطَ كثيرةً كثرةً لا تضبطها الروابط الأربعة المنطقية أي { ∨، ∧، ↔ ، → }. فمبدئيًّا ينبغي أن نُدخل في الربط اللغوي ظواهر عديدة ووحدات لغوية من أقسام وأصناف مختلفة. هذا دون أن نوسِّع مفهوم الربط إلى وحدات تربط لكنها لا تُجري الربط بين الجُمل مثل الفعل بدلالته على العلاقة وحرف الجر بربطه الفعل بالاسم و واو المعيَّة... إلخ. ومن هذه الناحية تكون حروف العطف ضرباً من الروابط في اللغة تربط أساساً بين الأفعال والأفعال (جاء زيد وذهب) أو الأسماء والأسماء بالخصوص.

ومما يبيِّن الصلة بين العطف والربط أن الحرف الواحد يكون أحياناً رابطاً عاطفاً ويكون أحياناً أخرى رابطاً غير عاطف. وأبرز الأمثلة على ذلك ما يكون بعد الواو والفاء و أو في جواب النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض من قبيل أمثلة النحاة: (لا نحتاج هنا إلى إحالة لأنّ الباب قارٌّ في كتب النحو والآراء تكاد تكون متماثلة منذ سيبَوَيْه والمُبرِّد).

(11) أ . لا تأكل السمك وتشربَ اللبن

ب . ما تزورني فتحدثني

فالواو في (11 ـ أ) تجمع مثلما تجمع الفاء على الترتيب في (11 ـ ب) فالحرفان هنا على أصلهما في الدلالة. وما ينهى عنه هو الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن بدليل أن الفعل الأول مجزوم والثاني منصوب بإضمار «أنْ» بعد الواو عند من يضمرها. وهذا النصب دليل على الاستقبال. لكن احتمال الجزم في الفعل بعد الواو يجعل الواو رابطةً، كما في حالة النصب، عاطفةً في آنٍ واحدٍ. وهو ما يوافق تركيب العطف على أساس أنّ دلالة (11 ـ أ) عند الجزم «لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن» على ما لاحظ النحاة جميعاً.

وينطبق هذا التحليل على المثال (11 ـ ب) حيثُ يجعل نصبُ «تحدثني» الفاءَ رابطةً شأنها شأن حرف الشرط الذي يجعل الجُملتَيْن كلاماً واحداً (ابن يَعيش، ج7، ص27) ويجعل رفعُ تحدثني الفاءَ رابطةً عاطفةً سواءٌ حملنا المعنى على «ما تزورني وما تحدثني» أو «ما تزورني محدثاً». (المُبرِّد، **المُقتَضَب**، ج2، ص15-16).

وهذا ما يُقرِّبنا أكثر من تحديد مفهوم العطف ومجموعة الحروف الدالَّة عليه في العربية. فاعتماداً على ما وضعه النحاة من شروط في العطف يُمكن تحديد خصائص العطف في شروط ثلاثة هي:

أ . أن يكون الثاني غير الأول.

ب . أن يتمَّ الاشتراك بواسطة الحرف.

ج . أن يشترك الثاني في إعراب الأول.

وتوجد بطبيعة الحال قيود دلالية أخرى على المعطوفين وعلى الحرف الذي يُمكن إضماره إنجازاً وإن لم يذكر ذلك النحاة، على ما نتذكَّر!!، كما أن الانتقال من مركب العطف إلى العطف بين الجُمل يثير قضايا عديدة اهتمَّ بها البلاغيُّون في أبواب الفصل والوصل.

وتطرح القائمة التي قدَّمها النحاة بعض المشاكل، فقد استقرَّ رأيهم على المجموعة التالية {الواو، الفاء، ثم، حتى، أوْ، إمّا، أم، لا، بل، لكن}. لكن

بعض النحاة قلَّصوا العدد إلى الحروف الثلاثة الأولى (وهو رأي ابن دُرُسْتَوَيْه الذي نقله ابن يَعيش، ج8، ص89) على اعتبار أنها تحقق الاشتراك إعراباً ودلالةً. والبقية للإخراج معنًى وإن اشترك بعضها في الإعراب. وشكَّك الفارسي (**المقتصد**، ص937) في «إمّا» فأسقطها[5]. وله في ذلك حجةٌ قويَّةٌ وهي أن الواو تصحب إمّا الثانية «ولا يجتمع حرفان لمعنى» (عن الجُرْجاني، **المقتصد**، ص943). وأخرج بعض النحاة «حتى» وحجّتهم في ذلك أنها غاية على ما نقل ابن يَعيش (ج8، ص89).

وليس الأمر مجرَّد آراء أو خلاف بين النحاة[6] بل هو يعود في ما نقدِّر إلى توحيد مقاييس تحديد العطف. فإخراج «حتى» من حروف العطف بديهيٌّ في ظننا لسببين على الأقل: أولهما، أن دلالتها الأصلية على الغاية، والأصل ألّا نمنح الحرف الواحد من حروف المعاني أكثر من معنىً. ويعاضد ذلك ثاني السببين: وهو أن شرط المغايرة غير قائم تماماً فهي تقوم على علاقة الجزء بالكلِّ شأنها في ذلك شأن حرف الاستثناء إلّا. فإذا أدخلنا «حتى» في حروف العطف فما المانع، دلاليًّا على الأقلِّ، من إدخال «إلّا» خصوصاً إذا كان مسبوقاً بنفي أي في تركيب حصر يوفِّر له الاشتراك في الإعراب مع المستثنى منه المظهر أو المضمر؟ ثم إن «حتى» تثبت جزءاً بعد ذكر الكلِّ وهو إثبات لغير المتوقع دخوله بسبب التحقير أو التعظيم، و«إلّا» تخرج جزءاً بعد ذِكْرِ الكُلِّ إخراجاً لغير المتوقَّع خروجه. وهذا التناظر واضحٌ جداً.

وإذا طبَّقنا حُجَّةَ الفارسي في عدم اجتماع حرفَيْن لمعنى أخرجنا مثله «إمّا» وأضفنا إليها «لكن». وزيادة على هذا فإن «لكن» شأنها شأن «بل» و«لا» يدخل الثاني بعدها في حكم الأول الذي قبلها لفظاً لكنَّ معناها معنىً إنشائيٌّ خاصٌّ هو

(5) نبَّهنا الأستاذ محمَّد صلاح الدين الشريف في محادثة شخصيَّة إلى أن سيبَوَيْه لم يذكرها في حروف العطف.

(6) تُطرح المشكلة نفسها في النحو الفرنسي كما ذكر بن غربيه (Ben Gharbia) (1997، ص60) حيث استقرَّ الرأي في النحو المدرسي الفرنسي على قائمة ذات سبعة حروف ووسَّعها بعضهم إلى أن بلغت مع موريس غريفيس (Maurice Grevisse) الخمسين. وفي بعض الدراسات التداولية (Ducrot، 1981، Moeschler، 1989، Jayez، 1988) ما يدلُّ على التداخل بين مفاهيم العطف والربط المنطقي والربط بمعناه الواسع جداً.

الاستدراك أو الإضراب أو النفي. وهذا ما يفسِّر القيود التي تقيِّدُ استعمالها «للعطف» عند النحاة من قبيل أن «بل» و«لكن» تقتضيان النفي. وعكس هذا القيد نجد «لا» لا تكون إلّا بعد الإيجاب إذ لا يجوز وقوع النفي في الجُملة التي تعطف أحد مُكوِّناتها على ما بعدها. وعلى هذا اعتبروا «بل نقيض لا» و«لكن مخالفة لبل في الإيجاب» (الجُرْجاني، **المقتصد**، ص946-947).

أضف إلى ذلك أن «لا» من دون حروف العطف لدى النحاة لا يجوز تكريرها. والسبب في ذلك أنها تفقد معنى العطف. وفقدان معنى العطف عائد إلى دخول الواو عليها بحيثُ تكون الواو هي العاطفة عندهم و«لا» لتوكيد النفي. وتكفي هذه الحجة لإخراج «لا» من حروف العطف كما أخرج بسبب هذه «الواو» الحرف «إمّا». لكن «لا» بالمقابل يُمكنها أن تمثل قرينة على إخراج «بل» من حروف العطف. فممّا جاء في مُغني اللَّبيب (ج1، ص242) أنه «إذا قيل جاءني زيد لا بل عمر فالعاطف بل ولا ردٌّ لمّا قبلها وليست عاطفة»، وهو ما يعني من جهة احتمال وقوع حرفَيْن لمعنى العطف في موضع واحد فيفقد أحدهما معنى العطف، وهو ما يؤكد من جهة أخرى أن «لا» باعتبارها «ردًّا لِما قبلها» على أصلها وأصلها النفي.

وإذا طبَّقنا هذه المبادئ فإن قائمة حروف العطف تضيق إلى حدود الخمسة أحرف[7] وهي {الواو، الفاء، ثم} المُعبِّرة عن الوصل و{أو، أم} المُعبِّرتان عن الفصل. مع التنبيه إلى أن خصوصية «أم» في ارتباطها بالاستفهام تجعلها «أوْ» نفسها في سياق مخصوص. ولا يُضعف من هذا تمييز النحاة بين «أو» و«أم» عند وقوع «أوْ» في الاستفهام على اعتبار أن التركيب [أ... أوْ...] في قُوَّة قولك «أحدهما عندك» عندما تسأل «أزيد عندك أو عمرو» وأن التركيب [أ... أم...] في المتصلة في قُوَّة قولك «أيُّهما عندك» عندما تسأل «أزيد عندك أم عمرو».

(7) نجد لدى المتوكِّل (1986، ص224-225) مناقشةً للمسألة أوصلته إلى إخراج «لكن» و«بل» و«أم» من أدوات العطف لأنها جزء من أداة متقطعة تتكوَّن من «ما» النافية أو همزة الاستفهام وأحد هذه الحروف. لكنه يدرج «لا» ضمن حروف العطف على اعتبار أنها تُمثِّل الفصل الإخراجي مع ما تفيده «أو» من فصل عنده وإبقاؤه لـ «لا» ضْمن حروف العطف غريب نوعاً ما بما أن معنى إنشاء النفي فيها واضح.

ويتدعَّم معنى «الشكِّ» في «أم» المنقطعة وهو معنى يوثق صلتها بـ «أوْ». والذي نراه في العربية اليوم هو أن الفُروق الدلالية بين «أم» منقطعة ومتصلة وبين «أوْ» قد انعدمت أو كادت في الاستعمال لصالح «أمُّ الباب» «أوْ»، وهو أمرٌ لا يتصل بعامَّة المتكلِّمين فحسب بل يشمل كذلك من لهم إلمامٌ بالقواعد النحوية ومعرفة تعظمُ أو تقلُّ بالمسألة.

وإذا عدنا إلى القائمة التي احتفظنا بها أمكننا أن نلاحظ أن أيَّ حرف منها يُمكن أن يعطف بين المفردات أو بين الجُمل دون تمييز ودون قيود حول نفي الجُملة قبل الحرف أو بعده، وفي هذا تمتين للعلاقة بين البِنيتَيْن (10 ـ أ) و(10 ـ ب) أعلاه المُتعلِّقتَيْن بالعلاقة الاشتقاقية بين بِنية العطف وبِنية الاستئناف.

2. نظام حروف العطف

حدَّد النحاة دلالات حروف العطف على نحوٍ دقيقٍ، فاعتبروا أن الواو للجمع والفاء للترتيب وثم للترتيب بمهلة زمانية و أو لأحد الشيئَيْن. ونهمل هنا «أم» لأنها كما قال المُبرِّد (**المُقْتَضَب**، ج1، ص150): «أم (...) في الاستفهام نظيره أو في الخبر». وزاد الأَسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج8، ص90) الأمور تدقيقاً بإبراز أن جميع دلالات الحروف تعود إلى الواو. فهي في أصلها واو مع زيادة معنى ما، يقول: «فلمّا كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد» (ج8، ص90). وتطبيق هذا المبدأ يعني صياغة حروف العطف على النحو التالي:

- الواو = جمع
- الفاء = جمع وترتيب
- ثم = جمع وترتيب ومهلة
- أو = جمع وشك

وإذا نظرنا في هذه الدلالات باحثين عن المفاهيم المجرَّدة التي تقوم عليها

وجدنا أموراً ثلاثة: أولها، مفهوم زماني وهو يَبرز في عبارة «المُهلة». وثانيها، مفهوم اعتقادي يَبرز في عبارة الشكّ وفي غير «أو» هو ضمني أساسه اعتقاد اليقين. وثالثها، مفهوم فضائي تُبرزه عبارتا الترتيب والجمع. لكننا نلاحظ أن الاعتقاد أساس يصدر عنه كل قول لأنه يرتبط بالمتكلِّم وموقفه من مضمون كلامه. ولهذا فإن حروف العطف لا تختلف عن بقيَّة العناصر اللغوية في تعبيرها عمّا يصدر عنه المُتكلِّم، فهي ذات دلالة إنشائية، ومن ثمة لا تحيل على الخارج بل تُمثِّل طريقة إدراك المُتكلِّم لغوياً، وربّما عرفانياً فلغوياً[8] لحالة الأشياء في الكون.

وهذا الإدراك يقع على خطَّيْن مُجرَّدَيْن هما خطُّ الزمان وخطُّ الفضاء. ولا فائدة في التذكير بتلازمهما.

وافتراض أن العبارات الفضائية أصلٌ ليس جديداً، فالفرضية الفضائية تُعمِّم طريقة التنظيم التصوُّريِّ للفضاء على المجالات غير الفضائية (Jackendoff، 1983، و1993، ص191-198، وFauconnier، 1984، والفاسي الفهري، 1986، ص34-46). واستناداً إلى هذه المفاهيم الثلاثة يُمكننا إعادة بناء نظام حروف العطف.

ولتجسيم ذلك لِنَنْظر في الجُملة التالية:

(11م) أ . جاء زيد وعمرو

ب . جاء زيد وجاء عمرو

(12) أ . جاء زيد فعمرو

ب . جاء زيد فجاء عمرو

(8) عرض بن غربيه (Ben Gharbia، 1997) بإسهاب نظرية لانغكار (Langacker) العرفانية، وهي نظرية استخلص منها الباحث أن حروف العطف لا تحيل على ما يوجد خارج اللغة بل تحيل على عمليات ذهنية ذات صلة بتنظيم المعرفة واستيعابها (المرجع نفسه، ص224). لكن هذه الخاصية، في ما نعلم، لا تُميِّز حروف العطف بل تتصل بالحروف جميعاً من جهة وبوحدات لغوية عديدة ذات شحنة إنشائية تقوى أحياناً وتضعف أحياناً أخرى من جهة ثانية.

(13) أ . جاء زيد ثم عمرو

ب . جاء زيد ثم جاء عمرو

(14) أ . جاء زيد أو عمرو

ب . جاء زيد أو جاء عمرو

تسمح لنا هذه الأمثلة، بخضوعها لبِنية موحَّدة لا يتغيَّر فيها مضمون المعطوفين، بالنظر في دلالة مجموعة حروف العطف. ووحدة هذا المضمون مفيدة لأن العطف باعتباره علاقة يتحدّد بخصائص المعطوفين بقَدْر ما يحدِّد تلك الخصائص.

ولنفترض أننا أمام مشهد واقعي واحد يتمثَّل في حدوث حدثَيْن أحدهما مجيء زيد والآخر مجيء عمرو. ولمّا كانت حروف العطف من فعل المُتكلِّم فإن تمثُّل هذا المشهد يُعبِّر عن موقف المُتكلِّم من هذا المشهد وكيفيَّة إدراكه له.

فمن الناحية الزمانية، تفيد (11م) أن الحدثَيْن عند المُتكلِّم متزامنان، وأنهما في (12) و(13) متعاقبان.

أما من الناحية الفضائية، فيُعبِّر التواجد في (11م) عن التزامن، ويُعبِّر اتصالُ الحدثَيْن عن التعاقب بالفاء ويعبّر انفصالُهما عن التعاقب بثم.

فإذا اعتبرنا الخطَّ صورةً من خطيَّة الزمان وخطيَّة اللفظ واعتبرنا الدائرة صورةً للحدث وز$_1$= زمان التكلم فإن تمثيل هذه الحروف هو:

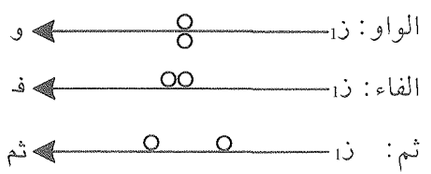

وهذا يعني أن المُتكلِّم في (11م) صوَّر الحدثَيْن في تزامنهما وتواجدهما وصوَّرهما في (12) في تعاقبهما واتِّصالهما وفي (13) في تعاقبهما وانفصالهما. وكل واحدة من هذه التمثُّلات لا تعني بالضرورة أنها موافقة للخارج، فالمطابقة هنا قد تكون وقد لا تكون.

وتطرح «أوْ» رغم وضوح دلالتها مبدئيًّا مشكلةً في تمثيلها. فدلالتها الزمانية

والفضائية تكون على خلاف الواو فهي تدلُّ مبدئيًّا على عدَمْ التزامن وعدم التواجد بما أن القصد منها أحد الحدثَيْن. وبهذا المعنى تكون «أو» نقيضة «الواو». فإذا افترضنا الكلام بأو ينبني كما يقول النحاة على اليقين ثم يعترضه الشك؛ فالتمثيل المرجح عندئذ يقتضي ضرباً من الانقطاع واستئناف الكلام. وهو يعني تعاقب حدثَي القول وإن كان ذلك في لحظة من الزمان لا تكاد تُدرك.

وإذا افترضنا أن الكلام بيقينه وشكّه مسبوكٌ منذ البداية سَبْكاً واحداً فإن التمثيل الأقرب هو:

أو: ز١ ◄ أو

ولئن كان في التمثيل شيءٌ من التعسُّف فإنّ في ما قاله النحاة بعض ما يدعِّمه. فدلالة «أوْ» على الإضراب في بعض السياقات من المُرجَّح أن تكون على صورةِ الانقطاع واستئناف الكلام، ودلالة «أوْ» في سياق الأمر على الإباحة أقرب إلى التمثيل الثاني.

لكن إذا تذكرنا أنّ أصل حروف العطف هي الواو وأنّ «أوْ» هي جمعٌ وشكٌّ، وأنّها لا يُمكن أن تكون نقيضة الواو مطلقاً فإن التمثيل الذي وضعناه يُعبِّر عن هذه الدلالة. إذ في «أوْ» جمعٌ رَمَزْنا إليه بتواجد الدائرتَيْن وفيه في آنٍ واحدٍ فصلٌ رَمَزْنا إليه بوضع الدائرتَيْن في عرضَي الخطِّ الزماني. وبهذا المعنى فهو «تواجد منفصل» مقابل «التواجد المتصل» الذي في الواو. وإذا صحَّ هذا فإن لنا مفهومَيْن أساسيَّيْن في حروف العطف هما: التزامن مقابل التعاقب، والانفصال مقابل الاتصال.

- فالتزامن المتصل هو دلالة الواو
- والتزامن المنفصل هو دلالة أوْ
- والتعاقب المتصل هو دلالة الفاء
- والتعاقب المنفصل هو دلالة ثم

ويُمكن اختبار هذه الدلالة ومدى تعبيرها عن خصائص كلِّ حرف في العطف من خلال ما يخرج إليه الحرف ويُفسَّر مقاميًّا أو مقاليًّا.

فمن الآراء التي تُنسب إلى نحاة كبار مثل الفَرّاء والكِسائي وثعلب وبعض الفقهاء أن الواو تفيد الترتيب. وهو رأي قد ردَّه الأسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج4، ص382) وغيره لكن الدلالات التي ذكرناها تُفسِّره. فدلالة الترتيب توجد في الفاء وبين الفاء والواو صلة تتمثَّل في الاتصال. فلعلَّ الرأي السابق يعود إلى ملاحظة الاتصال دون التزامن والتعاقب.

ومما لاحظه النحاة أن الفاء تدل في بعض السياقات على معنى انتهاء الغاية، أي معنى حرف الجرِّ «إلى» في العجز من مطلع مُعلَّقة امرئ القيس (. . . «بين الدخول فحومل»)، وهو فَهْمٌ يُمكن أن نجد له علاقةً بدلالة التعاقب المتصل. فهذه الأمثلة تُعبِّر عن فضاءٍ ممتدٍّ تُمثِّل فيه الأماكن نقاطاً مُتَّصلةً مُتعاقبةً سواءٌ ابتدأ من الحرف «مِنْ» وصولاً إلى الحرف «إلى» بحيثُ تكون الغاية (أو المسار) مبتدأً ومنتهىً، أو نظرنا إلى الأمر من زاوية أنه «قطعة» من هذا المسار.

ودلالة «ثم» على مجرَّد الترتيب في الذِكر يُمكن تفسيرها بما بينها وبين الفاء من اشتراك في التعاقب. فما يقع في مثل هذه الحالات هو عدم ملاحظة الانفصال في دلالة «ثم».

وتكون «أوْ» في بعض السياقات دالَّةً على معنى «إلّا» ومعنى انتهاء الغاية. وتفسير ذلك أن «إلّا» للإخراج والإخراج فصلٌ للجزء عن الكلِّ، فما يكون هنا هو إبراز لدلالة الانفصال المشتركة بين «أوْ» و«إلّا». أمّا الانتقال من دلالة التزامن المنفصل إلى دلالة انتهاء الغاية فأساسه ما يقتضيه تركيب الشرط الذي يُؤوَّل إليه أشباه القول: ﴿نُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾. فما بعد «أوْ» غير حاصل فهو منفصل لكن السياق يفيد أن ما قبل «أوْ» مستمرٌ إلى أن تتحقّق الغاية المنفصلة الموجودة بعد «أوْ».

إن هذه النماذج تُبيِّن إلى حدّ ما أن نظام الدلالات التي حدَّدناها لحروف العطف قادرٌ على تفسير الظواهر التي لاحظها النحاة. وينبغي التثبُّت من ذلك بدراسة دور المعطوفَيْن وخصائصهما عند تعاملهما مع حروف العطف في تحديد مختلف الدلالات التي تكون للمُركَّب العطفي. وهو ما يتجاوز مقاصد هذه الفقرة وهذا الفصل.

غير أنه من المُمكن كذلك استناداً إلى هذه الدلالات المحدودة أن نفترض

أن كل حرف من حروف العطف الأربعة يتحدَّد سلباً بنفيه لبقيَّة المعاني التي لا تكون دلالته. وعلى هذا يكون لنا:

أ . الواو: تنفي التعاقب وتنفي الانفصال

ب. الفاء: تنفي التزامن وتنفي الانفصال

ج . ثم: تنفي التزامن وتنفي الاتصال

د . أو: تنفي التعاقب وتنفي الاتصال

واستناداً إلى هذه الاحتمالات إيجاباً وسلباً ننظر في تعامل النفي مع حروف العطف، وهو نظرٌ نُسلِّطه على أبرز الاحتمالات الناتجة عن هذا التعامل ولا نستفرغ فيه جميع الإمكانيات.

3. تسلُّط النفي على حرف العطف

تتمثَّل البِنية التي ندرسها في هذه الفقرة ولأجلها وضعنا الفقرتَيْن السابقتَيْن في الشكل التالي:

(15) [¬ [. . . ص . . . ع . . . ض . . .]]

(حيثُ «ص» و«ض» مُتغيِّران و«ع» حرف عطف)

لا تُحدِّد لنا هذه البِنية أنحن أمام جُملة أم جُملتَيْن. وهذا إشكالٌ يعود إلى ما ذكرناه من علاقة اشتقاقية بين العطف والاستئناف. وتعود أيضاً إلى مشكلة تصوُّر العلاقة بين الجُملة والنصّ خصوصاً في ما يُطرح منذ سنوات من تصوُّرات حول ما يُسمَّى «بنحو النصّ» (خطابي، 1991، الزناد، 1993) رغم المشاكل النظرية (الشريف، 1982) والتطبيقية (الشاوش، 2001) التي تحول دون قيام هذا المبحث إبستمولوجيًّا. ورأيُنا ما دمنا لم نخرج عن مفهوم العطف أقرب إلى تصوُّر النحاة القدامى. يقول ابن يَعيش (ج8، ص90): «المراد من عطف الجُملة على الجُملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى (. . .) ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً». فالواو إذ تعطف جملتين تصبح كالحرف الزائد الذي يفيد التنصيص «على حصول الأمرين معاً» (الأَسْتَراباذي، ج4، ص383)، فمثلما يحتمل قولك «قام زيد عمرو» دونَ عطفٍ، البدلَ لِلْغلطِ كذلك عدم العطف بين الجملتين.

ومهما يكن من أمْر، فإنّ في ما اخترناه من علاقة بين العطف والاستئناف ما يكفي، في ظننا، لمباشرة هذه البِنية سواءٌ اعتبرنا «ص» و«ض» جُملتَيْن أو مَركَّبَيْن داخل جُملة واحدة. لذلك اعتمدنا النقاط المتقطِّعة باعتبارها مواضع مُمكنة للملء المُعجمي.

لكن الشكل (15) يطرح مشكلة أخرى أهمُّ ملخصها في السؤال التالي: ما الذي يُشرِّع للنفي أن يتسلَّط على حرف العطف؟ وما هي القيود على ذلك؟

مبدئيًّا نحن أمام نفي لمُركَّب وينطبق عليه ما ينطبق على نفي المُركَّبات. ولمّا كان المُركَّب يتضمَّن على الأقلِّ، وعموماً، عنصرَيْن مع علاقة فإن الاحتمالات المقبولة في النفي حين يتسلَّط عليه نظرياً: (أ) أن يقع على العنصر الأول فحسب. (ب) أن يقع على العنصر الثاني فحسب. (ج) أن يقع على العلاقة. (د) أن يقع على العنصرَيْن. و (هـ) أن يقع على العنصرَيْن والعلاقة.

إن الافتراضَيْن الأخيرَيْن (د) و(هـ) يعودان في نهاية الأمر إلى الافتراض الثالث (ج). فالعلاقة هي التي تمنح العنصرَيْن معنَيْهما داخل البِنية. مثال ذلك إذا اعتبرنا أن بين «زيد» و«الطويل» علاقة هي النعتيَّة فإن النعت هو الذي يمنح لزيد معنى المنعوت ويمنح للطويل معنى النعت، وبتسلُّط النفي على العلاقة تنفصم عُرى البِنية فيفقد «زيد» و«الطويل» دلالتَيْهما على المنعوت والنعت. وبحسب هذا المنطق فإن نفي أحد العنصرَيْن ((أ) أو (ب) المُفترضَيْن) يؤدي إلى النتيجة نفسها. فما معنى أن ننفي المنعوت دون النعت أو العكس ما دامت العلاقة النعتيَّة هي التي تمنحهما وظيفتَيْهما داخل البِنية التي نُسمِّيها المُركَّب النعتي؟ وقد سبق للأَسْتَراباذي أن قال، وما أحسن ما قال، (**شرح الكافية**، ج4، ص70، 76): «والمركب من جزأين ينتفي بانتفاء جزأيه معاً وبانتفاء كل واحد من جزأيه».

وإذا سلَّمنا بأن الرمز «ع» في الشكل (15) يُمثِّل العلاقة العطفية التي تجعل «ص» معطوفاً عليه و«ض» معطوفاً فإننا نكون قد افترضنا أنّ النفي يتسلَّط على العلاقة (أي الافتراض (ج)) دون العنصر الواحد أو العنصرَيْن. وهذا الافتراض يحتاج إلى تبرير. فنحن لم ندخل مدينة هي اللغة العربية لأول مرَّةٍ! فقد دخلها قبلنا كثيرون.

أدرج النحاة العرب العطف في باب التوابع لمشاركة العنصر الثاني في أبنية التوابع للعنصر الأول في الإعراب والمعنى، وميَّزوا العطف بوجود الواسطة التي تشرك: أيْ أنّ ميزة العطف تكمنُ في أنّ له واسماً لفظياً يَسم العلاقة عكس النعت أو التوكيد أو البدل أو عطف البيان. معنى هذا أن حقَّ سائر التوابع أن تُسمَّى عطفاً إذا اعتبرنا أن الوسم في العطف نفسه يُمكن أن يضمر مثلما أضمرت واسمات بقية التوابع. ورغم اعتراض ابن يَعيش على هذه الفكرة (**شرح المُفَصَّل**، ج8، ص88) فهي في عمومها تبدو لنا صحيحةً.

لكن ما يعنينا أكثر هو أن ظهور واسم العلاقة في العطف دون بقيَّة التوابع التي نفترض فيها معنى العلاقة دون الواسم يُرشِّحه للتعامل مع النفي مباشرةً. فوجود الحرف أولى من غيابه والتصريح بالحرف إذا وُجد أولى من إضماره. لذلك يتسلَّط النفي مباشرةً على حرف العطف دون المعطوفين.

لكن مقارنة بِنية العطف ببِنية النعت مفيدةٌ من ناحية أخرى، فالنعت لا توسم فيه العلاقة. لذلك تنتقل الأولويَّة عند النفي إلى التسلُّط على النعت لا على المنعوت، وهي في هذا على قياس تسلُّط النفي في الإسناد الاسمي (وهو أخو المُركَّب النعتي) على الخبر لا على المبتدأ. فمثلما تفترض الجُملة الاسمية أن المبتدأ معلوم عند المتخاطبين تفترض المُركَّبات المختلفة أن المُكوِّن الأول موجود ثابت والخطأ قد يقع في الثاني.

ولهذا فإن سائر التوابع يُرَجَّحُ تسلُّطُ النفي فيها على النعت أو المؤكد به أو البدل أو المنسوق ولا يخرج عن هذا إلّا العطف. والسبب في ذلك أن المعطوفَيْن متكافئان مع جميع حروف العطف. ولهذا التكافؤ عبارات عديدة دلَّت عليه مثل المشاكلة والمناسبة والالتباس والشركة والمماثلة رغم ما يقتضيه العطف من مغايرة بين المعطوفين.

ولهذا السبب فإن التعامل الوحيد في الشكل (15) يكون بين النفي وحرف العطف. لكنّ بعض الاحتمالات في نفي المُركَّب العطفي تستدعي توضيحاً. لِنَنْظُرْ في الأمثلة التالية:

(16) أ . لم يأت زيد وعمرو بل أتى خالد وعمرو

ب. لم يأت زيد وعمرو بل أتى زيد وخالد

ج . لم يأت زيد وعمرو بل أتى خالد ومحمَّد

ظاهريًّا لم يتسلَّط النفي على الحرف بل تسلَّط إمّا على أحد المعطوفَيْن أو عليهما معاً. لكننا إذا استندنا إلى المبادئ السابقة فيجب علينا استلزاماً أن نعتبر أنّ النفي قد تسلَّط على «الواو» أي العلاقة وانتقل إلى مجموع العنصرَيْن، وأنّ ما يوجد بعد بل إنشاء جديد لِبنية عطفية جديدة صادف أن كان أحد طرفَيْها في (16 ـ أ) و (16 ـ ب) موجوداً في الجُملة المنفية. وهو ما لا يُطرح في (16 ـ ج).

إن هذه الحالات لا تمثِّل القصد الأساسي من نظرنا في تعامل النفي وحروف العطف، فحساب دلالة هذا التعامل يبرز لنا ظواهر أخرى نعتبرها أهمّ.

وسنتناول أهمَّ الدلالات التي تنشأ عن تسلُّط النفي على حروف العطف حرفاً حرفاً[9].

1.3. الواو

تتعامل الواو مع النفي بطُرُقٍ مختلفةٍ نُبرزها في الأمثلة التالية:

(17) أ . ما جاء زيد وعمرو

ب. ما جاء زيد ولا عمرو

ج . ما جاء زيد وعمرو معاً

د . ما جاء زيد وعمرو بل جاء عمرو وزيد

هـ . ما جاء زيد وما جاء عمرو

و . ما جاء زيد وعمرو بل جاء زيد أو عمرو

من الجدير بالذكر أن هذه التراكيب الستَّة تصلح عندنا للردِّ على من قال «جاء زيد وعمرو». وما نجده في (17 ـ هـ) يُمكن أن يكون ردًّا للكلام السابق

(9) نجد لدى الأَسْتَراباذي بالخصوص حديثاً واضحاً عن تعامل النفي مع الروابط وذلك في «باب حروف العطف» من **شرح الكافية**، والظواهر التي نحلِّلها هي الظواهر نفسها التي تحدَّث عنها الأَسْتَراباذي، والفرق هو في طريقة التفسير على اعتبار أن تحديدنا لنظام حروف العطف قدمناه بطريقة مختلفة عمّا قدمه الأَسْتَراباذي وغيره من النحاة، وإن لم تكن في ظننا متناقضةً مع ما تصوَّره النحاة.

كما يُمكن أن يكون ردًّا على من قال «جاءني زيد وجاءني عمرو»، وفي كلٍّ ردٌّ معنىً غير الذي في الآخر.

وقد يبدو هذا طاعناً في ما بنينا عليه قسماً كبيراً من تصوُّرنا للنفي، أي للتناظر بين الإثبات والنفي وما يستلزمه من تقاول (راجع مقدّمة هذا الكتاب، الفقرة 2، والمبخوت، 2006، الباب الأوّل). غير أننا سنبيِّن أن هذا التعدُّد في إمكانات النفي يعود إلى أسباب تتّصل بالروابط في حدّ ذاتها.

ومن الواضح أن (17 ـ أ) مجرَّد نفي نفترض أنه يتسلَّط على الواو لكننا لا نعرف ما الذي ينفيه على وجه التحديد. إلّا أنّنا نستطيع أن نجزم بأن هذا النفي ينفي «التزامن المتصل» أي عموم دلالة الواو. وإذا كان الأمر كذلك فهل يعني أنه يُثبت نقيض التزامن، في نظام الروابط على الأقلّ، أي التعاقب؟ ويُثبت نقيض الاتصال أي الانفصال؟

يُدعِّم المثال (17 ـ ج) أحد هذَيْن الاحتمالَيْن. فما ينفي فيه إنما هو «المعيَّة» أي التزامن. ومقياسنا في ذلك أنّ معاً أصبحت قيداً في الجُملة فتسلَّط عليها النفي وقرينة على المقصود. والمقصود بهذا النفي أنّ زيداً جاء وعمراً جاء لكن لم يكن مجيئهما متزامناً. ونقيض التزامن هو التعاقب وإذا اعتبرنا الاتصال غير منفي فالمعنى على إثبات تعاقب متصل أي على إثبات معنى «الفاء». ونضيف أمْراً آخر أساسياً في تحليل هذه الظاهرة، فقد لاحظ الدارسون كما ذكرنا (Jackendoff، 1983 و 1993) أنّ الزمان يتَّخذ صيغاً فضائية عند التعبير عنه. لهذا فإن التزامن يتَّخذ شكل التواجد في الواو. ولمّا كان التعبير عن اللفظ يقع في الزمان وكان التجسُّد الزماني للمعطوفَيْن يكون في فضاء هو الخطُّ، فإن هذا القيد الفيزيائي يجعل التواجد والتزامن، بحكم استحالة النطق بالمتواجدَيْن المتزامنَيْن إلّا خطيًّا، بمثابة تعاقب للألفاظ تعاقباً لا يمنع السامع أو القارئ من اعتبار المعطوف عليه أولاً والمعطوف ثانياً. وحاصل قول من قال (17 ـ ج) هو:

(18) ما جاء زيد وعمرو معاً بل جاء زيد فعمرو

والحالة المخالفة لهذا نجدها في المثال (17 ـ د). إذ نجد المُتكلِّم بعد أن نفى الواو أثبتها في جواب النفي لكنه غيَّر الترتيب بين المعطوفَيْن. ويعني ذلك أنّ النافي لم ينفِ التزامن لكنه في الآن نفسه لم ينفِ الاتصال. فما الذي يُمكن أن يكون قد وقع؟

ذكرنا في موضع سابق أن الواو يتحدَّد سلباً بما ينفيه من دلالات الحروف الأخرى العاطفة، وذكرنا أن الواو تنفي التعاقب وتنفي الانفصال.

وما يستغلُّه المُتكلِّم بـ (17 ـ د) إنما هو جانب من هذا على وجه التحديد. فالنفي يتسلَّط على نفي الواو للتعاقب وإذا نفى عنها ما نفته أوجبه له أو جعل بالأحْرى التزامن في قُوَّة التعاقب. وهذا ما سوَّغ له أن ينتقل من «زيد وعمرو» إلى «عمرو وزيد».

وإذا صحَّ هذا التفسير، وشرعيّته عندنا مستمدّة من تعامل دلالات محدودة ضمن نظام حروف العطف نفسها، فإنه قد يكون أقوى من بعض التفسيرات التداولية لظواهر شبيهة بما نجده في هذا المثال. يقدِّم هورن (Horn، 1989، ص373–374) المثالَيْن التاليَيْن (وهما لغيره من الدارسين كما يَذكر):

(19) لم ينجبا طفلاً وتزوَّجا (بل) تزوّجا وأنجبا طفلاً

(20) لم تُجْعل سوناتات موزار للكمنجة والبيانو (بل) جُعِلَتْ للبيانو والكمنجة

(«بل» في المثالَيْن من عندنا للتوضيح لكن الأصل الإنكليزي يكتفي بالتنقيط).

والمثال (19) لا يطرح مشكلة مبدئيًّا نظراً إلى أن المعطوفَيْن يتدخلان في فرض الترتيب الذي ينبغي أن يكون. أمّا المثال الثاني فهو أعلق بما كنا نتحدث عنه. والمهمُّ أن هورن يتبنَّى تفسيراً قائماً على استلزام خطابي يتصل بحكمة من حِكَم الأسلوب (Maxims of manner) الغرايسيّة (Grice، 1975) وهي الحكمة القائلة: «كن مرتَّباً» (أو «منظَّماً»). فما يُكذِّب بالنفي في (19) و(20) هو الترتيب إمّا بحسب التدرُّج المنطقي وإمّا بحسب الأهمية.

غير أن ما يُلاحظ هو أن الأهمية أو التدرُّج المنطقي لا يستفادان من «الواو» فهي أقوى تجريداً من الخصائص التي تكون للمعطوفَيْن إحاليًّا أو مقاميًّا، لكنْ استُفيد المعنيان من القرائن الحالية. ففي العرف والعادة يكون الزواج فالإنجاب، على ما نعلم!، وفي ما يُعرف من قطع موسيقية لموزار قد يكون للبيانو دورٌ أهمُّ. وعلى هذا فحكمة غرايس لا تُفسِّر شيئاً بقدْر ما تصف ما قيل، في حين أن المطلوب هو ما الذي يُفسِّر الانتقال من «and» (الواو) إلى «and then» (أي الفاء)؟.

ويُقدِّم لنا المثال (17 ـ ب) حالةً أخرى أساسها نفيُ المعطوفَيْن جميعاً.

وهي الحالة «العادية» بمعنى أن ما يُنْفَى هو في آنٍ واحدٍ التزامن والاتصال. لكن الفُروق بين هذا المثال والمثال الذي قبله أي (17 ـ أ) («ما جاء زيد وعمرو») فروق في التنصيص. فـ (17 ـ أ) تعني مبدئياً نفي المعطوفَيْن لكنها تترك بقيَّة الاحتمالات مفتوحةً (أي نفي التزامن فحسب أو نفي الاتصال فحسب... إلخ)، في حين أن (17 ـ ب) ينصُّ على ما يفيده (17 ـ أ) ويمنع بقيَّة الاحتمالات. لذلك فدلالته على معنى نفي التزامن والاتصال أقوى. ويقوم تكرار النفي شاهداً ودليلاً على هذه القُوَّة.

وقريبٌ من هذا ما نجده في المثال (17 ـ هـ) فإذا اعتبرنا التركيب تحليلاً لِما جاء تأليفيًّا في (17 ـ ب) فهو مثله للتنصيص على نفي التزامن والاتصال لكنه أقوى منه في توكيد ذلك. ووجهُ القُوَّة متأتٍّ من تكرار حرف النفي وتكرار الفعل.

أمّا إذا اعتبرنا (17 ـ هـ) ردًّا على من قال الجُملتَيْن مُثبتاً فأمره بيِّن بما أن الإثبات الواحد يردُّ عليه النفي الواحد، والإثباتان المعطوفان يُردُّ عليهما بنفيَيْن معطوفَيْن.

ويُمثَّل (17 ـ و) الحالة الأخيرة التي تتكهَّن بها المعطيات الدلاليَّة التي انطلقنا منها فالانتقال تمَّ من نفي الواو إلى «أو». ونظراً إلى اشتراكهما في التزامن، بحسب ما افترضنا، فإن النفي تسلَّط فحسب على دلالة الاتصال ليقلبها انفصالاً، والدال على التزامن المنفصل إنما هو «أوْ».

وجِماع الدلالات التي تُنفي في «الواو» وما ينتج عنها هو:

أ. نفيُ التزامن والاتصال هو الأصل لكنه نفي بدون نصٍّ صريحٍ ويصير صريحاً بتكرار النفي في المعطوفَيْن.

ب. نفيُ التزامن دون الاتصال ويكون ذلك بالتنصيص على «المصاحبة» و«المعيَّة» في جُملة النفي مما يقتضي وقوع الحدث من المعطوفَيْن دون تزامن. وهنا تخرج الواو المنفية إلى «الفاء» (وربما «ثم»).

ج. نفيُ الاتصال دون التزامن فيكون الحاصل «تزامناً منفصلاً» أي دلالة «أوْ».

د. نفيُ ما تدلُّ عليه الواو في النظام من سلب لدلالة التعاقب بما يجعل الواو في قُوَّة الفاء.

ولم يتبقَّ من الاحتمالات النظرية عند تسلُّط النفي على دلالات الواو إلّا احتمال «نفي سلب الانفصال» وناتجه، نظاميًّا، هو الاتصال. فلمّا كان الاتصال إحدى الدلالتين المُكوِّنتين للواو فلا حاجة إليه.

2.3. الفاء

تُبرز الأمثلة التالية أهمَّ ما ينتج عن تعامل الفاء والنفي:

(21) أ. ما جاء زيد فعمرو

ب. ما جاء زيد فعمرو بل جاء زيد وعمرو

ج. ما جاء زيد فعمرو بل جاء عمرو فزيد

د. ما جاء زيد فعمرو بل ما جاء زيد ولا عمرو (/ما جاء زيد ولا جاء عمرو)

هـ. ما جاء زيد فعمرو بل جاء زيد ثم عمرو

و. ما جاء زيد فعمرو بل جاء زيد أو عمرو

ولمّا كانت الفاء دالَّة على التعاقب والاتصال فإن دخول النفي عليها سيتسلَّط على هاتَيْن الدلالتَيْن. وينتج عنه مبدئيًّا «تزامن» و«انفصال». أي دلالة «أو» التي نجدها في المثال (21 ـ و). غير أن هذا الضرب من النفي هو الحدُّ الأقصى نظريًّا. ولئن كان موجوداً في الاستعمال فإنه احتمال بعيد. والسبب في ذلك أنّ عزوف المُتكلِّم عن استعمال الواو ليستعمل الفاء يدلُّ على أنه يؤكِّد على دلالة التعاقب أكثر مما يؤكِّد على دلالة الاتصال. فالاتصال موجود في الواو كما هو موجود في الفاء وهو ما يُفسِّر قول النحاة أن الواو لا ترتِّب لكنها لا تمنع الترتيب بل ذهب بعضهم إلى اعتبارها تُرتِّب.

وإذا سلَّمنا بهذا فإن أهمَّ ما ينجرُّ عن تسلُّط النفي هو نفي التعاقب. وهو مُفضٍ إلى مقابله التزامن. والمثال (21 ـ ب) يُبيِّن ذلك ظهور الواو في جواب النفي. فالواو تحافظ على معنى الاتصال الذي في الفاء وتخالفها في التزامن. من هنا كانت العلاقةُ بينهما قويَّةً. وإضافةً إلى ذلك نجد أن من الدّلالات التي

تُحدِّد الفاء بالسلب نفيها للتزامن، ومما نُفسِّر به ظهور الواو في جواب نفي الفاء أن النفي يتسلَّط على سلب الفاء للتزامن فَيُثْبِتُ.

لكنّ نفي التعاقب لا يستدعي مقابله التزامن فحسب بل يشتغل داخليًّا بين المعطوفَيْن. فيُمكنُ للمُتكلِّم النافي أن يردَّ على من أتْبَعَ لينفيَ إتْباعه ويُكذِّب التَّرتيبَ الذي أحدثه، فما جاء في (21 ـ ج) وِزانه وِزان من قال «ما جاء زيد أولاً فعمرو ثانياً بل جاء عمرو أولاً وزيد ثانياً». فالثابت هو مجيئهما والتكذيب واقع على التعقيب. وهذه هي الصورة الواضحة من نفي التعاقب تنضاف إلى صورة انقلاب التعاقب تزامناً.

ولنا صورة أخرى مُحتملة ويُمكن للمتخاطبين استغلالها إذا ذهب بهم التخاطب مذاهب في التدقيق كبيرة وهي الصورة التي نجدها في (21 ـ هـ). فالفرق بين الفاء وثُمَّ لا يكمن في التعاقب بل في الاتصال والانفصال. و«ثمَّ» إذ تُثبت الانفصال فإنها تحافظ على التعاقب مع احتمال أن يكون جواب النفي مُبرِزاً للانفصال من ناحية ومُغيِّراً للترتيب من ناحية ثانية. فتشتغل «ثُمَّ» كذلك. وقد يبدو في هذا شيء من التمحُّل لكن مثل هذه التدقيقات تكون في بعض المقامات (مقام تحقيق في جريمةٍ ما أو اختلاسٍ أو التسبب في أضرار للغير.. إلخ) ضروريَّةً ولا نجدة للمُتكلِّم حينئذٍ إلّا في مدى إتقانه لحروف العطف!

ويمتاز المثال (21 ـ د) بخاصية لا يُفسِّرها تسلُّط النفي على دلالات الفاء فحسب. ونبني توضيحنا على أصل مفاده أن من يستعمل «الفاء» أو «ثم» مهما تكن درجة الخطأ في الاستعمال يكون قد جعل كلامه مُقتضياً لوقوع الشيئَيْن المعطوفَيْن وتجاوز مُجرَّد إثبات الوقوعَيْن (ويكون في الأصل بالواو) إلى الترتيب والتعقيب.

وما نجده في المثال (21 ـ د) هو نقض لوقوع الحدثَيْن سواءٌ في صيغة تأليفيَّة أو تحليليَّة. بناءً على هذا فإننا نعتبر هذا الضرب من نفي الفاء نفياً للمُقتضى وهو يُمثِّل حالةً قصوى قريباً منها، وإن كان يفارقها، جعل نفي الفاء دالًّا على «أو» كما في المثال (21 ـ و).

وجُملة الدلالات التي تُنفَى في الفاء وما ينتج عنها هو:

أ . نفي التعاقب والاتصال وهو الأصل، وله صورتان في جواب النفي قُصْوَيان هما نفي مُقتضى وقوع الحدثَيْن من جهة، وظهور دلالة «أوْ» من جهة أخرى.

ب. نفي التعاقب دون الاتصال، ويفضي ذلك إلى التنصيص على التزامن والاتصال أي «الواو».

ج . نفي الاتصال دون التعاقب، وهو ما يُبرز معنى انفصال المتعاقبَيْن أي معنى «ثُمَّ».

د . نفي سلب الفاء للتزامن، وهو ما يجعل الفاء في قُوَّة الواو فيعاضد هذا النفي ما نجده في الحالة (ب).

والاحتمالات المُتبقّية هي نفي سلب الفاء للانفصال ممّا يؤدي إلى إبراز الاتصال. والفاء لا تحتاج إلى ذلك بما أن الاتصال إحدى دلالتَيْها الأساسيَّتَيْن.

3.3. ثُـمَّ

في الأمثلة التالية نماذج مما ينتج عن تعامل النفي مع الدلالة الأساسيَّة للحرف «ثُمَّ»:

(22) أ . ما جاء زيد ثُمَّ عمرو

ب. ما جاء زيد ثم عمرو بل جاء زيد وعمرو

ج . ما جاء زيد ثم عمرو بل جاء زيد أو عمرو

د . ما جاء زيد ثم عمرو بل جاء عمرو ثم زيد

هـ . ما جاء زيد ثم عمرو بل جاء زيد فعمرو

و . ما جاء زيد ثم عمرو بل ما جاء زيد وما جاء عمرو

إنّ الأصل في تسلُّط النفي على «ثُمَّ» أن تنفي دلالتها على التعاقب والانفصال معاً كما هو محتمل في المثال (22 ـ أ) ويعني ذلك انقلاب الأمر إلى الدلالة على نقيضهما أي التزامن والاتصال. وهو معنى الواو (22 ـ ب). وهذا أمْرٌ مقبولٌ على اعتبار أن اعتراض النافي غير واقع على وقوع الحدثَيْن بل واقع على الدلالة الخصوصية الدقيقة لـ «ثمّ». فمقصود النافي أنه لم يقع مجيئان منفصلان بل وقع مجيءٌ واحدٌ متزامنٌ متَّصلٌ.

لكن الاحتمالات تتجاوز هذا الحدَّ لتصيب التعاقب والانفصال من حيثُ ما يقتضيانه من وقوع للحدثَيْن. فما ينفى في (22 ـ و) هو وجود الحدثَيْن أصلاً فما بالك بتقييدهما بالتعاقب المنفصل، وهي حالة قصوى مُمكنة لكنها تنقض التخاطب من أصله إذا كان في سياقٍ عاديٍّ ولم يكن مخاطبك من الكاذبين، العريقين في الكذب، ولا المهذارين الذين يتركون الكلام على غارب اللسان يذهب بهم كل مذهب.

ويُقدِّم لنا المثال (22 ـ ج) حالة تسلُّط النفي على معنى التعاقب دون الانفصال، وهو ما يرشِّح «أو» للظهور في جواب النفي. وهي في نقض الكلام من أصله شبيهة بـ (22 ـ و) وإن كانت أقلَّ حدَّة.

أمّا إمكان تسلُّط النفي على الانفصال دون التعاقب فيبرز في المثال (22 ـ هـ)، وهو ما يقلب «ثُمَّ» إلى أقرب الدلالات إليها أي «الفاء» على ما يبرز في جواب النفي.

وتفسير المثال (22 ـ د) أساسه الاشتغال الداخلي للتعاقب. ونقصد بذلك ما يقوم بين المعطوفَيْن من ترتيب. فالمجيئان واقعان لكن دلالة «ثمّ» على أن الأول سابق هي التي يقع إكذابها. وهذا النوع من نفي «ثُمَّ» يعود إلى شكل من أشكال نفي التعاقب دون الانفصال.

وإذا صحَّ هذا الوصف للأمثلة في (17) فإنه يعني أنّ تعامل النفي مع دلالة «ثُمَّ» يتلخّص في:

أ . نفي التعاقب والانفصال معاً يُبْرِزُ في جواب النفي إمّا دلالة الواو وإمّا نقض المُقتضى.

ب . نفي التعاقب دون الانفصال يرشِّح ظهور إمّا «أوْ» وإمّا قلب الترتيب بين المعطوفين.

ج . نفي الانفصال دون التعاقب، وهو معنى دقيق لأنه يؤدي إلى أقرب حرف عطف من «ثُمَّ» وهو حرف الفاء.

ورغم أنّ «ثُمَّ» تدلّ بالسلب على نفي التزامن ونفي الاتصال فإنّ استغلال نفي هذه الحالات السالبة لا يكون في «ثُمَّ». والسبب في ذلك أنّ الفرق بين الفاء وثمَّ

يكمن في الانفصال فحسب، وقد رأينا في الواو والفاء أن الانفصال والاتصال لا يُستغلان عند نفي الدلالات السالبة. أمّا نفي سلب التزامن فلا حاجة إليه في «ثُمَّ» بما أنّ استغلاله في الفاء كان جزئيًّا وينعدم في «ثُمَّ» بسبب متانة صلتها بدلالة الفاء.

4.3. «أوْ»

تُثير «أوْ» عند تعاملها مع النفي بعض الإشكالات، ومردُّها إلى أن دلالة التزامن فيها وإن التقت بدلالة الواو على التزامن فإنها قائمة على الشك لا اليقين، ومردُّها أيضاً إلى أن الانفصال الذي تدلُّ عليه الواو انفصال بمعنى أحد الأمرين أو الشيئين. فـ «أو» إذا أردنا أن نعبّر عنها تحليلاً تعني «فعل أحد اثنين (أو أكثر) الفعل ولم يفعل أحد اثنين (أو أكثر) الفعل» فهي تنبني على دلالتَي سلب وإيجاب مقوليًّا، وهاتان الدلالتان هما اللتان تجعلانها مُعبِّرة عن الشك سواءٌ اعتبرنا الشك طارئاً بعد يقين أو، وهو ما نُرجِّحه، واقعاً منذ بداية الكلام. ولهذا فإن تحليل علاقة «أو» بالنفي تحتاج إلى كثير من الحذر بسبب هذا الحضور للمقولة التي تولِّد النفي. ورغم ذلك فإننا سننظر في الاحتمالات النظرية وما يُمكن أن يتولَّد منها مثلما فعلنا في بقيَّة الحروف حرصاً على وحدة التحليل واختباراً لقدرة ما وضعناه من دلالات على التكهُّن بالاستعمالات المُمكنة. وهذه أمثلة عمّا وجدناه من دلالات ناتجة عن تعامل النفي و «أوْ»:

(23) أ . ما جاء زيد أو عمرو

ب . ما جاء زيد أو عمرو بل ما جاء زيد ولا عمرو (ما جاء كلاهما/ أحدٌ)

ج . ما جاء زيد أو عمرو بل جاء زيد {و، ف، ثُمَّ} عمرو

د . ما جاء زيد أو عمرو بل جاء زيد ولم يجئ عمرو (/ جاء عمرو ولم يجئ زيد)

لمّا كانت دلالة «أوْ» على التزامن والانفصال فإن نفيها إثبات مقابل هاتَيْن الدلالتَيْن، أي التعاقب والاتصال، وهي دلالة الفاء. وإذا افترضنا أن ما ينفي هو دلالة الانفصال فحسب فسنحصل على «الواو» في جواب النفي، وإذا افترضنا

نفي التزامن دون الانفصال فنحصل على دلالة «ثُمَّ» وهذه الإمكانات الثلاثة الأساسية مجموعة في المثال (23 ـ ج) ونعتبر مقبوليَّتها ضعيفة. فإذا صادف أن وجدنا استعمالاً من هذا القبيل وجدنا تفسيره في ما كنّا نقول. لكن ما يجعل مثل هذه الحالات أقرب إلى عدم القبول هو قلبها للشك اعتقاداً والانفصال قوليًّا بين دلالة السلب المُمكن ودلالة الإيجاب المُمكن في «أوْ» إلى يقين وإيجاب. بل يصبح هذا اليقين والإيجاب على قَدْر من التدقيق بموجب دلالة الفاء على الترتيب ودلالة «ثُمَّ» على الانفصال وكلاهما يقتضي أولاً وجود الحدثَيْن معاً وهو ما تسمح به الواو. فداخل هذه الاحتمالات الثلاثة {واو، الفاء، ثُمَّ} نجد احتماليْن بعيدَيْن جداً هما الفاء وثُمَّ لأنهما يقتضيان على وجه من الوجوه «الواو». لكن «الواو» في جواب النفي الخاص بـ (23 ـ ج) يُمكن أن تكون مقبولةً لأنها تُحقِّق على سبيل الإثبات ما كان مُحتملاً. فكأنها تؤكِّد، وهو مُجرَّد تشبيه وتقريب، أحد المُمكنين في «أوْ» المُثبتة وتثبت الآخر.

وتتوضَّح هذه الفكرة أكثر بما نجده في (23 ـ د). فمضمون جواب النفي في هذا القول يُمثِّل ضرباً من التحليل لِما تختزله «أو» وتعرضه على نحو تأليفي عند صياغتها في إثبات. فمعنى «جاء زيد أو عمرو» هو «جاء أحدهما ولم يجئ الآخر» وهذا عين ما ورد في جواب النفي الموجود في (23 ـ د)، وهذا ما جعلنا نشكِّك في مقبوليَّتها. ولكنَّنا في التخاطب نخرج بالنفي من الإبهام الذي تكون عليه «أوْ» من جهة عدم تعيينها للمقصود بإثبات الفعل له وللمقصود بنفي الفعل عنه إلى تعيين كل واحد منهما. وهو فرق هامٌّ بين الإبهام ورفع الإبهام ولا يطرح هنا تحديد ما نفي بسبب أننا انتقلنا من بِنية واحدة تختزل جُملتَيْن إلى جُملتَيْن معطوفتَيْن. لكن احتساب هذه الدلالة في تعاملها مع النفي يفرض علينا القول إن ما نفي هو الانفصال دون التزامن، بما أن الواو الرابطة بين جُملتَيْن إحداهما منفية والأخرى مُثبتة تقوم على الاتصال إضافةً إلى التزامن الذي تشترك فيه مع «أوْ». وقياساً عليه تكون (23 ـ ج) بـ «الواو» من باب رفع الإبهام لكن بإثبات الاثنين وتعيينهما.

ومقابل هذا الإثبات المُمكن نجد نفي المعطوفَيْن معاً على ما نلاحظ في (23 ـ ب) وهو ما يعني أن ما نُفي هو الانفصال بين المُمكنين. ولا يهمُّ في هذا استبداله بالاتصال أم لا. فالواو في هذا النفي تقوم بدور الجمع بين المنفيين

وهو جمع تُعبِّر عنه التثنية في «كلاهما». وبين هذه التعابير الثلاثة في جواب النفي الخاص بـ (23 ـ ب) نجد ضرباً من القُوَّة. ففي قولك «كلاهما» يكون التوكيد بالسور «كلا» الدالّ في تعامله مع النفي على نفي الشمول للإثنَيْن، وفي قولك «ما جاء أحَدٌ» تتأتى القُوَّة من التصريح بالنكرة في سياق النفي بما يدلُّ على عموم النفي، وفي قولك «ما جاء زيد ولا عمرو» يكون التوكيد بسبب تكرار النفي.

وعموماً إذا حدَّدنا ما ينتج عن تعامل النفي مع الدلالتَيْن الأساسيتَيْن للحرف «أوْ» فإننا نجد:

أ . نفي التزامن والانفصال معاً سيجعلنا نجد دلالة الفاء في جواب النفي وهو احتمال ضعيف.

ب . نفي التزامن دون الانفصال سيجعلنا نجد دلالة «ثُمَّ» في جواب النفي وهو احتمال ضعيف كذلك.

ج . نفي الانفصال دون التزامن سيجعلنا نجد دلالة «الواو» سواءٌ بجمعها بين ما فصلته «أوْ» أوْ جمعها إثبات أحد المعطوفَيْن ونفي الآخر أوْ جمعها بين نفي المعطوفَيْن.

وإذا أردنا ترتيب هذه الاحتمالات بحسب المقبولية فإن أضعفها الاحتمالان (أ) و (ب)، وداخل (ج) يبدو إثبات أحد المعطوفَيْن ونفي الآخر ضعيفاً وأقلَّ مقبوليَّةً رغم ما فيه من تعيين بحسب ما له علاقة ترادف مع التركيب المُثبت المُتضمِّن للحرف «أوْ»، ودونهما ضعفاً نجد العطف بين المعطوفَيْن مُثبتَيْن. أما الإمكانيَّة الأخيرة لتعامل النفي مع «أوْ» أي نفي المعطوفَيْن فتبدو لنا أكثر طبيعيَّةً ومقبوليَّةً.

ولعلَّ السبب في تقلُّص الاحتمالات المقبولة أننا لا نجد في حقيقة الأمر فرقاً كبيراً بين:

(24) أ . ضرب زيد عمراً أو خالداً

ب . ما ضرب زيد عمراً أو خالداً

فالحسابُ الدلاليُّ يفرض علينا إذا حلَّلنا (24 ـ أ) إلى «ضرب زيد أحد

الاثنَيْن ولم يضرب الآخر» أن نجد في تأويل (24 ـ ب) العكس أي «لم يضرب زيد أحد الاثنَيْن وضرب الآخر»، فالفرق بينهما هو في تقديم الإثبات وتعقيبه بالنفي، وإن تمثيلاً، أو تقديم النفي وتعقيبه بالإثبات. ولهذا قال الأَسْتَراباذي (**شرح الكافية**، ج4، ص399): «لا يبقى، إذن، فرق بين (. . .) الخبر المثبت والمنفي في رأيت زيداً أو عمراً وما رأيت زيداً أو عمراً».

4. بعض مُستلزمات تعامل النفي مع حروف العطف

تكشف لنا العلاقات اللزومية الناتجة عن تعامل النفي مع مجموعة حروف العطف {الواو، الفاء، ثُمَّ، أو} عن جُملة من الظواهر التي سنعمل في هذه الفقرة على إبراز ما نراه مفيداً منها.

فقد لاحظنا متانة العلاقة بين الواو والفاء و«ثُمَّ» من ناحية، وصعوبة تعامل «أوْ» مع الفاء و«ثُمَّ» من ناحية أخرى، وهي صعوبة تضعف عند النظر في العلاقات اللزومية بين نفي «أوْ» من جهة وعلاقته باحتمال ظهور الواو في جواب النفي من جهة أخرى.

ومِمّا يُمكن أن نفسِّر به هذه الظواهر أن التقابل بين الواو و«أوْ» تقابلٌ أساسيٌّ كما أن الالتقاء بينهما التقاءٌ أساسيٌّ. ففضائياً اعتبرنا التزامن ـ التواجد دلالة مشتركة بين الواو و«أو»، وهذا التواجد يصبح أقوى إذا ربطناه بما يقتضيه الحَرْفان. فما يقتضيه التواجدُ التزامنُ في الواو هو وجودُ المعطوفين. وهذه الدلالة نجدها كذلك في «أوْ».

فرغم أن الحدس يذهب بنا إلى أنّ «أوْ» تُثبت وتَنفي وقد نُؤَوِّلُ ذلك على أنها توجب وجود أحد المعطوفَيْن وتسلب وجود المعطوف الآخر، فإن هذا الحدس، إنْ كان، خاطئ. والسبب في ذلك أن «أوْ» لا تُعيِّن لنا المُثبَت ولا المنفي، ثُمَّ إن الإثبات والنفي لا يتصل بوجود المعطوفَيْن بل بإسناد الخبر (فعلاً أو اسماً) إلى أحدهما. وبناءً على هذا، فإن «أوْ» تقتضي شأنها شأن الواو وجود المعطوفَيْن.

لكن هذا الوجود يختلف بينهما من حيثُ أنّ مُقتضى الواو هو وجود المعطوفَيْن مُتصلَيْن ومُقتضى «أوْ» هو وجود المعطوفَيْن مُنفصلَيْن. وعند هذا الحدِّ لا يقوم الاتصال والانفصال إلّا بدور ثانوي. فالصورة الفضائية التي يكون عليها

المعطوفان الموجودان أمْرٌ غير أساسيٍّ خصوصاً من حيثُ الاقتضاء الوجوديِّ.

ومن ناحية أخرى، تقوم بين الواو والفاء و«ثُمَّ» علاقة من نوع خاص. وقد سبق للأَسْتَراباذي أن افترض كما ذكرنا، افتراضاً قوياً ومفيداً، أنّ دلالة الواو موجودة في جميع حروف العطف. ولا يعنينا من ذلك أن ننظر في ما اقترحناه من قائمة هذه الحروف، لكن يعنينا أن نُبيِّن وجه العلاقة بين دلالة الواو ودلالة الحرفين الآخرين القريبين منه.

وبحسب ما حددنا به دلالات هذه الحروف الثلاثة فإننا لا نجد إلّا علاقةً واحدةً تقوم بين الواو والفاء، وهي علاقة الاتصال بما أن التزامن لا يجمع بين {الواو، الفاء، ثُمَّ}، أضفْ إلى ذلك أن الاتصال والانفصال لا دور لهما في تحديد العلاقة الوجودية بين حروف العطف كما ذكرنا سابقاً.

ورأيْنا أن وجه العلاقة بين الحروف العاطفة الثلاثة هو أن الفاء تقتضي ما تقتضيه الواو من وجود المعطوفَيْن بما أنّ دلالتها على التعاقب لا يُمكن أن تكون إلّا بعد افتراض الوجود، وأن «ثُمَّ» تقتضي الفاء وما تقتضيه الفاء بما أن الانفصال في خط الزمان لا يُمكن أن يكون إلّا على أساس وجود تعاقبٍ ما، هو من خصائص الفاء مقابل الواو، وهذا التعاقب لا يكون إلّا على أساس وجود لمتعاقبَيْن وهو من خصائص الواو. وسواءٌ سمَّينا هذه العلاقة احتواءً أو اعتبرناها علاقةً سليمةً مبتدؤها الواو ومنتهاها ثُمَّ (الواو < الفاء < ثُمَّ) فإن الاقتضاءَ الوجوديَّ للمعطوفَيْن أساسيٌّ في فَهْم تعامل النفي مع حروف العطف.

لكن «أوْ» لا تقيم مع الفاء وثُمَّ علاقةً بل تقوم علاقتها بالواو في نفس مستوى علاقة الحرفَيْن الآخرَيْن بأُمِّ الباب في العطف. فنحن أمام شيءٍ شبيهٍ بمشجر عقدته الأساسية هي الواو وله فرعان في أحدهما الفاء و«ثُمَّ» وفي الآخر «أوْ». لذلك لا نستبعد أن تكون الواو العاطفة هذه وهي شديدة التصرُّف {واو عطف، واو ربط، واو حال، واو معيَّة، واو قسم} صورة لفظية من مقولة مجرَّدة جداً تكون حيثُما يكون وجود (الشريف، 2002، القسم الثالث: المحل الواوي ودوره في تمثيل التواجد الإنشائي الإحالي). وإذا ترسخ هذا المعنى الوجودي البسيط والأساسي في الواو أمكننا أن نبرز أمرَيْن:

أولهما، أنّ المعنى الذي نفترض أنه كوني هو معنى الواو أمّا الفاء و«ثُمَّ» فهما فرعان. ويدلُّك على هذا أنّ الفرنسية والإنكليزية لغتان تُعبِّران عن معنى الفاء وثُمَّ، دون تمييز أحياناً، بمُركَّب رأسه الواو ونقصد التعبير في {and then, et puis}. فلفظ «puis» هو الذي يدلُّ على التعاقب في خط الزمان ويُستعمل عند التعداد بكثرة، أمّا معانيه الأخرى التي يخرج إليها فتتحدَّد سياقيًّا. وقسْ عليه لفظ «then» الإنكليزي فهو لفظٌ للحين والوقت والزمان والبعدية والتعقيب وإذا اتصل بالعاطف «and» أفاد تعاقب المنفصلَيْن على الأرجح.

وثانيهما، أن المناطقة لم يخطئوا حين اكتفوا بدلالتَي الوصل وهي نظيرة العطف بالواو والفصل وهي نظيرة العطف بـ «أوْ».

وهذا ما يفضي بنا إلى المسألة الثانية التي نودُّ طرحَها وهي علاقة القواعد التي حاولنا توضيحها بقوانين دي مورغان السالفة الذكر في (2 ـ 8). ونستعيدها هنا مُؤوِّلين إيّاها من خلال الدلالات التي منحناها لحرفَي العطف الأساسيَّيْن مفترضين تماثلاً بينهما مُعتبرين الشرط والتشارط في الصيغ الرمزية علاقات استلزام تفترضها الصلات الدلالية بين الأبنية. غير أنّنا لن نهتمَّ إلّا بقانونَيْن من قوانين دي مورغان يبرز فيهما مباشرةً تعامل النفي مع الروابط.

ومفادُ القانون الأول لدى مورغان أن نفي المعطوفَيْن يتلازم مع الفصل بين المنفيين:

(2) ⌐ (ق ∧ ض) ↔ ⌐ ق ∨ ⌐ ض

فأقرب ما يوافق المثال (2) في حسابنا النحوي، وإن كان مختلفاً عنه تماماً، المثال (17 ـ و) أعلاه:

(17) و . ما جاء زيد وعمرو بل جاء زيد أو عمرو

وقد فسّرنا ذلك بأن النفي إذا تسلّط على الواو لم يقع إلّا على دلالة الاتصال فَقَلَبَها انفصالاً. لكن لا يتطابق هذا مع ما في القانون المنطقي. فمضمون القانون المنطقي أنّ نفي الموصولَيْن يشارط نفيَ كلِّ واحدٍ من المعطوفَيْن المُنفصلَيْن، وهو ما يعني أن القانون المنطقي شأنه شأن الحساب النحوي الدلالي سلَّط النفي على الاتصال الذي في الواو فَقَلَبَهُ انفصالاً. لكن ما يحتاج إلى تفكير هو سببُ اختلاف النتيجتَيْن.

نُنبِّه قبل ذلك إلى أنّ قولنا «جاء زيد أو عمرو» (أي 17 ـ و) يشارط على نحوٍ ما (⌐ ق ∨ ⌐ ض) (أي 2). وإذا عبَّرنا عنه لغوياً فإننا سنجد «ما جاء زيد أو ما جاء عمرو». والحاصل واحد دلاليًّا بما أنّ «أو» لإثبات أحد ونفي الآخر. وإذا صحَّ هذا فإن القانون النحوي الدلالي لا يوزِّع النفيَيْن على المعطوفَيْن في حين يفعل القانون المنطقي ذلك. وتفسير هذا أننا نعامل النفي، حدسيًّا، على أنه قُوَّةٌ إنشائيَّةٌ وعملٌ لغويٌّ يسيطر على الجُملة كلِّها في حين أنه في المنطق عاملٌ أو دالَّةُ صدقٍ (Foncteur) يصلح للحساب المنطقي وينبغي توزيعه على القضايا المُفردة إذا كانت القضيَّة مُركَّبة. ونرى هذا الفرق إذا سلَّمنا بأن صورة الربط العطفيِّ بين الجُمل على مقاس صورة الربط العطفيِّ بين المفردات وهو ما لا يسوغ في الحساب المنطقي.

ولمّا كان القانون قائماً على التشارط فيُقرأ من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين، فإن العلاقة الأخرى التي يكون فيها الانتقال من الفصل بين المعطوفَيْن المنفيَيْن إلى نفي المعطوفَيْن الموصولَيْن لا نجد لها شبيهاً في الحساب النحوي للحرف «أوْ». وتفسير ذلك يعود إلى أن قولنا:

(25) ما جاء زيد أو ما جاء عمرو أي ليس («جاء زيد وجاء عمرو»)

(يحمل ما بين ظفرَيْن على الحكاية حتى نُيسِّرُ التقريبَ بين الترميز المنطقي والتعبير اللغوي).

يتضمَّن صيغتَيْن. وهاتان الصيغتان مترادفتان عند المناطقة. وحدسيًّا نحن أمام صياغة صحيحة لكنَّنا لا نستعملها في التخاطب لسبب يبدو لنا بسيطاً، وهو أنّ أساس التزامن المنفصل أن ينبني على الشك. لكنه شكٌّ يقتضي وجود المعطوفَيْن كما بيَّنّا، في حين أن استعمال هذا الشك نفسه بجملتَيْن منفيتَيْن ينبغي أن يكون، بحسب مبدأ التقاول، ردًّا على من قال «جاء زيد أو جاء عمرو». وهما في الحاصل الدلاليِّ قولان مترادفان ولا يُمكننا أن نتبيَّن الفرق بينهما إلّا في ما سيتبعه كل قول منهما على ما نلاحظ في الاستئناف التالي:

(26) أ . جاء زيد أو جاء عمرو فقد وعداني بالحضور في الحفل

ب . * ما جاء زيد أو ما جاء عمرو فقد وعداني بالحضور في الحفل

ج . * جاء زيد أو جاء عمرو فهما لم يعداني بالحضور في الحفل

د . ما جاء زيد أو ما جاء عمرو فهما لم يعداني بالحضور في الحفل

وبناءً على هذا، فإن التشارط في القانون (2) تشارطٌ شكليٌّ حسابيٌّ لا يوافق الاستعمال، والأرجح عندنا أن يكون الوجه الثاني من التشارط على النحو التالي:

(23) ليس «جاء زيد أو جاء عمرو» بل ما جاء زيد ولا جاء عمرو

حتى إن اعتبرناه مُوَزِّعين النفيَ مثل المناطقة على الجُملتَيْن:

(27) ما جاء زيد أو ما جاء عمرو بل ما جاء زيد ولا عمرو

وتُشير القاعدة الثانية من قواعد دي مورغان مشاكلَ شبيهةً بهذه. ومَفادُ القاعدة أن نفي المفصولَيْن يشارط الوصل بين منفيَّيْن:

(3) ¬ (ق ∨ ض) ↔ ¬ ق ∧ ¬ ض

وهو ما يُمكننا التعبير عنه لغويًّا بما يلي:

(27) ليس «جاء زيد أو جاء عمرو» أي لم يجئ زيد ولم يجئ عمرو

وهو ما يوافق في حسابنا النحوي المثال (23 ـ ب) أعلاه ومثله في (27).

لكن الإشكال يبرز بالخصوص في التكافؤ بين الصيغتَيْن. فلغويًّا إذا قلنا:

(28) ما جاء زيد ولا عمرو

فإنه ردٌّ على من قال «جاء زيد وعمرو». فإذا أردنا أن نردَّ عليه ردًّا أوليًّا نفينا الفعل، لكننا حينئذٍ لا ننصُّ على أن أحدهما جاء والآخر لم يجئ بل نكون على الأرجح قد نفينا الاتصال على معنى المعيَّة والمصاحبة. وإن أردنا إزالة هذا الفَهْم الأساسيَّ لأننا نعتقد أن كلا الحدثَيْن لم يقع فإننا نستعمل النفيين كما في (28). فلغويًّا، على الأقل، يستحيل أن ننتقل من نفي كل واحد من المعطوفَيْن إلى نفي التزامن المنفصل (أي دلالة «أوْ» في لغتنا ودلالة الفصل (∨) في لغة المناطقة).

إن هذه المقارنة الجزئية المُقتضبة بين حرفَي العطف الأساسيَّيْن في العربية وحرفَي الربط الموافقَيْن لهما في لغة المناطقة لا نقصد بها تخطئة المناطقة بقدر ما نقصد بها تبيُّن جانب من الفروق بين الحساب النحوي الدلالي والحساب المنطقي الدلالي لحروف العطف.

ويعود هذا الفرق في ظنّنا إلى منزلة النفي في حدِّ ذاته، فهو جزءٌ من الحساب المنطقي لا يُمكن إجراؤه بدونه لكنه في اللغة عملٌ لغويٌّ لا يتصرَّف تصرُّف الرمزَ الحسابيَّ. ويعود أيضاً إلى أن الحساب المنطقي لا ينظر إلى التزامن، فما بالك بالتعاقب، بل ينظر إلى الاتصال والانفصال فحسب. ودورهما في تمييز الواو و«أو» أساسيٌّ لكنه ثانويٌّ ضمن نظام الحروف، لذلك لم يعتبر المناطقة ترتيب المعطوفَيْن، ولو في الذِكر، ولهم الحقُّ في ذلك مبدئيًّا.

ولهذا السبب فإن (ص ∧ ض) لا تختلف عندهم عن (ض ∧ ص). لكن تفسير بعض الظواهر المُتَّصلة بنفي الوصل (نفي الواو) في اللغة عليه أن يأخذ الترتيبَ الخطيَّ الزمانيَّ، ولو بصفةٍ يسيرةٍ، بعين الاعتبار، بما أنّ بعض الظواهر ترتبط به على ما بيَّنّا في تحليل المثال (17 ـ د) أعلاه.

الخاتمة

حلّلنا في الفصل الأوّل ما يقوم من تعامل بين النفي وعدد من الأفعال الجهيّة التي تتميّز بحكم خصائصها النحويّة الدلاليّة بوقوعها بؤرة في التركيب [ف (ج)]. وقد اخترنا لذلك التراكيب المبدوءة بكان (وأخواتها) وأفعال المقاربة والشروع وأفعال الاعتقاد والأفعال الإنشائيّة. وتمثّل هذه المجموعات من الأفعال أنساقاً لا تخلو من دقّة يسّرت لنا،إلى حدّ كبير، تبيّن جوانب من الحساب النحويّ الدلاليّ الذي قصدنا إليه. فدار الأمر بالنسبة إلى كان وأخواتها على عدد محدود من الدلالات، هي الكينونة والاستمرار والانتقال، بما يجعل نفي أيّ دلالة منها مستلزماً، على وجه الاحتمال، إحدى الدلالتين الأخريين. وهو ما لاحظناه أيضاً عندما حدّدنا نظام الاعتقادات الذي تقوم عليه أفعال القلوب. وهو نظام تتدخّل في تحديده مقتضيات مفاعيلها في تراوحها بين التحقّق وعدم التحقّق بقدر ما تتدخّل فيه قوّة الاعتقاد الواقعة بين اليقين والظنّ ومدى التزام المتكلّم.

ووفّرت لنا أفعال المقاربة والشروع، للطف المعاني التي تتضمّنها، فرصة للنظر في احتمالات عديدة تطرح، عند تسلّط النفي عليها، قضايا التعامل بين المستويات التركيبيّة والدلالية والتداوليّة. فكانت الاستدلالات منها على قدر من التنوّع الذي يجمع إلى نظاميّة الدلالة النحويّة مرونة كبيرة في التعبير عن الوجوه والدقائق المعنويّة التي يحتاج إليها المتكلّم في المقامات المخصوصة.

ولئن راجعنا، بالنسبة إلى الأفعال الإنشائيّة، بعض المفاهيم والتصوّرات التي قال بها أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة، فإنّنا وجدنا هذا الضرب من الأفعال، وهو ليس الواسم الحقيقيّ للقوّة الإنشائيّة عندنا، يسمح عند تعامله مع النفي بإبراز مقتضيات عديدة. وحاصل هذا التعامل، في الأغلب الأعمّ، إمّا إبطال القراءة الإنشائيّة للفعل الإنشائيّ وإمّا استلزام دلالة فعل إنشائيّ آخر للتعبير عن قوّة لاقوليّة أخرى.

ونظرنا في الفصل الثاني من هذا البحث في بعض القضايا التي يثيرها حساب الدلالة عند تسلّط النفي على الأسوار. وهو حساب قائم، في ظنّنا، على احتمالات شتّى بعضها عام متّصل بمشكل العلاقة بين المستويات اللّغويّة نحواً وتداولاً بالخصوص، وبعضها نظاميّ قابل للتقعيد وبعضها الثالث يتطلّب تلطّفاً في توجيهه توجيها يراعي الخصائص النحويّة للسور ودلالته النحويّة الأساسيّة وسياق استعماله. وفي هذا الإطار عملنا على تتبّع اللّبس الذي يثيره وقوع السور في حيّز النفي ووقوع النفي في حيّز السور وما يترتّب عن ذلك من استلزامات ممكنة للدلالة على شمول النفي أو نفي الشمول. وقد افترضنا أنّ التصوّر الماصدقيّ للأسوار غير قادر على تفسير حالات اللّبس فعوّضناه بتصوّر عهديّ عرفيّ. وهذا ما سمح لنا، في ما نزعم، بتبيّن علاقات استلزاميّة يحدّدها النحو ويتكهّن بسلوك الأسوار الدلاليّ التداوليّ.

وعرضنا في الفصل الثالث تصوّراً لحروف العطف بنينا عليه ما ينتج عن تسلّط النفي عليها من استلزامات. وقد ناقشنا في أعطاف ذلك، ضمنيّاً أحياناً وصراحة أحياناً أخرى، جانباً من قوانين الثنائيّة المنطقيّة كما صاغها دي مورغان. وأدّى بنا نظرنا في حروف العطف إلى ضرورة قصرها على مجموعة {الواو، الفاء، ثمّ، أو} وتجريدها دلاليّاً في التزامن المتّصل والتزامن المنفصل والتعاقب المتّصل والتعاقب المنفصل. وعلى هذا الأساس، أمكننا تعريف كلّ حرفٍ حرفٍ في ذاته وتعريفه سلبيّاً بنفي بقيّة المقولات التي لا تدخل في دلالته. وهو ما يسّر لنا إقامة الحساب النحويّ الدلاليّ لحروف العطف في تعاملها مع النّفي دون الحاجة إلى مبادئ تداوليّة من قبيل «حِكَم المحادثة» وما شابهها.

وعلى هذا، كان الكتاب بفصوله الثلاثة عبارة عن تمثيل لتعامل النفي مع دلالات أقسام الكلام الثلاثة الفعليّة والإسميّة والحرفيّة. فكشف لنا، من هذه الناحية، عن ظواهر عديدة تتّصل بـ «الأفعال العاديّة» أو الأسماء عامّة أو الحروف غير العاطفة. فمن خصائص المعطيات التي درسناها أنها تعرض علينا حالات تبدو، من جهة، واضحة على قدر وضوح دلالتها الإنشائيّة، وتبدو، من جهة أخرى، ملتبسة نظراً إلى تداخل معطياتها في أنظمة وأنساق ليست دائماً بيّنة. وهي ملتبسة أيضاً باعتبار ما يشدّها من علاقات (اقتضاء واستلزاماً) إلى

ضروب من التعامل مع العناصر الصريحة والضمنيّة تعاملاً لا يمكن استخلاص دلالته بدقّة ممّا يجعل احتسابه النحويّ البلاغيّ عسيراً في أحايين كثيرة.

وتقديرنا أنّنا قدّمنا عرضا نعتبره أوّليّاً عن الجوانب التي بدت لنا أساسيّة في المسائل الثلاث التي تناولنا. لكنّ النظر في تفاعلها في ما بينها ثمّ عند تعاملها مع النفي سيبرز لنا ولا شكّ ظواهر أخرى على درجة من التعقيد تقتضي لطفاً ودقّة في التناول. فإذا سلّمنا، ولو على سبيل الافتراض، باحتمالات تعامل النفي مع قول يتضمّن في آن واحد فعلاً جهيّاً وسوراً أو سوراً وحرفَ عطف أو فعلًا جهيّاً وحرفَ عطف أو يتواجد فيه سوران... إلخ، وأدخلنا في الاعتبار روابط أساسيّة في اللّغة مثل الشرط وأنعمنا النظر في زمان الأفعال ومختلف المكوّنات الدلاليّة فإنّنا نكون أمام توليفات عديدة، لسنا متيقّنين من أنّها تخضع في حسابها النحويّ لمجرّد الجمع بين القواعد أو شبه القواعد التي استعملناها في حساب الأسوار والأفعال الجهيّة والحروف عند تعاملها مع النفي.

لذلك فإنّ ما تركناه يمثّل برنامجاً للبحث لم نقم إلّا بطرح أطياف غائمة من مشاكله التي يمكن تصوّرها على نحو تقريبيّ. أمّا إذا تجاوزنا ذلك إلى ملاحظة الفروق بين الحساب النحويّ الخالص وما يحدث عند الاستعمال، وقد ذكرنا نماذج قليلة منه في أعطاف هذا البحث، فإنّ المنتظر إنجازه مرهقٌ بقدر ما هو شيّقٌ.

المراجع

I. المراجع العربية

- ابن رشد، (1992): **تلخيص منطق أرسطو**، تحقيق جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، (مجلد 2: كتاب **المقولات**. والمجلد 3: كتاب **العبارة**. ومجلد 4: كتاب **القياس**).
- ابن السرّاج، (1966): **الأصول في النحو**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، (د.ت): **تفسير التحرير والتنوير**، دار سحنون، تونس.
- ابن هشام الأنصاري، (1987): **مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، المكتبة العصريَّة، صيدا ـ بيروت.
- ابن يَعيش، موفّق الدين، (د.ت): **تفسير شرح المُفصَّل**، عالم الكتب، بيروت.
- الأَسْتَراباذي، رضيُّ الدين، (1996): **شرح الكافية**، ط2، منشورات قار يونس، بنغازي.
- البصري، أبو الحسين (1964): **المُعتمد في أصول الفقه**، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.
- التفتازاني، سعد الدين، (د.ت): **مُختصر على تلخيص المفتاح**، ضمن **شروح التلخيص**، دار السرور، بيروت.
- التَّهانَوي، محمد علي (1984)، **كشّاف اصطلاحات الفنون**، دار قهرمان للنشر والتوزيع، إستانبول.
- الجُرْجاني، السيّد، (1304م): **حاشية السيّد على المطوَّل للتفتازاني**، مطبعة الحاج محرَّم أفندي البوسنوي.
- الجُرْجاني، عبد القاهر، (1984): **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.
- ـــــ، (1982): **المقتصد**، تحقيق كاظم البحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- خطابي، محمَّد، (1991): **لسانيات النَّصّ**، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء.
- الدسوقي ، محمَّد بن محمَّد عرفة، (د.ت): **حاشية الدسوقي على شرح السعد**، ضمن **شروح التلخيص**، دار السرور، بيروت.

- الزنّاد، الأزهر، (1993): **نسيج النصّ**، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ ألدار البيضاء.
- السُّبْكي، بهاء الدين، (د.ت): **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن **شروح التلخيص**، دار السرور، بيروت.
- السُّبْكي، تقيّ الدين، (1989): **نيل العلا في العطف بلا**، ضمن **رسائل السُّبْكي النحوية**، مطبعة أبناء وهبة حسّان، القاهرة.
- السَّكّاكي، أبو يعقوب، (1983): **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سيبَوَيْه، (1998): **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت.
- الشريف، محمد صلاح الدين، (1982): **خواطر شكّ في كفاية القراءة اللغويّة**، ضمن **ندوة القراءة والكتابة**، كلية الآداب، تونس.
ـــــ، (2002): **الشرط والإنشاء النحويّ للكون**، كلية الآداب بمنوبة، تونس.
- الشاوش، محمّد، (2001): **أصول تحليل الخطاب**، كلية الآداب بمنوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985): **اللسانيات واللغة العربية**، جزءان، دار توبقال، الدار البيضاء.
ـــــ، (1986): **المُعجم العربي**، دار توبقال، الدار البيضاء.
- القزويني، جلال الدين، (د.ت): **الإيضاح في تلخيص المفتاح**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكشو، صالح، **مظاهر التعريف في العربية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس، 1997.
- المبخوت، شكري، (2006): **إنشاء النفي**، كلية الآداب بمنوبة، مركز النشر الجامعي، تونس.
- المُبرِّد، (1979): **المُقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت.
المتوكّل، أحمد، (1986): **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفيّ**، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- المرزوقي، أبو عليّ، (1994): **ألفاظ الشمول والعموم**، دار الجيل، بيروت.
- ميلاد، خالد، (2001): **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة**، كلية الآداب بمنُّوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس.

II. المراجع غير العربية

- Aristote; 1997: *Organon*, traduction: J. Tricot, Paris, J. Vrin, (I. Catégories, II de l'interprétation, III Les premières analytiques).
- Asher R. E., 1994: *The encyclopedia of language and linguistics*, Oxford - NewYork - Tokyo - Soeoul, Percamon Press.
- Austin J. L., 1970: *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil.

- Bannour, A., 1986: *Recherches sur les structures modales dans le système verbal*, Tunis, Publications de l'Université de Tunis.
——. 1991: *Rhétorique des attitudes propositionnelles*, Tunis, Publications de la Faculté de lettres de la Manouba.
- Ben Gharbia A., 1997: *La sémantique de la coordination*, Clermont - Ferrand, Université Blaise Pascal.
- Bosch & Vander Sandt R., 1999: *Focus: Linguistic, congnition and computational perspectives*, Cambridge, C.U.P.
- Caron J., 1983: *Les régulations du discours*, Paris, P.U.F.
- Chambreuil M. & al, 1998: *Sémantiques*, Paris, Hermes.
- Chomsky N., 1975: *Questions de sémantique*, Paris Seuil.
- Ducrot O., 1972: *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann.
——. 1980: *Les échelles argumentatives*, Paris, Minuit.
——. 1984: *Le dire et le dit*, Paris, Minuit.
- Durcot O. & al, 1980: *Les mots du discours*, Paris, Minuit.
- Eckardt R., 1999: *Focus with nominal quantifiers*, in Bosch & Van der Sandt.
- Fauconnier G., 1984: *Espaces mentaux*, Paris, Minuit.
- Frege G., 1971: *Écrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil.
- Galmiche M., 1975: *Sémantique générative*, Paris, Larousse.
——. 1977: *Quantificateurs, référence et théorie transformationnelle, Langages,* 48.
- Gazdar G., 1979: *Pragmatics, implicature, presupposition and logical form*, New York Academie Press.
- Geis M. L. & Zwicky A.M., 1971: *On invited inferences, Linguistic Inquiry,* 4.
- Grice H.P., 1975: *Logic and conversation*, in, Cole & Morgan (eds) Syntax and Semantics, Vol III, New York, Academie Press.
- Heldner C., 1992: *Sur la quantification négative*, Langue *Française,* 94.
- Horn L.R., 1989: *A natural history of negation*, Chicago, University of Chicago Press.
- Jackendoff R., 1972: *Semantic interpretation in generative grammar*, Cambridge, MIT.
——. 1983: *Semantic and cognition*, Cambridge, MIT.
——. 1993: *Patterns in the mind*, London, Harvester Wheatsheaf.
- Jayez J., 1988: *L'inférence en langue naturelle*, Paris, Hermes.
- Jespersen O., 1917: *Negation in English and other languages*, in, Selected writings, London-Tokyo, George Allen & unwion - Senyo Publishing.
- Kiparsky P. & Kiparsky C., 1971: *Fact*, in, Steinberg & Jakobovits.
- Klima E.S., 1964: *Negation in English*, in, Fodor & Katz.
- Larreya P., 1984: *Le possible et le nécessaire*, Paris, Nathan.
- Lakoff G., 1976: *Linguistique et logique naturelle,* Paris, Klincksieck.
- Levinson S.C., 1983: *Pragmatics*, Cambridge, C.U.P.
- Lyons J., 1978: Éléments de sémantique, Paris, Larousse.

——. 1990: *Sémantique linguistique*, Paris, Larousse.
- Martin R., 1987: *Langage et croyance*, Bruxelles, Mardaga.
- Milner J.C., 1978: *De la syntaxe à l'interprétation*, Paris, Seuil.
- Moeschler J., 1989: *Modélisation du dialogue*, Paris, Hermès.
——. 1996: *Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle*, Paris, Armar Colin.
- Muller C., 1977: *Analyses linguistiques des relations de champs entre quantificateurs et négations, Langages, 48.*
——. 1991: *la négation en Français*, Genève, Droz.
- Nølké H., 1993: *Le regard du locuteur*, Paris, Kimé.
——. 1994: *Linguistique modulaire*, Louvain- Paris, Éditions Peeters.
- Palmer F.R., 1990: *Modality and the English modals*, London- New York, Longman, (second édition).
- Partee B.H., 1999: *Focus, quantification and semantics-pragmatics issues*, in, Bosch & Vander Sandt.
- Quine W.V.O, 1973: *Méthodes de logique*, Paris, Armand Colin.
- Ross J.R., 1970: *On declarative sentences*, in, Jacobs & Rosenbaum, Readings in English transformational grammar, waltham, Ginn.
- Russel B., 1905: *On denoting, in, Logic and knowledge*, London - New York, R.C. Marsh (1977) (Traduction française, in, Ecrits de logique philosophique, Paris, P.U.F., 1989).
- Salem J., 1987: *Introduction à la logique formelle et symbolique*, Paris, Nathan.
- Searle J.R., 1969: *Speach acts*, Cambridge, C.U.P. (Traduction française: Les actes de langage, Paris, Nathan, 1972).
——. 1982: *Sens et expression*, Paris, Minuit.
- Steinberg D.D. & Jakobovits L.A., 1971: *Semantics*, Cambridge, C.U.P.
- Strawson P.F., 1977: *Études de Logique et de linguistique*, Paris, Seuil.
- Tesnière L, 1976: *Élements de syntaxe structurale*, Paris, Klincksieck.
- Warner A.R., 1993: *English Auxiliaries*, Cambridge, C.U.P.
- Zaslawsky D., 1982: *Analyse de l'Être*, Paris, Minuit.

فهرس الأعلام

أبو النجم 122
أرسطو (Aristote) 7، 85، 87
أرمسون (Urmson) 67
الأستراباذي17، 19-20، 22-26، 32-36، 38، 45-48، 51-52، 54، 56-57، 59، 67، 80، 93، 102-103، 105-106، 122، 137، 145، 149-151، 153، 164
أشار (Asher) 20، 85-86
إكارد (Eckardt) 88
أوستين 11، 19، 23، 70-71
ابن الحاجب 48
ابن دُرُسْتَوَيْه 57، 143
ابن رشد 7، 85، 87
ابن السرّاج 18، 24، 51
ابن عاشور 33
ابن هشام 43-44، 76، 120، 125، 144
ابن ولّاد 76
ابن يعيش 22، 28، 33، 35-36، 47، 51-53، 59، 66-67، 97، 102، 105-106، 140، 142-143، 150، 152
بالمر (Palmer) 20-22
البصري 103
بارتي (Partee) 88، 91
بن غربية (Ben Gharbia) 136-137، 141، 143، 146
بنور 21، 22، 70
بوسطال 72
تشومسكي 72، 94
التفتازاني 79، 92، 126
تنيار (Tesnire) 113
التهانوي 95-96، 119
ثعلب 149
جاكندوف 20، 87، 146، 154
جايز (Jayez) 143
الجرجاني 6، 34،45، 75، 110، 122، 124، 126، 140، 143-144
خطابي 150
الدسوقي 94-95،97، 103، 108، 125، 128، 132
دكرو (Ducrot) 8، 11، 19، 52، 143
دي مورغان (De Morgan) 137، 166، 168
الرازي 33
رسّل 7
روس (Ross) 20، 71-73
زاسلوفسكي (Zaslawsky) 8
الزمخشري 35، 113
الزناد 150
زويكي (Zwicky) 130
ستراوسن (Strawson) 8
السبكي (بهاء الدين) 97، 125، 129
السبكي (تقيّ الدين) 82
السكاكي 85، 92،96، 121، 131
سالم (Salem) 86، 137

سورل 11-12، 70-71، 73، 75-76، 78-79، 81
سيبويه 25، 32، 51، 53، 62، 76، 94، 105، 108، 113، 117، 137، 141
سيد الجرجاني 92
الشاوش 22، 92، 140، 150
الشريف 15، 19، 36، 73-75، 80، 139-140، 143، 150، 165
شمبروي (Chambreuil) 85
غازدار 52، 72-73، 134
غايس (Geis) 130
غرايس (Grice) 130، 155
غلميش (Galmiche) 87، 90، 98، 122، 125
الفارسي 143
الفاسي الفهري 70، 88-90، 146
الفرّاء 149
فريغه (Frege) 7، 135، 139
فوكونييه (Fauconnier) 146
فون رايت (Won Wright) 20
القزويني 92، 131
كاتز (Katz) 72
كارون (Caron) 88، 90، 97
الكسائي 149
الكشو 92
كليما (Klima) 8
كواين (Quine) 8، 85-86، 97، 137
كيبارسكي (Kiparsky) 55
لاريّا (Larreya) 22، 24
لانغكار (Langacker) 146
ليفنسن (Levinson) 52، 72-73، 134
لايكوف (Lakoff) 20، 71، 87، 126
ليونز (Lyons) 8، 21-22، 47، 55، 58، 67، 70، 72-74، 85-86، 92، 97
مارتن (Martin) 58
المبخوت 9، 11، 13، 15، 17، 88، 129، 137، 154
المبرد 74، 76، 104، 141-142، 145
المتوكّل 141، 144
المرزوقي 113-114
ملنار (Milner) 87، 90
موريس غريفس (Maurice Grevisse) 143
موشلار (Moeschler) 11، 143
مولر (Muller) 8، 90، 122
ميلاد 73
نولكه (Nølke) 8
هلدنر (Heldner) 109
هورن (Horn) 8، 133، 155
وارن (Warner) 20، 24
يسبرسن (Jespersen) 8

فهرس المفاهيم

الاتصال 148-149، 156-159، 164-165، 169
اتساع حيّز النفي 7
إثبات التعاقب المتصل 154
إثبات استغراق الجنس 107
الإحالة 91
الإحالة الخارجية 80
الإحالة العهدية 98
الأحياز 15، 25، 108، 123
أحياز الأسوار 90
الاستثناء 42، 136، 138، 149، 151
الاستغراق 99، 103، 105-107، 110، 112-113، 116، 118، 120
استغراق الأفراد 120-121
استغراق أفراد المجموعة 103، 120-121
استغراق الجنس 99، 102-105، 110
استغراق الجمع 111، 112
الاستغراق الحقيقي 95-96
الاستغراق العُرفي 95-96
الاستلزام 26-29، 31، 49، 54، 61، 75، 129، 155، 171
استلزامات الخطاب 130، 155
الاسم غير المحصّل 7
الاسم نكرة 99، 108، 110
الأسوار 10، 13، 15، 20، 85، 88-92، 97، 102، 123، 133-134
- بعض 10، 88-89، 93، 120
- جميع 10
- كلّ 9-10، 88، 120-121
الإضراب 13، 138، 148
- بل 13، 84، 143-144
اعتقاد 18، 22، 52، 56-58، 64، 66-68، 82، 162
اعتقاد اتصاف شيء بصفة 57
الاعتقاد الجازم 54، 56
الاعتقاد الجازم في انتفاء المطابقة 54
الاعتقاد غير المطابق 54، 56-57، 61
اعتقاد غير اليقين 66
اعتقاد كون الشيء على صفة 56
اعتقاد اليقين 65، 81، 146
الاعتقادات 12، 18، 52-54
إعلاء السور 126
الأعمال اللغوية 12، 71، 78، 80
الأعمال اللغوية غير المباشرة 74
الأعمال اللاقولية 79
أفعال الإرادة 19، 23
أفعال الاعتقاد 19، 23، 51-52، 55، 58، 60، 64، 69، 81-82
- ظن 19
- شك 23
- {ظنّ، رأى} 61
- {زعم، عدّ} 61
الأفعال الإنشائية 19-20، 22-23، 74-76، 81-82
الأفعال الجهيّة 10، 17، 20-21، 171-172

- يمكن 21
- يُحتمل 21
الأفعال الدالة على الإرادة 21
الأفعال الدالة على الاعتقاد 19، 21
الأفعال الدالة على الظنّ والحسبان 61
الأفعال الدالة على المواقف 21
الأفعال الدالة على الوجوب والإمكان 19، 22-23
الأفعال الدالة على اليقين 61، 65
الأفعال ذات الدلالة الإنشائية 20، 50
أفعال الرأي 19
أفعال الشروع 19، 23، 32، 45-46، 48-50
أفعال القدرة 23
أفعال القلوب 18-19، 32، 51-54، 56-58، 62، 64-65، 70
أفعال مساعدة 20-21، 24
أفعال المقاربة 19، 23، 32، 45
- «اعتقد» 52، 58-59
- «جعل» 47، 56
- «حسب» 54-55، 57، 61، 63، 65
- «خال» 57
- «رأى» 52، 54، 56، 58، 56
- «زعم» 53-54، 56، 59
- «شرع» 23، 46، 48، 50
- «شكّ» 23، 52
- «ظن» 52، 54، 56، 58-59، 65، 67
- «علم» 57-62، 66
- «عدّ» 54، 56-57، 59
- «عسى» 32، 46
- «قارب» 46
- «كاد» 19، 23، 33، 35، 40-41، 45-50
- «وجد» 52، 54-55، 57-62، 64
الأفعال النقطيّة 48
الاقتضاء 49، 52، 55-56، 59، 75، 77، 171
الاقتضاء الوجودي 165
الالتباس 122، 133، 152
التباس حيّز النفي 7
الالتباس في الأسوار 90
الالتباس في تعامل أحياز النفي 90
التباس القراءة الجمعية 126
التباس القراءة التسويرية 126
الإلزام 21، 78
الإلغاء 21، 65، 67-70، 82
إلغاء عمل الفعل القلبي 67
إلغاء فعل الاعتقاد المنفي 69، 70
ألفاظ العموم والشمول 112-113
أم المتصلة 145
أم المنقطعة 145
الإمكان 21، 84
انتفاء الاقتراب من الحدث 40-41
انتفاء الحدوث 30، 36، 40
انتفاء القرب 35-36
الانتقال 27-30، 32، 45، 47-48، 50، 136
انتهاء الغاية 102، 111-112، 117، 139
إنزال السور 126
الانفصال 147-149، 154، 156-162، 164-165، 169
انفصال المتعاقبين 159
البؤرة 14، 17، 24-25، 91، 103، 108-109، 131-132
البعضية 86، 92-93، 95-96، 99-103، 105-106، 108، 111، 116، 119، 129-130
البعضية العرفية 101
بعضية النكرة المفرد 111
بنية الحصر 13، 15

بنية العطف 136، 138، 145، 152
بؤرة النفي 14
التبئير 108
تأخير السور 126
تأخير المسند إليه المسورّ 129
التخصيص 89، 96، 106، 119
الترتيب 142، 146، 149، 154-155، 157-158، 160، 162
التركيب [أ...أم...] 144
تركيب القصر [ما... إلّا...] 42
التزامن 44-46، 147-149، 154-159، 161-162، 164-165، 169
التزامن المتصل 148
التزامن المنفصل 148-149، 156، 167
التصور الما صدقي للسور 133
تسلّط النفي 9، 13-14، 17، 127، 157
تسليط النفي على الاتصال 166
تسلّط النفي على أحد المعطوفين 153
تسلّط النفي على الاسم النكرة 108
تسلّط النفي على الانفصال دون التعاقب 160
تسلط النفي على البؤرة 109
تسلط النفي على حرف العطف 150-153، 157-159
تسلّط النفي على دلالة الاتصال 156
تسلط النفي على دلالتي التعاقب والاتصال 157
تسلّط النفي على الكلية 124، 128، 132
تسلّط النفي على معنى التعاقب دون الانفصال 160
تسلّط النفي على مكونات ضمنية 84
تسلط النفي على النكرة 108
تسلّط النفي على الواو 153-155، 166
تسليط الكليّة على النفي 124
التسوير 11، 88، 92-95، 101، 116، 120، 123، 126، 129، 133
التسوير البعضي 116
التسوير الكليّ 85، 108، 119، 133
التشارط 11، 26، 39، 66، 130، 137-139، 166-168
تضييق حيّز النفي 109، 137
التعاقب 147-149، 154، 157، 160-161، 165-166، 169
التعاقب المتصل 148
التعاقب المنفصل 148، 160، 166
التعريف 11، 88، 92، 95، 101، 117، 133-134
التعريف باللام 92، 101-102، 131
التعليق 65، 67، 70
تعليق فعل الاعتقاد المنفي 70
التفسير التقاوليُّ 68
تقديم الفاعل المعنوي 129، 132
تقديم المسند إليه المسورّ 129
التناظر بين الإثبات والنفي 154
التنكير 11، 88-90، 92-93، 95، 101، 109، 117، 133-134
التواجد المتصل 148
التواجد المنفصل 148
توجّه النفي 14-15، 17، 27، 103
التوكيد 43، 133، 140
التوكيد بالسور «كلا» 163
توكيد النفي 133، 163
الجمع 90، 100، 111-112، 140، 145-146
الجنس 93، 95، 102-103، 106-109، 118-119
الجهة 10، 13، 15، 20-21، 55، 87
الجهة الإلزامية 20
الجهة الصدقية 20
الجهة المعرفيّة 20
الجهة الوجودية 20
جواب النفي 25، 31، 49-50، 63، 69، 77، 79-80، 134، 136، 141

154، 157-164
حالة الأشياء في الكون 12، 20، 54، 146
حدثية الأفعال الناقصة 36
حرف الاستثناء «إلّا» 42، 136، 139، 143، 149
حرف العطف 106، 140-141، 148، 152، 158، 172
حرف النفي 8، 13، 25، 36، 105، 127، 136
الحرف الواسم للقوة الإنشائية 74، 82
الحروف 12، 20، 74، 80-81، 88-89، 102، 108-109، 135-136، 143، 145، 150، 161، 165، 172
الحروف {رب، من} 88
حروف الجرّ 22
- «إلى» 102، 105، 107، 136، 149
- «الباء» 22، 130
- «حتىّ» 41، 45-46، 139، 143
- «من» 89-90، 101-108، 110-112، 115-116، 118، 136، 139، 149
حروف العطف 11، 135-138، 141، 143-145، 149-150، 153، 164-165، 169
- «أم» 144
- «إما» 143-144
- {أو، أم} 144
- «أو» 11، 138، 141، 144-149، 156-159، 161-165، 168-169
- «ثم» 147، 149، 158-166
- «الفاء» 44، 138، 141-142، 145، 149، 155، 158، 160، 161، 163، 164-166
- «لكن» 74، 143-144
- «الواو» 9، 11، 74، 130، 138، 140-145، 148-149، 154-155، 162، 164-166، 169
الحروف غير العاطفة 171
حروف النفي 27
- لا 7، 22، 82، 107-109، 143-144
- لم 22
- لن 22
- ما 14، 22، 27، 42-43، 45-46، 91، 107-109
الحساب الدلالي 61، 95، 111-112، 133، 163
الحساب النحوي 14-15، 166-168، 172
الحسبان 54، 56-57، 59، 61-63
الحيّز 9-10، 13-14، 25، 109
حيّز السور 89، 91، 98، 101، 123، 131، 133
حيّز السور «كلّ» 120، 124، 128
الحيّز الضيق 105، 108
حيّز «لا» النافية للجنس 105، 108
حيّز النفي 7-10، 13-14، 24، 91، 109، 123-124، 127-128، 131، 133
حيز النفي الضيق 14، 108
حيز النفي الواسع 14
دلالة الاتصال 157، 166
دلالة الاستغراق 89، 104، 106، 112، 133
دلالة أفعال الاعتقاد 55، 66
دلالة الانفصال 166
الدلالة الإنشائية 19، 83، 146، 171
الدلالة التسويرية 92، 97، 103، 122
دلالة التعاقب 157
دلالة التعاقب المتصل 149

دلالة التنكير 93، 108
الدلالة الجمعية 120-121
دلالة السلب 37-38، 136، 162
الدلالة على الاستمرار 50
الدلالة على الانتقال 50
الدلالة على الشمول 129-130
الدلالة على العموم 114
دلالة النكرة 106، 107، 116
الدلالة الكليّة 94، 96، 118، 128
الرابط العاطف 141
رابط غير عاطف 141
رابط الفصل 97
رابط الوصل المنطقي 97
الربط 9-10، 67، 139-143، 167
الروابط 13، 15، 135، 139، 153-154، 166، 172
الروابط المنطقية 139، 141
السلب 12، 158، 160
سلب دلالة التعاقب 156
السلب المقولي 38، 161
سلمية تحديد البؤرة 23
سلّميّة توجيه النفي 15
السور 10، 85، 87، 90-92، 98-99، 101-102، 119، 122-123، 131، 133-134، 171-172
- «أيّ» 102-103
- «بعض» 91-93، 102، 134
- «جميع» 91
- «ربّ» 102، 108
- «شيء» 115-117
- «كلّ» 90-91، 100، 102، 118-120، 122-125، 127-129، 131-132
- «كلا» 163
«أحد» 113-118
«إحدى» 118
«واحد» 95، 102، 114-115، 117، 131
واحدة 104
السور الكلي 86-87، 97، 122، 127، 129، 130
السور الوجودي 86، 97، 132
سيطرة الكلّية على النفيّ 127
سيطرة النفي على الكلية 127
الشرط 11، 55، 86، 130، 137-139، 166، 172
الشكّ 53، 58، 62، 64، 67، 69، 81، 83، 145، 146، 148، 161، 162، 167
صدر الكلام 12، 77، 80، 83
الصيغة ق (ض) 75
العامل المنطقي 11
عالم الخطاب 97
عدم التحقق 40، 60-62، 66
عدم الحصول 33، 38، 41، 45، 50
العطف 9، 100، 110، 138-141، 144، 150-152
العطف بين الجمل 142، 145، 150
علاقات لزوميّة 23، 27، 49، 50، 53، 64، 134
عمل لغوي 7، 11، 75، 78-80، 167، 169
العمل اللّاقوليّ 76
عمل النفي 11، 37، 77، 137
عموم النفي 110، 125، 129، 163
العنصر البؤرة 14، 91
العنصر المسوّر 87، 121، 133
العهد 95، 97
العهد الخارجي 95، 97، 99، 134
العوالم الممكنة 20، 96-97
الفاعل المعنوي 106، 129
الفرضية الإنشائية 23، 72-73، 78-79

فرضية «من» 101
الفعل الاعتقادي 22، 55، 60، 67
- أؤكد 22، 74
- أشكّ 19
- أتصور 19
- «أصاب» 57
- «أظنّ» 66-68
- «أعتقد» 60
- «أعلَمُ» 64،63، 65، 66، 68، 81
- «ألفى» 57، 64
الفعل الإنشائي 12، 19، 20، 22، 23، 70، 72-73، 75-82، 84
- «أثبتُ» 81
- «أجمع» 74
- «أستدرك» 74
- «أنفي» 22، 82، 105
- آمر 22، 78
- ألصق 22
- أدعو 22
- أُرحِّب 22
- أُسلِّم 22
الفعل التحقيقي 91
قاعدة نفي النفي 36-38
القراءة الاستغراقية 86
القراءة البعضية 86
القراءة التسويرية 99، 126
القراءة الجمعية للأسوار 120-121، 126
قراءة السور الكلي 86
قراءة السور الوجودي 86
القراءة الفرعية على البعضية 101
القصد 80، 82، 93
قوانين دي مورغان 137، 166، 168
القوة الإنشائية 70، 74، 78، 80، 82-84، 167
القوة اللاقولية 71-72، 74، 77
قوّة النفي 120، 159
كاد وأخواتها {أوشك، كُرْب، هلهل، أولى} 32
كان وأخواتها 19-20، 22-26، 32
الكلّ العهدي الضيّق 89
«كلّ» اللغوية 119
«كلّ» المنطقية 119
الكلية 86، 93، 96، 98، 101-103، 108، 117-120
كليّة الحقيقة 94
الكلية العرفية 101
كليّة اللام 93، 95
الكليّة المقيّدة 96
الكينونة 25-27، 30-32، 47
لام الاستغراق الحقيقيّ 95
لام الاستغراق العُرفي 95
لام البعضية 96
لام التعريف 89-90، 92-96، 102، 119، 139
«لام الجنسية» 94
«لام الحقيقة» 94-95، 97، 117، 131
لام العهد الخارجي 95
لام العهد الذهني 94
لا النافية للجنس 103، 105-110، 112
اللفظ العام 115
ما الحرفية 43
ما المصدرية 44-46
«ما الموصولية» 43-44
«ما النافية» 43-44
مبدأ التقاول 167
مجال التعلّق 8-9
مراتب الاعتقاد 54، 57
مربع المتقابلات 85
المركّب العطفي 137، 139، 142، 149
المسار 47-48، 50، 149
المصدري أنْ 32-33، 43-46، 52
المظهر (انقضاء/عدم انقضاء) 55

المعرفة 93-94، 97، 100، 103-104، 120
المعنى الإنشائي للأسوار 132
معنى الجنس 110، 112، 117
المعيّة 9، 154، 156، 168
المقامات الكثيفة 10
المقتضى 12، 30-31، 61-63، 65، 81، 87، 132
المقتضى التخاطبي 11
مقتضيات أفعال الاعتقاد 60
مقتضيات الفعل الإنشائي 79
المكونات المنشئة للأحياز 89
موضع البؤرة 15، 17، 91، 132
موقف المتكلم 20، 146، 147
نظام الاعتقادات 23، 53، 60
نفي الاتصال 150، 155-156، 160
نفي الاتصال دون التزامن 156
نفي الاتصال دون التعاقب 159
نفي الاستمرار 27-28، 30، 32
نفي أفعال الاعتقاد 51، 68
نفي الاقتراب 39
نفي الانتقال 27، 31-32
نفي الانفصال 150
نفي الانفصال دون التزامن 162-163
نفي الانفصال دون التعاقب 160
نفي البعضية 128-129، 133
نفي التزامن 150، 156، 158، 160
نفي التزامن دون الاتصال 156
نفي التزامن دون الانفصال 162-163
نفي التزامن المتصل 154
نفي التزامن والاتصال 156
نفي التزامن والانفصال 163
نفي التعاقب 150، 155، 157-158
نفي التعاقب دون الاتصال 159
نفي التعاقب دون الانفصال 160
نفي التعاقب والاتصال 159-160
نفي الجنس 104، 107-108، 117-118
نفي الحسبان 63-64
النفي الخاص 8
النفي الداخلي 105
نفي الشمول 124، 126-127، 129، 131-133
نفي الظنّ 63، 65، 69
النفي العام 113، 117-118
نفي العموم 115، 132
نفي الفعل الإنشائي 70، 73، 76-81، 83-84
نفي فعل الاعتقاد 60، 65
نفي فعل الشروع 49-50
نفي فعل المقاربة 37
نفي القوة الإنشائية 84
نفي القوة اللاقولية 75، 80
نفي كاد 33، 40
نفي الكليّة 126-128، 133
النفي الميتالغويّ 84
النفي المزدوج 35
نفي النفي 10
النفي الوصفي 8
النكرة 93-95، 97، 99، 102-104، 107، 110-112، 116-118، 136، 163
النواسخ الفعليّة 18-19، 23-24
- «صار» 25-28، 31
- «ظلّ» 27-28، 30-31، 48
- «كان» 23، 25، 27، 32، 36، 46-448، 56
- «ما دام» 25
وسم الاعتقاد 65-67، 70
الوصل 11، 86، 97، 100، 137-139، 144، 166

المحتويات

قائمة الرموز والاختصارات 6
المقدِّمة 7
1. موضوع البحث 7
2. المقترحات الأساسيَّة حول النفي 11
3. المُقترحات الأساسية حول حيِّز النفي 13
4. أهداف البحث 15

الفصل الأول
تعامل النفي والأفعال الجهيّة
نماذج من التركيب [ف (ج)]

1. خصائص التركيب [ف (ج)] 17
2. النَّفي والنواسخ الفعليَّة 24
2.1. نفي كان وأخواتها 25
2.2. نفي أفعال المُقاربة وأفعال الشُروع 32
2.2.1. ما كاد يفعل 32
2.2.2. ما شرع يفعل 46
3. نفي أفعال الاعتقاد 51
3.1. نظام الاعتقادات 53
3.2. الفروق بين أفعال الاعتقاد 55
3.3. استلزامات نفي أفعال الاعتقاد 60
4. نفيُ الفعل الإنشائيّ 70

الفصل الثاني
تعامل النفي والأسوار

1. توضيح مسألة التسوير 85
2. النفي والتسوير والتعيين 92
2.1. دلالة اللام والتنوين على التسوير 92
2.2. دلالة النكرة في سياق النفي 103
3. تعامل النفي والدلالة الكُلّيّة 118
4. نتائج وآفاق 132

الفصل الثالث
تعامل النفي والرّوابط أنموذج حروف العطف

1. مشكلة حروف العطف 135
2. نظام حروف العطف 145
3. تسلُّط النفي على حرف العطف 150
3.1. الواو 153
3.2. الفاء 157
3.3. ثُـمَّ 159
3.4. «أوْ» 161
4. بعض مُستلزمات تعامل النفي مع حروف العطف 164
الخاتمة 171
المراجع 175
I. المراجع العربية 175
II. المراجع غير العربية 176
فهرس الأعلام 179
فهرس المفاهيم 181

...إن تعدُّد احتمالات النفي نظرياً لا يعني أن للجُملة الواحدة أكثر من بؤرة بل نُسلِّم بأن «للجُملة الواحدة بؤرة واحدة»، والإشكال كامن في ما أسميناه «توجيه النفي»، ونقصد به على وجه التحديد الوجه الذي لأجله وُجد النفي بما أنّ احتمالاته كثيرة. فإذا حدَّدنا، بحساب نحويٍّ دقيق، بؤرة النفي أمكننا أن نضبط المكوِّنات الأخرى التي لا يردُّها المتكلِّم النافي، فاعتقادنا أنه لا وجود لنفي مُطلق. ويدلُّك على هذا أن كلَّ نفي إذا استأنفته استحال عليك ألاّ تستعيد من القول المنفي بعض عناصره ومكوِّناته لتعيد إثباتها مُركِّزاً على تغيير مكوِّن واحد مبدئياً منها؛ أما بقية الاحتمالات النظرية فتحتفظ بها اللغة للتعبير عن الفُروق الدلالية، وكذلك لمقتضيات المقامات التخاطبيَّة المُعيَّنة الخاصَّة إذا احتاج إليها المتكلِّم.